

**العرب  
في مواجهة الفدوان**

الطبعة الأولى

م ٢٠٠٢ - هـ ١٤٢٣

جيتون الطبع محفوظة

© دار الشروق

أستاذ محمد المعتزم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيفويه المصري -  
رابعة العدوية - مدينة نصر  
ص. ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩  
فاكس : (٤٠٣٧٥٦٧) ٢٠٢  
البريد الإلكتروني : email: dar@shorouk.com

طارق البشري

العنَيب

في مُواجهة المُندوّان

دار الشروق —

## تمهيد

رغم كل التوترات السياسية والفكرية التي عانينا منها خلال العقود السابقة، ورغم صراعات السياسة، ورغم الإدارة السيئة لوجوه الحوار الفكري والثقافي التي عانينا منها خلال هذه العقود القريبة، وهي إدارة للحوار تمثل سوءها في تعمد إثارة وجوه التفرق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتبادل بين بعضها البعض، وهي إدارة نبع سوءها من عاملين أساسين: أولهما: التوجهات الثقافية والإعلامية الوافدة من الخارج، والتي آلت على نفسها وعلى أتباعها أن يتحول انتباه شعوبنا من فكرية الصراع والمواجهة بيننا وبين أطامع الدول الكبرى الغربية، وأن يتحول إلى فكرية الصراع والمواجهة بين فصائلنا الفكرية والسياسية بعضها البعض، من نوع قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والتعددية والمرأة وغير ذلك من القضايا، واعتبارها هي «أم القضايا»، وذلك ليكون بأسنا بينما ولئلا يستمر بأسنا موجها ضد المعذبين على أرضنا وشعوبنا من الخارج.

وثانيهما: السياسة الداخلية لدولنا المركزية لإدارة الإعلام في بلادنا بالطريقة التي لا تمكن المعارضة السياسية من أن تتوحد أو تتقرب أو تبلور موقفا مشتركا في مواجهة سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية، وفي مواجهة قوى الاستبداد السياسي الداخلي.

أقول رغم كل هذه التوترات والصراعات السياسية، ورغم سوء قصد الإدارة الرسمية الإعلامية والثقافية، استطعنا أن نقارب بين التيارات السياسية والفكرية في بلادنا في عدد من القضايا المهمة. ونحن الآن في السنوات القليلة الماضية، بدأ يشيع نوع من التفاهم المشترك بين الداعين إلى الجماعة الإسلامية السياسية والداعين إلى الجماعة العربية. والتفاهم أيضا بين رؤى المرجعية الإسلامية والداعين إلى

استعادة سيادتها وبين ذوى النهج الوضعى العلمانى من الوطنين . وذلك فضلا عن أسس التفاهم والعيش المشترك ذات الجذور المتعددة بين المسلمين والمسيحيين بجامع المواطنة .

وكانت مخاطر التهديد العدواني لسياسات الهيمنة الأمريكية ومخاطر التهديد الصهيونى على بلادنا ، كان ذلك من وقائع التمهيد للتقارب بين ذوى المطلقات المتباعدة من المواطنين الحر يصين على الزود عن أوطنهم وشعوبهم وثقافاتهم . وكانت القدس وفلسطين وواقع ما يحدث فيها واتفاقات الشعوب من أجل تحريرهما هو من عوامل التوحيد فى المواقف والتقرير فى الأهداف والتفاهم فى الأفكار .

لا أقول أن تحقق ما نهدف إليه فى هذه المجالات ، ولا يمكن أن أقول أن ما تتحقق صار عصيا على الانتكاس من بعد أو النقصان ، ولا أقول أنه لا يحتاج دائما إلى يقظة وحية وحراسة ، ولكننى أقول أنه تحقق قدر إيجابى معتبر من التقارب فى هذه الجوانب ، رغم المعوقات ومحاولات الإفشال من هم يملكون الكثير الذى يقدرون به على التعويق والإفشال .

بقى مجال مهم جدا ، لم يتحقق فيه بعد تقدم ما ، وهو من أصعب المجالات ، لأن الحركات الشعبية السياسية والثقافية لا تملكها وحدتها ولا تملك القرار بشأنه ، وهو مجال العلاقة بين الشعوب وبين الحكومات فى بلادنا .

وهذا الأمر تمارس فيه السياسات المختلفة بغیر أن يوليه أى من أطراف هذه السياسات العناية الواجبة لتفهم التكوينات الأساسية لكل طرف ، وإدراك الجذور التاريخية لما تصدر عنه السياسات ، والأصول التكوينية للتشكيلات المؤسسة القائمة وما تفرضه من أوضاع وضوابط .

وليس المجال مجال الاسترسال فى هذا الأمر من جميع جوانبه ، ولكننى قصدت من الإشارة إليه تهيئة فكر القارئ ، وهو يطالع أوراق هذا الكتاب ، إلى أن هذه الأوراق تدور حول هذا الأمر ، أمر العلاقة بين الدولة والأمة ، أى بين مؤسسة الحكم وبين الجماعة السياسية ، وهى تدور حول هذا الأمر لا من حيث التأصيل فقط ، ولكن من حيث أن ظواهر هذه العلاقة هى ما يشغل العنصر الأكثر حسما الآن فى مسيرتنا الوطنية نحو تأمين استقلالنا السياسي وكفالة أمتنا الجماعى ، فضلا

عن أنه أحد أركان النهضة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أوضاع العدالة والمساواة والتقديم العلمي والفكري .

\* \* \*

نحن عرفنا من قبل أن الدولة المركزية الحديثة نشأت في بلادنا ونمّت واستفحلت ، وذلك على حساب وجوه النشاط الشعبي المختلفة ، ونعرف أنها اليوم أشد استفحالاً مما هي مصرة عليه من السيطرة على كل وجوه الأنشطة والخدمات وغيرها ، وبحسبان أنها ليست مستعدة لأن تدع لأى فرد أو جماعة أن تمسك بإمكانية المبادرة العامة أو إصدار القرارات الذاتية أو إنفاذها في أي شأن عام .

ونحن اليوم نعرف أن تكوين الدولة وتشكيلها المهني والهرمي لا ينفتح على خارجها ، وهي لا تتغذى من خارجها بما يظهر في المجتمع من خبرات وكفايات في أي من فروع النشاط ، ولا يحدث ذلك إلا في النادر الذي لا يعول عليه ، ولا يحدث بطريقة ذات اضطرار وذات أساليب تنظيمية تكفل حسن الاختيار مع التتابع ، لا يحدث ذلك إلا بالتعيين في أدنى الدرجات من بين الشباب في مقتبل العمر ، قبل أن تتبين وجوه الكفاءة وعنابر الخبرة وملامح المهارة .

إن لهذا الوضع أثراً حميداً ، يتعلق بأن أجهزة الدولة والإدارة في مثل بلدنا إنما تتكون من أشخاص وأفراد يتسمون إلى النسيج العام الذي يتكون منه المواطنون ، ويحملون الطابع الثقافي والاجتماعي العام الذي الغلبة في تكوين المواطنين ، وهذا لا يجعله محصور الفكر والنظر الاجتماعي في تكوين طائفى أو قبلى محدد ، ولا يجعله أيضاً مقصوراً على تشكيل حزبي محدد أو على انتماء طبقي اقتصادي محدد .

ولكن من جهة أخرى ، فإن هذا الوضع ذاته يكسب هذه الأجهزة طابعاً استبدادياً . ويولد لدى رجاله دائماً أنهم قوامون على المجتمع أو صياء على الجماعة الوطنية في سائر وجوه نشاط أفرادها ومجموعاتها ، وإن التشكيل الهرمي لهذه الأجهزة هو من طابع الأشياء بحسبانها أجهزة تنفيذ ، ولكنها عندما تصير أجهزة تقرير ذات طابع وصائي على المجتمع كله أفراداً وجماعات ، وعندما تكاد تندم الطرق النظامية لتجديد أشخاص الأجهزة وعنابرها ، عندما يحدث ذلك لمدد طويلة تنمو ظاهرتان هما غاية في الإضرار ، إحداهما هي شخصنة القيادة أى تصير

قيادة شخصية وفردية ، وثانيتهما أنها تصير هي مصدر الشرعية في المجتمع ، لأنها تمثل التشخيص الفردي لجهاز وأجهزة هرمية ذات يقين ثابت أنها القوامة على المجتمع والوصية عليه في جميع وجوه نشاطه أفراداً وجماعات .

بهذا الذي حدث ويحدث نظر في موضوع الديمقراطية ، وكيف أن الدولة بتكونها المشار إليها تقف بعناد وإصرار من دون تحقق أية إمكانية لتداول السلطة أو تفتح أبواب التغيير فيها أو التعديل من خارجها ، وتسد الذرائع في وجه أي مما يمكن أن يفضي إلى إمكانية تداول أو تغيير أو تعديل من خارج نطاقها التنظيمي .

وبهذا الذي حدث أيضاً ويحدث ، تنظر أجهزة الدولة لنظم الجماعات الأهلية ، سواء كانت نقابات عمالية أو نقابات مهنية أو أنشطة تنظم الخدمات الأهلية ، من تعليم وصحة وتكافل اجتماعي وأنشطة للدفاع عن المصالح الفئوية للجماعات المختلفة ، دينية كانت أو مذهبية أو إقليمية أو مهنية أو اقتصادية أو ثقافية ، تنظر إلى كل ذلك لتهيئن عليه بالإلحاق التنظيمي المباشر أو بمنع ما يظهر من ذلك إلا من خلال سيطرتها التنظيمية . أو لتلحقه بها بما تكثّر من وضعه وتطبيقه من وجوه السيطرة والإشراف والمتابعة ، وبما تتملكه من أدوات الحل والتصرفية وسحب الشرعية والإحلال والتدخل المباشر للإدارة وفرض العقوبات على المخالفين .

كل ذلك معروف ومشهور وهو يلخص ببعضه من أهم وجوه التوتر والشقاق في العلاقة بين الدولة والجماعة ، وهو على أهميته فهو ليس من المقصود بهذا الحديث ، إنما أثبته لكى أبين السياق العام لوجوه هذه العلاقة بين الدولة والجماعة . وأيا كان ما يمكن أن تعانى منه الجماعة وأنشطتها إزاء استبداد الدولة بها ، فيظل قيام الدولة بوظيفتها الأساسية والجوهرية هو ما يستقر به وجودها وقيامها بوظائفها ، حتى وإن غلت في الاستبداد وطغت وجاءت الحدود ، هذه الوظيفة الأساسية هي حفظ أمن الجماعة من المخاطر التي تواجه الجماعة وتواجه الدولة ذاتها من الخارج ، أى في مواجهة العدوان الخارجي ، وهى أيضاً تمثل فى صيانة قوى التماسك فى الجماعة السياسية وضمان لا تخل صيغة التوازن الاجتماعى والسياسي والثقافى التى تحفظ للجماعة السياسية وحدتها وترابطها .

إن واحداً مما يضمن بقاء الدولة أمينة على هذين الأمرتين ، حفظ الأمن من الخارجي وصيانة صيغة التوازن الداخلية الحافظة لقوى التماسك . إن واحداً مما يضمن بقاءها

أمينة في هذا الأداء هو هذا الشكل الذي أشرت إليه من قبل، أي تشكل أجهزة الدولة من التيار السياسي الثقافي الاجتماعي الأساسي الذي تتكون منه الجماعة السياسية، ولا يكاد يهدد هذا الأمر إلا أن تكون شخصية الدولة قد أمكن بها إحداث احتراق من قوى خارجية طامعة للسيطرة، بما يؤثر في القرارات التي يمكن أن تصدر متعلقة بقيام الدولة بواجب الحراسة المطلوب لأمن الجماعة والصيانة تماسكتها.

وأنا أقصد بالشخصنة ما يؤدي إليه طول المكث في العمل العام في وظيفة محددة ذات أداء معين، ما يؤدي إليه ذلك من اندماج بين الشخص وبين الوظيفة، من حيث كون الشخص ذا طموح ومصالح فردية ومشاعر ذاتية، ومن حيث أن الوظيفة مجموعة صلاحيات تتعلق بالعمل العام وبالمهام المرصودة ضمن جهاز معين، لإدارة هذا الجهاز وتحديد خططه وأساليب عمله ومواجهة التحديات وحل المشكلات في إطار الصالح العام الذي أعد الجهاز لحراسته وتحقيقه. وأن طول المكث يدمج بين الأمرين سيما أن كان ذلك في موقع ذي قرار، وسيما أن توافر لدى القرار من أوضاع الاستبداد مما يجعله يجد في أعلى التكوين الهرمي مصدرًا للشرعية، ويبدو ثابتا لا يحتمل التغيير.

\* \* \*

إنني في هذا الموضوع الذي أعرضه فيما يلى ذلك من صفحات بين يدي القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندي، هي أن الواجب الأساسي الذي ما قامت الدول أصلا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التي يمكن أن تأتيها من الخارج أو تجاه ما يمكن أن يتهدد قوى التماسك الداخلي، باختلال موازين القوى بين الجماعات والتكتويونات التي تشكل الجماعة السياسية، اختلالا يهدد بانهيار قوى التماسك بينها.

إننا في الأنشطة الأهلية التي تقييمها الجماعات الفرعية في أي مجتمع، يمكن أن نوفر هيئات التعليم والصحة وأنظمة الضمانات والكافالات الاجتماعية المتبادلة، وقد عرفت مجتمعات كثيرة في التاريخ السابق للأمم والشعوب، أن هذه الأنشطة كانت تقوم بها في الأساس الهيئات الأهلية. ولكن دور حماية أمن الجماعة في عمومة، وبخاصة تجاه مخاطر الخارج ما هو ما تعلق بعنق الدولة وارتبطت به ارتباطا وثيقا.

وقد تعلمنا من دروس التاريخ أن الدولة إن هزمت في معارك حفظ الأمن الجماعي أو فشلت في أداء هذه المهمة أو تقاعست عنها، فهي إما أن ثبتت سريعاً استبقاءها إرادة المقاومة والانتشال من الهزيمة أو تدارك الفشل أو محاسبة المتقاعسين، والبدء بمرحلة جديدة تعد بجدية وتتخذ الأساليب المقنعة بجديتها في استعادة ما اغتصب أو إعادة ما انهدم، إما أن تفعل ذلك أو تكون آذنت بالذهاب ليحل محلها طاقم جديد، وهي إن كانت وقعت في أيدي الغزاة أو خضعت للمعتدين، آذن ذلك بوجوب ظهور حركات شعبية تقاوم العدوان وتخل محلها في أداء هذه الوظيفة واسترداد ما اغتصب.

هذا هو النظر التقليدي الذي نستخلصه من استقراء وقائع التاريخ. ولكن ثمة مثال آخر يبدو بين الصورتين السابقتين، وهو ما نراه الآن في الشأن الفلسطيني و موقف دولنا ومجتمعاتنا منه. ذلك أن دولنا دول ذات حدود قطرية، والحدود القطرية لكل دولة تقف عندها سيادتها الإقليمية في إطار علاقات القانون الدولي، وبالنظر إلى ما صار متعارفاً عليه لدى الجماعة الإقليمية القطرية.

ولكن من جهة أخرى فإن الأمان الجماعي لكل من هذه الدول العربية يتتد خارج حدودها الإقليمية، بما لا ضمان منه لأمن أي من تلك الأخطار إلا من خارج الحدود الإقليمية لأى منها. فصار مفهوم الأمن القومي لدينا موجباً لنوع من الوحدة أو من التنسيق والتحالف بين بعضها البعض على تفصيل ليس المجال مجاله. ولكن القدر المتيقن أن فلسطين ذات أهمية حيوية في ضمان الأمن المصري وأمن بلاد الشرق العربي وبخاصة الأراضي السورية اللبنانية.

ولا أريد أن أستطرد في هذا الشأن، ونحن يمكن أن نشير إلى ذلك بعبارة واحدة، وهي أنه بالرجوع إلى تاريخ نصف القرن الأخير لمصر، فإننا لا نكاد نرى أمراً واحداً تلتقي عليه سياسات الملك فاروق عندما كان يحكم مصر، ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد وقتها وخصم الملك فاروق، وجمال عبد الناصر الذي خلع الملك فاروق وأزاح النحاس والوفد، لا يوجد ما التقت فيه سياسة هؤلاء الثلاثة إلا أهمية فلسطين لمصر والعداء للصهيونية ودولتها إسرائيل، واستشعار الخطر على أمن مصر من الوجود الصهيوني عند حدودها الشمالية الشرقية.

والى يوم نجد السلاح النووي بيد إسرائيل على بعد مائتى كيلومتر تقريرا من القاهرة، ومن وادى النيل بمصر، وهو فى يد دولة عدوانية خاضت أربعة حروب ضد مصر في مدى نصف القرن الأخير. وهي دولة استيطانية تعتمد على الكذب والتلويع والعدوان. فإذا لم تكن فلسطين في هذا الإطار ذات أهمية أمنية لمصر، وإذا لم تكن إسرائيل بوصفها الحاضر وبوصفها الذي نشأت به مجال خطر يتهدد الأمن المصري والسوري اللبناني، مما هو الخطر إذاً. وهذا كله يفضي بما إلى اليقين، أو إلى الظن الراجح، بأن من لا يتفق مع فاروق - النحاس - عبد الناصر فيما لم يجمعوا على أمر غيره، ومن لا يدرك مخاطر ما نحيا فيه الآن من ظرف سياسي وعسكري محدث بنا، من لا يفعل يكون مفرطا في حق مصراته أو سوريته .. الخ، فضلا عن أنه يكون مفرطا في عروبه وإسلاميته.

\* \* \*

آلت خبرتنا السياسية على مدى خمسين سنة المنصرمة إلى ثلاثة أمور، أولها أن الجهد ضد الصهيونية من داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعول إن شاء الله. وثانيها: إن استخدام كل أساليب المقاومة ضد العدوان الصهيوني داخل الأرض المحتلة هو ما عليه المعول بما في ذلك استخدام أساليب المقاومة العنيفة. وثالثها: بلوغ أعلى قدر من توحيد الصفوف بين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة، وبلوغ أعلى قدر من التنسيق بين السياسات عن هذا الشأن وضمان لا يتحول الخلاف إلى صراع بإذن الله.

ويدعم ذلك ويتافق معه تقديم وسائل الدعم الممكنة من شعوب البلاد العربية المحيطة بفلسطين، عن طريق الحركات الشعبية التي تنشط في بلادنا في هذا المجال. وإذا كانت الخبرة التاريخية قد أفضت بنا إلى استبعاد أساليب الحروب النظامية التي تقوم بها الجيوش، استبعادها عن أن تكون وسيلة لجسم الصراع العربي الصهيوني، وإذا كان ظهر أن أساليب المقاومة الشعبية هي ما عليه المعول، فقد صارت نظرية الأمن القومي لبلادنا تعتمد فيما تعتمد لكفالة وجود هذا الأمن، على الحركات الشعبية التي تنشأ في بلادنا للدعم هذه الوجوه من الكفاح ضد الصهيونية.

وصار من المفروض أن يتاح للحركات الشعبية إمكانيات العمل والنشاط في

داخل كل من بلادنا لدعم المقاومة الفلسطينية بأساليب المساعدات والمشاركات المختلفة . وصار هذا من واجبات الدول لدينا واجبا يتفرع من الوظيفة الرئيسية لكل منها ولأى دولة في التاريخ ، وفي العالم قديما وحديثا ، وهو الدفاع عن أمن الجماعة وصيانته من المخاطر الخارجية .

إن مسألة الأمن القومي وكفالتها وتأمينه ، هي لب المسألة الوطنية في بلادنا الآن ، وهي لب مسألة الاستقلال الوطني . وأن الوضع الذي انتهينا إليه في هذه المرحلة قد آلت فيه هذه المسألة الجوهرية من مسائل دعم الاستقلال الوطني وكفالة الأمن الجماعي ، إلى أن تصير هي ذاتها مسألة تتصل بالأنشطة الشعبية وكفالة وجودها . وصار موقف الدولة من إتاحة التحركات الشعبية الساعية في هذا النشاط أو عرقلته . صار ذلك موقفا يمس صميم موقفها الوطني وصميم أدائها الوظيفي الرئيسي في هذا الشأن الوطني .

وعلى الحركات الشعبية في هذا الأداء للواجب الوطني ألا تواجه حكوماتها بالطالية بفعل يصلاح ذريعة يتذرع بها الخصم الصهيوني لشن حروب نظامية .

كما أن عليها أن تميز بين نشاطها هذا في دعم المقاومة الشعبية للاحتلال الصهيوني بوجهه المساعدة والمشاركة المختلفة ، وبين وجوه النشاط الأخرى التي تمارسها الحركات الخزية والأنشطة المعارضة للحكومات حول وجوه السياسات الداخلية المختلفة . وذلك حتى لا يتحمل المجهود الشعبي الداعم للمقاومة والاحتلال الصهيوني ، لا يتحمل أوزار علاقات وتوترات تقوم بين الحركات الشعبية وبين حكوماتها حول أي من وجوه العمل الداخلي ، وحتى لا يتحمل أيضا أوزار توترات تقوم بين فصائل الحركات الشعبية بعضها وبعض في غير الشأن الفلسطيني .

وكل ما أخشأه أن يكون من حكوماتنا من صار أخوف على نفسه من شعبه منه على نفسه وشعبه من قوى العدوان الخارجي ، فيصير أمن الدولة والنظام عنده مقدم على الأمان القومي وأمن الجماعة السياسية كلها ، وهو منها .  
والحمد لله .

تحريرا في أول يوليه عام ٢٠٠٢

طارق البشري

قراءة..  
على هوامش الحدث الأفغاني

إذا نظرنا إلى الملامح العامة للربع الأخير من القرن المنقضى، نلحظ أن ثلاثة أحداث دولية كبيرة حدثت، وكانت لها آثار متدة على الساحة العالمية، وكلها حدثت في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين.

أهم هذه الأحداث بطبيعة الحال هو انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية، وانتهاء نظام الثنائية الدولية وال الحرب الباردة بين القطبين العالميين، وأدى ذلك بالولايات المتحدة إلى السعي لفرض هيمنتها المنفردة على العالم، وظهور ما عرف باسم «النظام العالمي الجديد» والترويج لمفهوم العولمة الذي يسعى للفتح الحدود الدولية فقط، ولكن لإزالتها وكساحها كسحاً، وخاصة بالنسبة لما جرى التعارف على تسميته بدول العالم الثالث.

و مع الدفقات الإعلامية والفكريّة والسياسيّة التي راج بها مفهوم العولمة، انطمس في المقابل مبدأ دوليان جوهريان، كانا هما أقوى ركينين تعتمد عليهما في الساحة الدوليّة حركات شعوب «العالم الثالث» وحكومات هذه الشعوب، هذان المبدأ هما؛ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول. وقد صرنا الآن لا نكاد نرى أو نسمع أيا من هاتين العبارتين في أي مقروء أو مسموع من الصحف والكتب الحديثة والخطب والمؤتمرات والتصریحات، وذلك في السنوات العشر الأخيرة، رغم أنهما عبارتان كانتا تملاً آنأسماعنا وأبصارنا لعشرين السنين منذ بداية القرن العشرين.

والحادث الثاني هو حرب الخليج في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، والتي جرت بمناسبة احتياج العراق للكويت، والتي انتهت بالاحتلال العسكري للولايات المتحدة للخليج العربي، واستقرار وجودها الجهير في أرجائه. واتسم هذا الحادث بأمررين مهمين، أولهما: أنها كانت المرة الأولى التي تضررنا فيها الولايات المتحدة

---

(\*) «وجهات نظر» القاهرة . عدد يناير ٢٠٠٢ .

الأمريكية بنفسها ، فلم يحدث قبلها في الوطن العربي أن استخدم السلاح الأمريكي بالأيدي الأمريكية لضرب بلد عربي ، كان يستخدم من قبل عن طريق الصهاینة ، وكان يستخدم عن طريق الصراعات الداخلية ، ولكن التدخل الأمريكي المباشر في حرب صریحة ضد بلد عربي ، وتضرب نفسها شعباً عربياً مسلماً ، فقد كان ذلك هو الحادث الأول ، إن لم تخطئ الذاكرة ، وثاني الأمراء : أنها كانت في طني المرة الأولى أيضاً التي تجتمع فيها دول الغرب ذات الثقل على ضرب بلد عربي أو إسلامي بغير تعارض ذي شأن بين مصالح هذه الدول وبغير اختلاف في السياسات يصل إلى حد التعارض إزاء حرب ساخنة . وذلك كله منذ اجتمعت الدول الأوروبية الكبرى ضد محمد على في عام ١٨٤٠ .

والحادث الثالث : هو هذا الحادث الأخير الذي نعيشه في هذه الأيام ، وهو العدوان الأمريكي على أفغانستان . وهو يفوق أحاديث عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ في أنه عدوان يفتقد المبرر المعنى الذي توافر في الحرب ضد العراق تحت ذريعة اجتياحها للكويت وانقسام العرب وتأييد الكثير من دولهم لصد العدوان العراقي على الكويت ، لأن الحرب ضد أفغانستان قامت دون أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أي دليل على من هو المسئول عن حوادث التفجير التي جرت في نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ، فنحن هنا أمام حادث عدوان صريح يفتقد المبرر المقنع ، ولم تعتن الولايات المتحدة بأن تقدم أي دليل يسوغ فعلتها أمام الشعوب المحية بأفغانستان والشعوب الإسلامية بعامة ، واكتفت بأن تنظم أمرها مع حلفائها من دول الغرب الكبيرة ومع روسيا ومع ضمان حياد الصين .

على أن ثمة فارقاً بين حادث الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وبين حادث أفغانستان في عام ٢٠٠١ ، الحادث الأول كان مفرقاً للعرب ، أما الحادث الأخير فهو صار موحداً للمسلمين ، الحادث الأول قسمنا شعوبنا ورأينا عاماً ، أما الحادث الأخير فقد أشعرنا بالانتماء الواحد وبوحدة المصير إزاء الجبروت الأمريكي . الحادث الأول تضمن في طياته مبررات انضمام قسم كبير من حكوماتنا إلى أمريكا دفاعاً عن الكويت ، أما الحادث الأخير فقد افتقد هذا المسوغ ، فلم تستطع أي من حكومات العرب والمسلمين أن تقف مع الولايات المتحدة في حربها ، فيما عدا حكومة تركيا وفيما عدا باكستان ، كما أن الموقف السلبي للحكومات العربية

والإسلامية كشف قدرًا غير خاف من الوهن والاسترخاء أمام شعوبها دون مسوغ منها. أما باكستان فهي في وضع اشتباك غير عادي مع الأحداث، بحيث إنها الآن في مجال اعتبارها أمّة تتميّز بين التشابك العرقي والثقافي لشعبها مع الأفغانيين وبين التورط الحكومي لها مع الأميركيين لاعتبارات تتعلق بالتنافس مع الهند على صداقة الأميركيين.

نحن لا نعرف ما ستنتهي إليه الأوضاع في هذه الحرب الأخيرة، وأن أحداثها كل أحداثها لا تزال في طور التشكيل، ولكن أماننا الآن عدداً من الاعتبارات ينبغي أن نضعها تحت بصرنا لتابع ما لاتها في المستقبل القريب، ولنرى ما هي الدروس التي يمكن أن نستفيد بها من هذا الذي يجري أمامنا.

#### أولاً :

نحن نلحظ أولاً، أنه رغم ما يبدو على السطح من ضعف العرب والمسلمين وأن «الأكلة يتدعون على قصعتهم» حسبما ورد في الحديث النبوي الشريف، إلا أن الأحداث السياسية الكبرى في ربع القرن المنصرم، وحتى الآن، تجذب العرب أو المسلمين هم طرف فيها، وأحداث القتال والحركات الشعبية التي لا تهدأ، تجذب العرب والمسلمين هم طرف فيها، كانوا هم طرف الصراع وموضوعه أيضاً. وحرب الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ كانت كذلك، وهذه حرب الأفغان في عام ٢٠٠١ هي كذلك، ومن قبلها هزيمة المصريين والعرب في عام ١٩٦٧ كانت كذلك وانتصار عام ١٩٧٣ كان كذلك أيضاً، ثورة إيران في عام ١٩٧٩ هي كذلك، وأحداث البوسنة والهرسك ثم أحداث كوسوفو في منتصف التسعينيات هي كذلك، ناهيك عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧، ثم الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر عام ٢٠٠٠ .

وهكذا فإن حدين من الأحداث الثلاثة الكبرى في ربع القرن الأخير - التي ذكرتها في بداية الحديث - المسلمين والعرب طرف فيها، وأن الحدث الثالث وهو انهيار الاتحاد السوفيتي كان المسلمين في أفغانستان من أهم عناصر تحققه بما خاصه من حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي على مدى عشر سنوات، وأن صلة

العرب بغير العرب من المسلمين تحققت على أرض أفغانستان، في المرة الأولى عندما شاركوا في حروب المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، وفي المرة الثانية عندما توجه الحرب الأمريكية الجارحة الآن ضد الأفغان ومن آوروا إليهم من تنظيمات العنف العربية، وعندما يشير هؤلاء «العرب الأفغان» شعارات تحرير فلسطين من الصهيونية، وتحرير الأرض المقدسة في الجزيرة العربية من الاحتلال العسكري الأمريكي.

ونحن نلحظ ثانياً، أنه إذا كنا نعرف باليقين أو بالظن الراجح، أنه لا يمكن مثلاً عزل السياسات المصرية عما يدور في «بر الشام» أي في فلسطين وسوريا ولبنان، وذلك سواء نظرنا إلى التاريخ الحديث، أو عدنا إلى التاريخ الوسيط، فكذلك إذا نظرنا إلى أوضاع التاريخ والجغرافيا السياسية لمنطقة وسط آسيا، نجد أنه بذات الدرجة من الظن أو اليقين لا يمكن عزل السياسات الباكستانية عما يدور في أفغانستان، ويمكن أن نستدعي في ذلك حادث سقوط طائرة الرئيس الباكستاني الأسبق ضياء الحق واغتياله والتضحية في الحادث بالسفير الأمريكي الذي كان مرافقاً له، وذلك لما عرف وقتها من إزماعه إنشاء وحدة فيدرالية بين البلدين، كما يمكن أيضاً أن نتابع دور باكستان في المساعدة وحسد المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي طوال عقد الثمانينيات، ثم المؤازرة الباكستانية لحركة طالبان في سيطرتها على الحكم ضد الشماليين، ثم في استقرار الأوضاع الأفغانية حتى جرت الأحداث الأخيرة.

وفي هذا الصدد، في معرض المقارنة بين السياسات الباكستانية والأفغانية، وبالنظر إلى الحادث الأخير، نلاحظ أن باكستان بطبيعة الحال أكثر تقدماً من أفغانستان وأكثر قوة عسكرية وقوة اقتصادية، وأن لديها أسلحة نووية مما يدخلها في مصاف دول معدودة للغاية في العالم كله. ودولتها أكثر تماساً وأصلب عوداً من مثيلتها في أفغانستان، ولكن الغريب أن التقدم والقوة العسكرية والاقتصادية وتماسك الدولة وصلابتها، كل ذلك كان يتاسب تناسباً عكسيّاً مع القدرة على المحافظة على استقلال الإرادة السياسية عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على كل من البلدين، إن إرادة الدولة الباكستانية انهارت في يوم أو يومين من

الضغط الأمريكي عليها، بينما صمدت الإرادة الأفغانية واستعصت حتى جرى القتال والتدمير، ولازال ثمة ملامح صمود ومقاومة بعد ضرب وغزو وتدمير هائل، وباكستان إزاء أفغانستان لا تتعامل مع مجرد بلد مجاور، ولكنها تتعامل مع بلد يتضمن العمق الاستراتيجي لأنها القومى، والشأن الأفغاني بالنسبة لها هو شأن الأمان القومى الباكستاني.

والعجب أن حكومة باكستان بترت هذا الخور السريع المفاجئ فى إرادتها السياسية بأنها هددت بضرب المفاعل الذرى لديها، وأنها خضعت للإرادة الأمريكية حرصاً على المحافظة على هذا المفاعل. وبهذا صار السلاح النووي ليس سلاحاً يحمى الدولة، ولكنه صار «نقطة ضعف» أو «كعب أخيل» يتعمى على الدولة أن تخفيه. وهذه مفارقة تظهر أن القوة والضعف ليسا أثراً النوع السلاح المملوك، وأن السلاح النووي ليس بذاته قوة سياسية رادعة أو حارسة، وأنه قد يتحول إلى عبء على حامله، وذلك واضح في الدول التي انشقت على الاتحاد السوفيتى وهى حائزة لهذا السلاح النووي، ولم تظهر لها أية قوة سياسية تتناسب مع أهمية هذا السلاح، (مثل بعض الجمهوريات الحداثة في وسط أوروبا ووسط آسيا).

وفي مقابل هذا الوضع الباكستاني، نلحظ أن الموقف الأفغاني قد تناسب تناسباً عكسياً أيضاً مع ما يعتبر تقدماً مادياً وقوة عسكرية وصلابة دولة حديثة، وأن مقاومة شعب فيتنام للاحتلال الأمريكي في أواخر السبعينيات كان مثلاً على ذلك وسابقاً له، ثم هذه العبارة التي وردت على لسان الملك فيصل ملك السعودية بعد حرب عام ١٩٧٣ بأنه وببلاده مستعدان أن يعودا إلى «التمر» إذا لم يخلص القدس من أيدي الصهاينة وتعود لأيدي العرب، وقد اعتبرت الدوائر الصهيونية والأمريكية أن في هذه العبارة تهديداً لا يطاق، وما لبث الملك فيصل أن اغتيل، وهذه الحكمة التي وردت على لسان كارل ماركس عندما أراد أن يحرض الطبقة العاملة ضد ذوى السلطة والسلطان والمال والجاه والسلاح فقال للعمال: إنهم ليس لديهم ما يفقدونه إلا القيود. هذه الحكمة هي أكثر ما ينطبق ويفسر ما نشير إليه الآن.

## ثانياً:

وملاحظة أخرى ترائي من أن البلدين اللذين عرفنا لهما مقاومة شعبية فاعلة ومنتجة وناجحة في ربع القرن الأخير، كانا هما أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي، ولبنان ضد الاحتلال الصهيوني، وإن كلا من هاتين الدولتين كانت الدولة المركزية فيها ضعيفة منظوراً إليها في علاقتها بالجماعات الشعبية في بلدها، والوجود القبلي والعشيري في أفغانستان يمثل وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقوم صنوا للدولة أو ما يقارب ذلك، أو بعبارة أخرى يستحيل على الدولة أن تتجاهل ما عليه هذا الوجود من توازنات، والطبيعة الجغرافية الجبلية تؤكدبقاء هذا التميز القبلي وتصعب مهمة الدولة المركزية في سعيها لاحتكار السلطة وفرض هيمنتها الوحيدة على أفراد المواطنين.

ومن جهة أخرى فإن الوجود الطائفي في لبنان يمثل أيضاً وحدات انتماء حية وذات فاعلية تقوم صنوا للدولة اللبنانية، بما لا تستطيع الدولة المركزية أن تذيبه أو أن تقلل من حجمه وأثره، وبما لا يمكنها من فرض سلطانها الوحيد على أفراد المواطنين لديها بغير مراعاة هذا التكوين الطائفي.

القبيلية والعشائرية في أفغانستان والطائفية في لبنان، مثل كل من ذلك في بلده مراكز ثقل شعبي سياسي لصالح ما صرنا نسميه حديثاً في لغة السياسة الجارية وحدات المجتمع المدني، وهي في الحالتين المذكورتين إن كانتا أشكالاً تقليدية من تكوينات المجتمع المدني، فقد يجد من ظروف الحال في حالات أخرى أن تكون هذه الوحدات والتكتويينات من التشكيلات الحديثة مثل نقابات العمال أو النقابات المهنية، على نحو ما وجدنا في المقاومة الشعبية في فرنسا ضد الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية، وعلى نحو ما نجد من دور مهم للنقابات العمالية في إنجلترا من قبل ومن بعد.

كما أن ظاهرة التناسب العكسي بين سلطة الدولة المركزية وبين المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي، والتناسب الطردي بين قوة وحدات الانتماء الأهلية والمحلية مع هذه المقاومة، هذه الظاهرة نلحظها بوضوح قبل ربع القرن الأخير في حركة التحرير الجزائرية في الخمسينيات وبداية السبعينيات وحركة تحرير فيتنام في

الستينيات، وقبل ذلك في الصين في حرب تحريرها الطويلة من العشرينيات حتى عام ١٩٤٩ . وكان من أسباب ضعف الدولة المركزية هناك هذا الاتساع الهائل للصين الذي كان يصعب جداً إخضاعه لسيطرة مركزية وحيدة شديدة في الظروف التاريخية والحضارية السائدة وقتها.

أساس هذه الظاهرة في تناسبها العكسي ، حسبما يبدو لي ، أن الدولة في البلدان المحتلة أو المستعمرة ، يستحيل أن تملك من القوة العسكرية النظامية ما يمكنها من خوض حرب متصررة ضد الجيش النظامي للدولة الغازية ، الدولة الاستعمارية المحتلة هي بالتعريف وباللزوم تملك من التفوق العسكري والخبرات القتالية النظامية ومن التفوق العلمي والتكنى ومن القوة الاقتصادية ، تملك من كل ذلك مالاً يتناسب البة في قوتها مع ما يملكه مجتمع مستعمر محتل ، وإن أيام حرب نظامية بين هذين الطرفين هي حرب معروفة مسبقاً نتيجتها ، لذلك لا نجد حرب تحرير قط خاضها جيش نظامي وانتهت بالنصر له إلا في التزاريسيير من الحالات المخصوصة ، مثل حرب مصر في عام ١٩٧٣ ، وحرب تركيا ضد احتلال الحلفاء لأراضيها بعد الحرب العالمية الأولى ، إنما أساس حروب التحرير أنها حروب عصابات أو عمليات اغتيال ونسف أو مقاومة سلبية بحيلة أخرى ، مما لا يتلاءم معه إلا نشاط الجماعات الأهلية .

وليس المشكلة قط في افتقاد التوازن أو التمايز أو التقارب في قوة كل من الجيшиين النظاميين للدولة المعتمدية والدولة المحتلة ، ولكن المشكلة في أن الدولة المعتمدى عليها ، وبحسبيها دولة مركزية تنشد الهيمنة على مجتمعها وعلى مواطنيها بغير شريك لها في هذه الهيمنة ، هذه الدولة ترفض أن تقوم بين مواطنيها قوة سياسية منفصلة عنها أو متميزة وتملك أدوات للقتال ، حتى وإن كانت هذه القوة موجهة إلى قتال المعتمدين فقط ، وحتى إن كانت لم تنشأ ولم تقم إلا لهذا السبب وحده من مجاهدة الاحتلال الأجنبي ، ونحن لم نجد قط دولة قبلت أن يقوم بين أظهرها تنظيم يحمل سلاحاً ويكون منفكًا عن سيطرتها القابضة ، لذلك لم تظهر هذه الظاهرة كما سبق البيان إلا في المجتمعات ذات الدول المركزية الضعيفة ، منظوراً إلى هذا الضعف في تناسبه مع قوى المجتمع المدني ، أي في المجتمعات التي

لم تستطع حكوماتها المركزية أن تقضى على وجود تنظيم مسلح مجاهد بها يحارب الاحتلال، إما بسبب الضعف النسبي لهذه الحكومات أو بسبب القوة النسبية لتشكيلات المجتمع المدني التي أعدت هذه التنظيمات أو ساندتها. ومن هنا نلحظ مشكلة الدولة المركزية القابضة في بلادنا إزاء ما قد يصادفها من احتلال لبعض أراضيها من قوة احتلال عسكري.

ومع القوة النسبية لوحدات المجتمع المدني التي ترعى واجبات الجihad والتحرير للأرض الوطن، يرد دور الإسلام في هذا الشأن، والإسلام هنا ليس مجرد عقيدة تحض على البذل والتضحية والفداء وتحمس الناس للدفاع عن الديار والأوطان والعقائد، ولكن الإسلام أيضاً له دور اجتماعي مهم، من حيث إنه عقيدة منتشرة ذات استقرار وذيوع وتقدير بين الناس ورضاء بحاكميتها بينهم، فهم يتناهضون به ويتحاكمون برجعيته بغير إملاء عليهم من خارجهم.

وهذه الصفة تكمن من قيام عنصر التنسيق والتوحيد بين الانتتماءات الفرعية التي تقوم عليها وحدات المجتمع المدني، ذلك أن هذه الانتتماءات الفرعية إن كانت فعالة في جمع كل من يندرجون في هذا الانتماء من أفراد وجماعات أصغر، إلا أنها لا تستطيع وحدتها أن تقوم بالتنسيق بينها وبين الوحدات الأخرى المتشيلة لها، والتي يجمعها بها الانتماء العام المشترك للجماعة الوطنية التي تقوم الدول المركزية على حمايتها وحراستها والتنسيق بين وحداتها، ومع ضعف الدولة يخشى أن يضعف العنصر الجامع للجماعات الفرعية في إطار الجماعة الأشمل.

ومع وجود مهام الجهد لدى الجماعات الفرعية والضعف النسبي المتزايد للدولة يخشى أن يزداد ضعف العنصر الجامع لهذه الجماعات مع بعضها وأن يفترط عقدها، كما حدث في أفغانستان ذاتها بعد انتصارها على الاحتلال السوفيتي وطرده، إلا أن الإسلام يمكن بما يؤديه من وظائف تجتمع للجماعة يمكن أن يؤدي إلى المساعدة الكبيرة في رأب ما يندفع من علاقات التجمّع والتماسك، كما صنعت طالبان منذ انتصارها في عام ١٩٩٦.

### ثالثاً:

عندنا عدد من المشاكل الفكرية والثقافية شبه المزمنة، ذلك لأننا لم نهتم بحلها الحلول الشاملة، ونكتفى كثيراً إزاءها بالحلول السياسية السريعة أو بالتجطيطية الإعلامية الكثيفة، فتخبو ونحن نظن أنها زالت، ثم تحدث الواقعة التاريخية بكل وضوحاً وتضاريسها وينقسم الناس حولها كما كانوا في السابق «وكأننا لم نبت ليلة معًا» كما يقول الشاعر القديم، والأمر في الواقع يحتاج إلى حلول فكرية وثقافية عميقة، وأن نعمل على إذاعتها والتثقيف الفكري بها بجلاء.

فمثلاً في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠-١٩٩١، حدث الغزو العراقي للكويت وحدث الاحتلال الأمريكي للأرض العربية، فوجدنا أنفسنا ننقسم على أنفسنا بذات الطريقة وبذات التصنيف وبذات الأسباب التي انقسمنا فيها على أنفسنا في مطلع القرن العشرين وفي العقود الأولى منه، أيهما نقاوم ونجعل له الأولوية في المعالجة: هل هو في إصلاح أمراض الداخل أم مقاومة أخطار الخارج؟ وأيهما السبب وأيهما النتيجة، وهن الداخل أم طمع الخارج؟ وبأيهما نبدأ؟

لقد وجدنا الهدفين في مصر وجعلناهما عملية سياسية واحدة في ثورة ١٩١٩، ولكن الحل الذي كنا أدركناه في هذه الشورة التي جمعت بين مطلب الاستقلال ومطلب الديمقراطية، ما لبثنا أن تعثرنا به عندما لم يحل أي من الهدفين حله الخاسم، وجاء من تيارات الثلاثينيات وما بعدها من يطرح خيار الأولوية من جديد، ويركز على أي من الهدفين قبل الآخر، أو دون الآخر. وهذا لم يحسم أمر المزاج بين المسألتين في نسق فكري واحد، أو بعبارة أدق فإن هذا النسق الواحد لم يشع في البيئة الثقافية ليشكل أحد أركان التيار الرئيسي الأساسى فى الفكر السياسى السائد.

لذلك لاحظنا أنه ما أن ظهرت أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ حتى انقسم الناس -أو القسم الغالب من الرأى العام السياسي الفعال- إلى فريقين كادا أن يكونا متواجهين، قسم يركز على الأوضاع الداخلية وما فيها من استبداد ويستخلص من ذلك إدانة العراق ويعغض الطرف عن الوجود الأمريكي العسكري باعتباره مجرد أثر ورد فعل، ويعمل البعض فيرى الوجود الأجنبي عنصر دفاع مبرر

الوجود عن استقلال بلد عربي . وقسم يركز على الاحتلال الأمريكي بحسبان أن المشاكل العربية لا بد أن تحل في الإطار العربي وحده ، ويغلو البعض فيتخذ موقف الدفاع عما صنعت العراق في الكويت ، وليس المهم هو ما غالى به البعض من الفريقين ، ولكن المهم هو أن هذا الجدل الفكري والسياسي الذي اتخد طابع الصراع جاء ترداداً لذات ما قام من جدل وصراع في بداية القرن العشرين حول إصلاح الأمة من الداخل على طريقة حزب الأمة في مصر أم بجلاء الاحتلال الأجنبي على طريقة الحزب الوطني .

والأهم من ذلك أن غالبية الأحزاب في بلدنا وغالب الجماعات السياسية قد صادفه هذا الانقسام من داخله ، سواء من التيار الإسلامي أو التيار القومي أو التيار الليبرالي أو التيار اليساري ، في كل من هذه التيارات ، وجدنا من يركز على الخطير الخارجي على طريقة الحزب الوطني القديم أيام مصطفى كامل ومحمد فريد ، ووجدنا من يركز على الاستبداد الداخلي باعتباره أصل المشاكل على طريقة حزب الأمة القديم أيام أحمد لطفي السيد ومن شاعره . وهذا ما يظهر نوعاً من الوهن الذي يمس قوة التماسك والاتساق الفكري والثقافي في نظرنا لقضية أساسية عايشناها منذ بداية القرن العشرين . ويعكس قدرًا من الاضطراب في موقفنا من هذه القضية .

والحقيقة أنه في الحادث الأفغاني الأخير ، لم يثر شيء شبيه في هذه المسألة ، والكثيرون من المسلمين لا يطيقون نظام حكم «طالبان» في أفغانستان ، ناهيك عن غير المسلمين ، ومع ذلك فلم يظهر صوت يؤبه بقوته أو فاعليته يؤيد الأمريكيين في ضربهم الأفغان وغزو أراضيهم ، ومن الناحية الشعبية بين العرب والمسلمين ، يكاد يقوم نوع من التوافق الجماعي - إن لم نقل الإجماع - على إدانة الحرب الأمريكية ضد الأفغان مع كراهة هذا الصنيع القمعي المتجر من الساسة الأمريكيين ، ومن ناحية الحكومات فإنه فيما عدا تركيا وباکستان ، لا نكاد نجد حكومة عربية أو إسلامية أيدت الصنيع الأمريكي ولا وافقت أمريكا إلا بسبب الخضوع والانصياع ، خضوع الضعيف وانصياع الخائف . وبالنسبة للإرهاب ، فإن هذه التهمة التي لم ثبتت على أحد بعد في الحادث الأفغاني ، كاد يكون هناك ذات القدر من التوافق الجماعي الشعبي على أن العنف يعتبر مسلكاً سياسياً مشروعًا إذا

كان يجري دفاعاً عن الأوطان أو مقاومة لغزو أو تحريراً للبلاد والشعوب . . وحتى الحكومات لا تكاد تشذ عن ذلك ، أو لا تستطيع أن تجهر بإنكار هذا الأمر.

#### رابعاً:

ما يشير عدداً من القضايا السياسية التي لم تذلل على نحو كامل ولم تحسن بعد ، هو موضوع الجماعة السياسية ومدى التعارض أو التقابل أو التداخل في مسائل الانتماء الشعبي والوطني للجماعات وللدول . ولا أريد هنا أن أطيل الحديث ، ولكنني أشير في عجلة إلى مفهوم الأمة وأثر هذا المفهوم وما طرأ عليه من تغيير في العصر الحديث الذي نحياته في القرنين الأخيرين .

ونحن نقصد بـ «الأمة» الجماعة أي المجموع من البشر الذي يتحدد في الإدراك الإنساني على وفق تصنيف معين ، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بهذا المجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى ، والأمة بهذا النحو تكوين أو تشكيل ثقافي ، لأنه يقوم على أساس من «الإدراك البشري» لمعيار تصنيف معين ومن «الشعور بالانتماء» الذي يبني على وجوه تجانس «يراهما» الناس غالباً وحاكمة لغيرها .

فالتصنيف وحده لا يكفي ، لأن ثمة من التصنيفات ما لا يعول عليه في مجال الإدراك بالأهمية والشعور بالانتماء ، مثل لون الشعر مثلاً أو طول القامة أو الحجم أو السلوك ، ثم هو تصنيف يوّلد وجه تجانس غالباً في الإدراك ويُسويّ وجه شعور بالانتماء ، انتماء الفرد للجماعة أو انتماء الجماعة الصغرى للجماعة الأكبر ، والانتماء فيه من معنى الاتحاد والامتزاج وفيه من معنى «الفناء» في الجمع المتمم إليه ، «الفناء» الذي يعني من أحد وجوه التحقق الذاتي في المجموع المتمم إليه .

ونحن نعرف أن وجوه الانتماء متنوعة ومتعددة ، وأنها متداخلة ، بعضها إقليمي وبعضها نسبي وعرقي ، وبعضها يتعلق بالمهنة والحرف ، وبعضها يتعلق بالمعتقد أو المذهب ، وبعضها يتعلق باللغة أو اللهجة . ولكنها كلها موجودة ويمكن أن تتداخل العلاقات بشأنها . . وهي وجوه الانتماء الحاكمة التي يقوم عليها ما نسميه الجماعة

السياسية، أى الجماعة التي تقوم على أساسها الدولة في ظرف تاريخي محدد.. أريد أن أقول إنه في العصر الحديث فإننا نحن العرب والمسلمين ارتبك لدينا مفهوم الأمة بفعل عدة عوامل منها:

العامل الأول: إننا خرجنا من مفهوم الأمة المعتمد على وحدة الدين الإسلامي إلى مفهوم الأمة بوصفها الجماعة القومية المستندة إلى اللغة الواحدة. والإسلام دين ودولة وهو منشئ لجماعة سياسية بما يستفاد من أحکامه وتاريخه الاجتماعي، واللغة تصنيف يرتبط بالامتزاج التاريخي أيضاً وتقوم على أساسه دول الغرب في العصر الحديث. وقد ارتبك لدينا الإدراك الجماعي بين هذين التصنيفين ولم نجر توفيقاً عميقاً بينهما أو تنسيقاً منهجاً.

العامل الثاني: إن حُكوماتنا لم تنشأ دولها وفقاً لأى من هذين التصنيفين في الغالب الأعم، فلا الحكومات قامت على أساس وحدة الجماعة الدينية لتحقق بها وحدة سياسية وتحرسها (بل إنها زالت بإلغاء الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤) ولا قامت هذه الحكومات على أساس البديل الفكري والثقافي الآخر وهو اللغة والقومية، والأتراء بقوميتهم التركية انسلخوا عن الجماعة الإسلامية، ولكنهم لم يقيموا دولة موحدة على أساس الوحدة الطورانية التي كانوا ينشدونها والتي تمت إلى أواسط آسيا، والعرب لم يستطيعوا بدعوتهم القومية العربية توحيد اثنتين وعشرين دولة تقاسمت عروبتها.

العامل الثالث: إن حدود الدول القائمة لم تقم على أساس أى من التصنيفات الجماعية الحاكمة، ولكنها قامت على أساس توازن القوى السياسية بين الدول الغربية الكبرى المستعمرة، كما حدث بالنسبة لاقتسام بلاد الشام بين الإنجليز والفرنسيين في اتفاقية سايكس-بيكو أثناء الحرب العالمية الأولى، أو على أساس توازن القوى السياسية بين حركات التحرر الوطني وجبروت الدول الغربية المستعمرة كما حدث بالنسبة لمصر والسودان مثلاً، ولكن هذه الحكومات من بعد صارت ذات وجود ومصالح تدافع بها عن حدودها وترسخ مفاهيم استقلال جماعتها السياسية عن غيرها. وهذا مما ساهم في إرباك علاقات الانتماء الجماعي ومشاعره.

المهم من ذلك كله أننا مع إدراكنا الجماعي لما يجمع بيننا نحن الشعوب الإسلامية ذات العقيدة الواحدة والحضارة الشاملة والتاريخ الواحد أو التماضي والتتشكل النفسى المتشابه ، ومع إدراكنا أن ثمة مشتركاً عاماً يجمع بيننا ، ومع ما يؤكده هذا المشترك العام من وحدة ما نعانيه من قمع عالى واستبداد بنا من الدول الكبرى ومن كراهية تجتمعنا ضد الاستعمار الغربى وسياساته ، وما نشعر به من وحدة المصير ، إلا أن هذا المشترك العام لا يتحدد به فى وضوح ما هي بالضبط الواجبات الفردية والجماعية التى يمليها علينا ، وما هو بالضبط ما يتعمى أن تحاكم به بين بعضنا البعض من وجوه النشاط وواجبات النهوض للدفاع والمقاومة .

ومن ناحية ثانية ، فإن قيام الحكومات لدينا لا على أساس تصنيف جامع ومانع للجماعات السياسية ، قد أربك لديها إمكانية التقدير بين ما يعتبر من ضرورات «الأمن القومى» الذى يعني حماية الجماعة السياسية وحراستها والذود عنها ، وهذا هو رأس واجبات الدولة بالنسبة للجماعة السياسية التى تقوم عليها والمصدر الأساسى لشرعيتها ، أقول ارتبك لديها التقدير بين ضرورات الأمن القومى هذه ، وبين موجبات «أمن الدولة» ، أي أمن النظام السياسى القائم على رأس هذه الجماعة والحافظ له ولتشكيلاته المؤسسية والمجتمعية ، وصار «أمن الدولة» هو الذى يسيطر ويحكم موجبات «الأمن القومى» ، وهذا الخلل والإرباك أصاب سياسات الدول فى غالب بلادنا العربية والإسلامية ، وهى لا تجد دائمًا فى الأمن القومى للجماعة السياسية التى تحكمها ، لا تجد دائمًا فى ذلك ما يهدد أمن الدولة ، أو ما يزعزع استقرارها .

ولعل المؤتمرات التى عُقدت للحكومات العربية بشأن الانتفاضة الفلسطينية ، أو المؤتمرات التى عُقدت بعد ذلك للحكومات الإسلامية بشأن غزو أفغانستان ، هى أمثلة تشهد بهذا الأمر ، إذ انعكس فى قرارات هذه المؤتمرات الحكومية أن غالب هذه الحكومات تستشعر الخرج فى علاقتها بالولايات المتحدة بأكثر كثيراً من شعورها بالقلق على الأمن القومى لبلادها وجماعتها السياسية فى المدى الطويل . وتعتقد المسألة ويزيد الإرباك عندما تقوم الحركات السياسية الشعبية فى كل بلد لتنبه إلى المخاطر الآتية من الخارج وتتنادى للذود عن الحياض والدفاع عن الحوزة ، فترى

الحكومات في ذلك ما يهدد استقرارها الداخلي وتحتشد ضده، وترى فيه خطرًا عليها يماثل أو يجاوز الخطر الأجنبي الوارد على الجماعة كلها وعلى الدولة مما وراء الحدود.

ولعل موقف حكومة باكستان بعد أحداث 11 سبتمبر هو أوضح مثل على ذلك، إذ دفعها قلقها على استقرار حكومتها الداخلية إلى التضحيّة بوجبات أمنها القومي، وصار قلقها من شعوبها على نفسها أشد من شعورها بالخطر الداهم على أنها القومي من أن تنشأ في أفغانستان دولة خصم لها فتتّحصّر باكستان بين عداء الهند لها وعداء الأفغان. وهكذا يستعراض عن الذي هو خير بالذى هو أدنى، وعن النفع العام بالنفع الخاص، وعن الآجل الباقي بالعاجل المنقطع، وتصير الحكومة محمية وليس حامية للجماعة.

## خامسًا:

على أنه من جهة أخرى، فإن الأوضاع العالمية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي، قد أسفرت عن ظرف موات للدول الإسلامية وشعوبها يمكنها من تحقيق قدر من التقارب والتنسيق في السياسات، قدر لم يكن متاحًا من قبل على مدى نصف القرن الأخير.

إن الناظر في شأن بلاد المسلمين، يرى أن المخاطر التي تتعرض لها هذه البلاد من الخارج، وأن أحداث الغزو والاحتلال وما يتهدّد استقلالها، كل ذلك كان يتتنوع بالنسبة لكل منها حسب الموقع الجغرافي وحسب الأحداث التاريخية التي جرت منذ أواخر القرن الثامن عشر. والبلاد العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا كانت وبقيت تكافح ضد الأطماع الآتية من دول أوروبا الغربية، سواء من إنجلترا أو فرنسا أو إيطاليا، ثم قام العرب جميعًا بعد ذلك يكافحون الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، وهو الاستعمار المؤيد من الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم دعا التحالف الغربي إلى إعادة صياغة علاقات

التبغية والإلحاد التي تربط البلاد العربية به ، وذلك بإبرام معاهدات الدفاع المشترك وبإقامة الأحلاف العسكرية منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين ، وكافحت حركات التحرر الوطني وحكومات التحرر الوطني هذا المسعى بما أقام خصومة حادة بين الطرف الغربي وبين الطرف العربي .

وفي مقابل ذلك ، فإن خبرة الجغرافيا السياسية وتجارب التاريخ منذ القرن الثامن عشر حمل الشعوب التركية والفارسية ووسط آسيا على إدراك أن المخاطر المحدقة بهم ترد فيما ترد ، أو ترد أكثر ما ترد من الشمال الروسي ، سواء في عهد القياصرة قبل عام ١٩١٧ ، أو في عهد البلاشفة الشيوعيين بعد عام ١٩١٧ . لقد توسيع روسيا القيصرية في أراضي شعوبهم وضمت إليها أكثر ما ضمت ، وعملت على إداحتهم من النواحي العقائدية والحضارية والسياسية وغيرها ، ثم قمع الجيش الأحمر حركات تحررهم التي ثبتت بعد ثورة ١٩١٧ في روسيا .

ومن هنا جرى التحالف والتباين في النظر لقضايا الأمن الجماعي وفي تقدير أولويات المخاطر وإمكانات التحالف ، جرى التحالف في ذلك بين من هم في موقف الشعوب العربية ومن هم في موقف شعوب وسط آسيا . وكان هذا من أسباب عدم إمكان حدوث التقارب بين شعوب المسلمين على المدى الذي استطالت إليه فترة الحرب الباردة . وقد كان الغزو السوفيتي لبلاد الأفغان في عام ١٩٧٩ هو ما يؤكد على حقيقة المخاطر الآتية من الشمال الروسي على هذه المنطقة ، كما كان الدعم الكامل للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل هو ما يؤكد أيضاً على حقيقة المخاطر الآتية من الغرب على المنطقة العربية من بلاد المسلمين .

والخلاصة أنه على مدى الخمسين سنة المتقدمة ، كانت البلاد التركية الفارسية وشعوب وسط آسيا يستقوون ضد الخطر الروسي الشمالي بالحلف مع الأميركيين ، وكانت البلاد العربية تستقوى ضد الخطر الأميركي الصهيوني بالحلف مع الروس ، ولست أقول إن كان هذا هو العامل الوحيد في هذا التوجه ، السياسي لكل من المنطقتين ، ولكنني أثير عنصراً أراه مهمّاً في هذا التوجه ، وعلى الجملة فإن هذا التحالف في السياسات هو ما به قوى التدابر داخل الدائرة الإسلامية من الشعوب .

ونحن نذكر مثلاً أن ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ في مصر رسمت في كتاب «فلسفة الثورة» ثلاث دوائر للعمل المصري، الدائرة الإسلامية والدائرة العربية والدائرة الأفريقية، بحسبان ما تنتهي إليه مصر من دوائر متداخلة يمكن أن ترسم من خلالها توجهاتها السياسية الدولية. وقد تفاعلت كل من الدائرين العربية والأفريقية، ولم يحدث التفاعل في الدائرة الإسلامية، وأظن أن سبب ذلك كان يرجع إلى هذا التدابر والتخالف الذي قسم بلاد المسلمين أقساماً بالنسبة لوجبات الأمان الجماعي لكل من هذه البلاد، بالضبط كما حدث في نهايات القرن التاسع عشر من تدابر داخل الدائرة العربية بسبب خضوع أرض الشام للاستبداد العثماني واستقواء الثوريين هناك بعصر الخاضعة للاستعمار البريطاني، وخضوع الثوريين في مصر للاحتلال البريطاني ومعهولتهم الاستقواء بالنفوذ العثماني، الأمر الذي أبعد احتمالات التقارب عقوداً تالية من السنين.

المهم أن انتهاء مرحلة الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي وبالتفرد الذي طلعت به الولايات المتحدة عازمة السيطرة المنفردة على العالم بمعاونة شركائهما الأصغر من دول غرب أوروبا، هذا الأمر قد أنهى السبب الرئيسي للتناقض الذي كان طرأ بين دول المسلمين ومصالح شعوبهم، بعد أن صارت الولايات المتحدة هي وحدها المرجع للخطر الداهم المتحقق في فلسطين، وهي ذاتها المرجع الفاعل للخطر الداهم المتحقق في أفغانستان.

إن مصر تقارب مع الهند على مدى مشارف الخمسين سنة بسبب العدو الإنجليزي المشترك الذي كانت تواجهه كل من حركة التحرير المصرية والهندية، رغم التوأم الحضاري والعقيدى والتاريخي الكبير بين مصر والهند، بما بناهما الآن بالأثر التوحيدى لوجود عدو واحد مشترك، فضلاً عن هذا التوافق العقيدى والحضارى والتاريخي بين كل هذه الشعوب فى بلاد المسلمين الآسيوية والأفريقية. ويؤكد ذلك أيضاً أننا نلحظ فى الحدث الأفغاني الذى يجرى هذه الأيام، نلحظ قدرًا من التقارب الأمريكى الروسى والتنسيق بين سياستيهما مما يسهم فى توحيد المخاطر التى يواجهها المسلمون.

## سادساً:

على أن المشكل الحادث في هذه المرحلة التاريخية، هو هذا التنوع الهائل في الظروف والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية مع تنوع السياق التاريخي والتجارب البشرية بين الشعوب الإسلامية في العالم، وأثر هذا التنوع وتباعاته.

نحن على المستوى العربي أو الإسلامي ، لدينا دوائر متعددة ، فشمة الدائرة العربية ، وشمة الدائرة الفارسية ، ودوائر الشعوب التركية ، وشمة الدائرة الهندية ، وشمة الدائرة الأفريقية عربية وغير عربية ، أي شمال الصحراء وجنوبها ، وشرق أفريقيا وغربها ، وشمة دائرة جنوب شرق آسيا ، ثم هناك أقليات المسلمين المتشرين الآن بضعة ملايين في كل من البلاد الأوروبية الكبرى أو الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كانت الدوائر العربية والفارسية وبعض التركية تتشابه في الغلبة العددية للMuslimين بالنسبة لمواطني كل دولة ، وبالنسبة للتداخل التاريخي والثقافي بين شعوبها ، فإن الأمر يختلف فيما عدا هذه الدوائر من حيث النسبة العددية للمسلمين وتاريخ العلاقات بين الطوائف والفرق في كل بلد والأوضاع السياسية والاقتصادية وغير ذلك .

لدينا جميعاً القدرة على إدراك هذه الفروق والتنوعات الكثيرة ، من حيث المعرفة بها ومن حيث إمكان تصور ما يترب عليها من آثار ، في السياسات المختلفة وفي تبيان المصالح الشعبية الواجبة الرعاية ، وفي تبيان تنوع وجوه المخاطر التي تواجه كل جماعة في أي ظرف مخصوص . ولكن ما لم نستتبه بعد في إطار الفكر السياسي الآخذ من المرجعية الفقهية الإسلامية ، هو النظر فيما هي أسس تقويم السياسات المتباعدة التي تفرضها مصالح الجماعات في البلاد المختلفة ، وكيف يمكن اكتشاف مدى اتفاق سياسة معينة مع المرجعية الشرعية للإسلام في ظروف تنوع مصالح الجماعات واختلاف في السياسات قد يصل إلى حد التضارب بين المسلمين .

وقد سبقت الإشارة إلى ما حدث في فترة الحرب الباردة من تنوع للسياسات بين الدول الإسلامية شارف مبلغ التضارب بين من يتقوون بالاتحاد السوفيتي ضد خصمهم الأمريكي الألد ، وبين من رأوا الاستعانة بالظهير الأمريكي في مواجهة الأطماع الوشيكة للاتحاد السوفيتي في بلادهم ، وفي الآونة الأخيرة في الأحداث

الأفغانية التي لاتزال تقع ، جد التساؤل عن موقف الجنود المسلمين في الجيش الأمريكي إذا أمروا بالاشتراك في الحرب الأفغانية . ومن قبل ذلك خلال أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ثار التساؤل عن شرعية اشتراك قوات عربية مع الأمريكيين في ضرب الشعب العراقي .

تبادر الاجتهادات طبعاً وتخلف ، وقد تصل إلى حد تبادل التهم ، ذلك لأننا لم نستقر على توصيف معين للصالح العام من وجهة النظر الإسلامية ، توصيف عام يتضمن ثلاثة جوانب ، أولها : الأسس العامة الضابطة لما هو الشأن الإسلامي وما هو صالح الجماعة الإسلامية في ظروف عالم اليوم . ثانيها : مدى ما تسمح به هذه الأسس العامة من تنوع بين مصالح البلاد والشعوب والجماعات بداخله . وثالثها : إذا جرى الاختلاف حول تقدير ما هي المصلحة الأعم ، أو إذا بلغ الاختلاف حد التضارب فما هي إجراءات ومناهج حسم المشاكل ، وكل ذلك ينظر فيه نظرة واقعية إلى أوضاع العالم اليوم ، وما يتعيّن به من قوى متصارعة ومن تحالفات ومن قوى عظمى ليس مثل شعوبنا قول فاصل معهم حتى الآن ، وليس ثمة منظمة ذات قرار مرعى الجانب بالنسبة للدول الإسلامية أو الدول العربية ، وليس ثمة دولة من ذات قوة وبأس يستطيع بهما حسم خلاف يثور بين المختلفين .

والحال أن دول الغرب في تاريخها المعاصر وبعد صراعات مضنية بين بعضها البعض ، بلغت ذروتها في حربين عالميتين في القرن العشرين ، قد استطاعت من بعد أن تبلور تنظيمًا وتوجهاً ثقافياً يمكنها من حل مشاكلها بين بعضها البعض بقدر من التقبل المتبادل وسعة النظر في مصالح الطرف الآخر ، واستخدام أساليب المفاوضة والمساومة لحل الصراعات والوصول إلى التسويات بين المصالح . ولكننا نحن الآن لم نبدأ طريقنا الفكري لتهيئة الأوضاع الفكرية والثقافية المناسبة ، وأولها الإقرار بأن الاتفاق العام لا ينفي التنوع والاختلاف والتعارض ، وأن الأمر هنا من حيث المرجعية الشرعية يدرك في باب فقه المصالح ، وبما يفيد من موازنات .

ويدخل في هذا المجال النظر فيما هي الحدود الضابطة في دعم أية دولة لدولة أخرى في إطار توازنات القوى وتوازنات المصالح بين بعضهم البعض ، ومدى ما يجوز فيه للمغالى أن يفرض مغالاته على الآخرين ، وما يجوز به للمترافق أن يشد

الآخرين إلى تراخيه، وما هو معيار المغالاة والتراخي إذا أردنا قدرًا من التقبل العام والمجتمع الغالب لما يتصور أنه المصلحة الأعم، ما هي مثلاً حدود التوافق مع مطالب مسلمي الصين وبأى قدر في ظروف حرص غالبية الدول العربية والإسلامية على كسب صدقة الصين في الظرف العالمي الراهن وإزاء توازنات القوى العالمية الجارية. وكذلك الأمر بالنسبة للشيشان مثلاً وعلاقة ذلك بالدولة الروسية ودورها المحتمل في التأمين النسبي للعراق وسوريا مثلاً.

كل ذلك يحتاج لا إلى توفيق بين المصالح فقط، فهذا قريبة إمكاناته، ولكنه يحتاج إلى جهد أصعب في تقدير نواحيه الفقهية الإسلامية، حتى لا نفاجأ في لحظة ما بانفجار فكري يحدث فيطغى على غيره، أو نفاجأ بohen «لا أدرى» يصيّبنا بهبوط في الدورة الدموية.

## سابعاً:

كنا في شبابنا غزير بترديد عبارة خطابية كانت قالتها بطلة من بطيات «الراجيديا» في أحد أفلام الأربعينيات في السينما المصرية، تقول «المجنى عليه صفح والجانى لم يصفح». ونحن الآن بعد خمسين سنة لا أجد عبارة أكثر جدية وتعبيرًا من هذه العبارة في وصف حالة الغالب من حكوماتنا وسياساتنا الرسمية العربية والإسلامية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن ما حدث في فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل جريمة، وهي بتعبير رجال القانون تعتبر جريمة مستمرة، ومن ارتكبها ويرتكبها هو الولايات المتحدة الأمريكية. والأمر كما نعلم جميعًا لا يتعلق بفلسطين وشعبها وأرضها فقط، ولكنه يتعلق بكل العرب.

إن الولايات المتحدة التي عايشنا عداءها لنا في فلسطين نصف القرن الماضي، هي من نواجه الآن في بلاد الأفغان، وهي من تقسيم القواعد العسكرية حولنا في الخليج العربي، وهي من يحاصر البلاد ويشن سلاح المقاطعة. ونحن نعرف من ممارسات الحكومات الأمريكية خصائص في الفعل السياسي لا يجوز أن تغيب عن الناس.

أولهما: إن ما تصنعه إسرائيل في عرب فلسطين، سبقتها فيه السياسة الأمريكية بالنسبة للسكان الأصليين في أمريكا منذ مئات السنين، وأن أهم الأسس التقليدية التي تقوم عليها السياسات الأمريكية تعتمد على خبرتين تاريخيتين رئيسيتين، الأولى: هي إبادة السكان الأصليين وتفریغ شمال أمريكا من سكانها. والثانية. هي نقل شعب أفريقي من بلاده بالاسترداد ليسخر في بناء الولايات المتحدة. وإسرائيل فيما تفعل تذكر الولايات المتحدة بشبابها القديم. فلا يمكن أن نتصور أن الدوافع الأخلاقية أو القانونية يمكن أن تحرك سياسة الحكومات الأمريكية هناك، إلا بضغط شعبية هائلة من الرأى العام هناك لن تتوافر في المستقبل المرئى، ولا يمكن أن تحتكم إلى الولايات المتحدة وهي خصم أساسى في هذه المسألة.

وثانيهما: إن الولايات المتحدة تفرق ما بين الحليف وبين الصنيعة، الحليف له حقوق تراعى، ولكنه ينبغي أن يكون بلدًا من أوروبا الغربية، وإلا فلا يجوز التعامل معه إلا بحسبانه صنيعة، أما الصنيعة فيجب أن تخلص منه فور انتهاء خدمته لها لثلا يطالب بأجره. فإذا كان رسول الله ﷺ قد علمنا أن نعطي الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، فإن الولايات المتحدة على العكس تعمل على التخلص من الأجير قبل أن يطلب أجراه. وهذا هو درس باكستان في الحدث الأفغاني الذي لا يزال جاريًا ولم تتم فضوله بعد، ورغم كل ما فعلته حكومة باكستان في التخلص من حكم حلفائها «طالبان» لصالح الولايات المتحدة أقامت الولايات المتحدة الحكومة الأفغانية الجديدة التي تم ديتها للهند في هذه الأيام. وبعد كل ما صنعته الضغوط الروسية على جمهوريات وسط آسيا لمساعدة الولايات المتحدة، تنسحب الولايات المتحدة من اتفاقية عام ۱۹۷۲ بشأن الصواريخ المضادة وكانت أبرمتها مع الاتحاد السوفيتي. وهذا ما سبق أن صنعته أيضًا في أفغانستان إذ أدانت ظهر المجن للمقاومة الأفغانية الوطنية المحاربة والمجاهدة بعد انسحاب الروس من أفغانستان في عام ۱۹۸۹ ، وبدأت من يومها تتبع هؤلاء المجاهدين وتشير عليهم حكوماتهم للتخلص منهم، وكان الحدث الأفغاني الأخير هو حلقة من سلسلة حلقات هذا التخلص .

أفلات تعظ وتعتبر الحكومات والقوى السياسية فى بلادنا بهذه الدروس فى رسملهم لعلاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية؟!

أما من حيث قوة الولايات المتحدة، فلعلنا نذكر قوله لسعد زغلول فى عام ١٩٢٠ : كان من أسموا أنفسهم «المعتدلين والواقعيين» قالوا له إن بريطانيا العظمى قوية جداً، وقد خرجت لتوها منتصرة من حرب عالمية ضروس . فنقل على الفور مجال المناقشة معهم إلى مجال آخر وقال عن بريطانيا «إنهم لصوص وإنهم يسرقون الأوطان» ، نقل المسألة بسرعة ووضوح من مجال البحث فى القوة المادية المتاحة فى لحظة تاريخية معينة ، نقلها إلى مسألة البحث عن مصير الشعوب والأوطان ووجوب التمسك بالحقوق ، وبهذا العزم والإصرار والوضوح فى رؤية المسائل ، وبعد زمن ليس بعيداً ، ضعفت قوة السارقين وعادت الأوطان المسروقة .

**العنف: من نيويورك إلى كابول**  
**ضوابط العنف السياسي وأثار الحدث**  
**التاريخية**

## أولاً :

لم يكن لمصر، ولا لأى من البلاد العربية علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، فى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين. لقد عرفنا بعثات التبشير المسيحي الأمريكية منذ الخمسينيات من القرن التاسع عشر، عرفا نشاطهم بين المسيحيين المصريين فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط، وعرفنا نشاطهم بين المسيحيين فى بيروت فى ذات الوقت. وعرفنا إنشاءهم الجامعة الأمريكية فى بيروت فى ستينيات القرن التاسع عشر، وإنشاءهم الجامعة الأمريكية فى نهايات القرن ذاته، وقد بدأت كل من الجامعتين بنشاط يدخل فى مجال التبشير.

وكان الاحتكاك القليل الذى لامستنا فيه السياسة الأمريكية الرسمية فيما قبل الحرب العالمية الثانية، غير مثير للحماس فى الطموح لإقامة علاقات طيبة مع القائمين بهذه السياسة. إذ زار مصر فى عام ١٩١٠ رئيس أسبق للولايات المتحدة الأمريكية هو تيودور روزفلت (الأب)، وعرفت له فى مصر ثم فى بريطانيا تصريحات تؤيد الاحتلال البريطانى لمصر وتنتقد ما رأه من تساهل بريطانى مع المصريين. ثم كانت مبادئ تقرير المصير التى أعلنها الرئيس الأمريكى ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى، مما أثار الأمل لدينا ولدى كل شعوب البلاد المحتلة فى أن نعرف بعد الحرب نظاما دوليا يقوم على مبادئ الاستقلال والأخلاق، ولكن فوجئ المصريون فى ثورتهم عام ١٩١٩ أن ويلسون نفسه يصرح بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر، وأنه يرى حقاً ببريطانيا فى إبقاء احتلالها لمصر.

على أن كل ذلك لم يكن عميق الجذور فى النفوس عندما شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء. ونحن نذكر أن الجيل الذى تفتح إدراكه السياسى فى

(٤٤) قارعة سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢.

الأربعينيات من القرن العشرين، من طلبة المدارس والجامعات، كان يطالع بشغف كتاباً ظهر وقتها بعنوان: «أمريكا الضاحكة» كتبه صحفي شاب متميز، قفز سريعاً إلى صفو الصدارة في الصحافة المصرية وهو «مصطفى أمين»، وكان تلقى بعض دراساته الصحفية في الولايات. وعاد من هناك وأنشأ مع شقيقه التوأم على أمين مدرسة جديدة في الصحافة المصرية، وكان من بين ما يروج له الدعوة لنمط الحياة الأمريكية. ثم جاءت بعد ذلك السينما الأمريكية، ل تعرض هذا الأسلوب الجديد من أنماط الحياة، وساهم كل ذلك في إضفاء طابع وردي جميل لهذا المجتمع الذي تأثينا صورته عبر المحيطات، مجتمع الرغد والرفاهية والحياة الناعمة العملية والbasme. ولم تكن ثمة تجارب استعمار قديم تؤثر سلباً على هذا النموذج المرضى، وكانت الخصومة التاريخية لمصر والسودان والعراق والأردن وفلسطين هي مع الاحتلال البريطاني، كما كانت الخصومة التاريخية للمغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان هي مع الاحتلال الفرنسي، وخصوصة ليبيا مع إيطاليا. والولايات المتحدة كانت بعيدة عن هؤلاء جميعاً وقتها.

ولكن لم تمض شهور على نهاية الحرب حتى وجدنا الولايات المتحدة هي الدولة التي آلت على نفسها أن تبني الدعم الكامل للمشروع الصهيوني في فلسطين. وهي الدولة التي دعمت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ نهاية الحرب، وخاصة هجرة يهود شرق أوروبا في سنة ١٩٤٦، وهي التي كفلت الدعم السياسي لهذه الموجات من خلال قرارات المنظمة الدولية الوليدة، الأمم المتحدة، وهي التي مولت هذه الهجرات، وهي التي كانت في مقدمة من أيدوا مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في سنة ١٩٤٧، ثم المبادرة بالاعتراف بدولة إسرائيل في ١٥ مايو عام ١٩٤٨م عقب إعلان نشوء الدولة بدقيقتين اثنتين. وذلك كله دون أن يbedo من العرب في فلسطين ولا فيما جاورها وما لم يجاورها من بلاد العرب، أى توجه معاد أو غير وردي للأمريكيين.

ويكفي لكي نوضح أثر هذا الموقف، أن نذكر أن مصر التي قامت حركاتها الشعبية على مدى ثلثي القرن السابق ضد الاحتلال البريطاني لمصر والسودان، فإن هذه الحركات الشعبية لم تستفتح تحركاتها الاحتجاجية بعد الحرب العالمية الثانية إلا بحركة إضراب وتظاهر شملت غالبية المدن المصرية في ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥،

بمناسبة ذكرى وعد بلفور، الوعد الذي أصدرته وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩١٧ م بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكانت هذه التحركات الشعبية هي إعلان بأن الشأن الفلسطيني قد صار صنوا شأن الجلاء من مصر في وعي المصريين وضميرهم.

ومن يومها لم تجد الولايات المتحدة سياسة أكثر ثباتاً من هذه السياسة التي تدعم الاستيطان الصهيوني لفلسطين على حساب العرب، وتدعم إخراج العرب من ديارهم وتصفية وجودهم المادي في بلادهم، وتدعم التهديد الإسرائيلي للبلاد العربية المحيطة. ومن هذا يظهر أننا نحن العرب عامة لم نبدأ أى عراك مع الولايات المتحدة، ولا بدأ ذلك أى من أقطارنا.

## ثانياً:

أردت بالمقيدة السابقة أن أرسم ملحاً عاماً للموقف الأمريكي بالنسبة للعرب حسبما وعنه أجيالنا من أول من تفتح إدراكيهم السياسي ووعيهم الجماعي بشئونهم العامة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن. وأن الولايات المتحدة الأمريكية بإصرار عجيب وبوضوح بواح وبصراحة جهيرة تقف مع إسرائيل في كل عدوان تشن على شعب فلسطين أو على أي من البلاد العربية، في حرب سنة ١٩٦٧ ، وحرب سنة ١٩٧٣ ، واحتياج إسرائيل للبنان في سنة ١٩٨٢ م ، اتفاقية عرب فلسطين في سنة ١٩٨٧ ، وانتفاضتهم الثانية في سنة ٢٠٠٠ ، لا يكاد يشذ من ذلك قليلاً إلا العداون الإسرائيلي على مصر في سنة ١٩٥٦ الذي بدأته إسرائيل باتفاق سري مع بريطانيا وفرنسا وعاقبتهم جميعاً الولايات المتحدة على هذا التخفى بأن لم تهرب لنصرتهم وتركتهم نهباً للتهديد الروسي الذي أعلنه ضدهم وقتها، ولكنها عادت سريعاً إلى موقف التأييد الكامل لإسرائيل.

ونحن في هذه الأيام على التحديد، ومنذ اتفاقية الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، أي منذ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ م ، لا نكاد نرى أو نسمع إلا أحداث الضرب والإبادة وهدم البيوت وقطع الأرزاق والتوجيع، تمارسه العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ولا نرى ولا نسمع

إلا التأييد المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وإلا ضغوط الولايات المتحدة على الحكومات العربية؛ لتكتفَ إى إمكانية عربية ورسمية أو أهلية؛ لدعم مقاومة الشعب الفلسطيني ، مع ما تقدم الولايات المتحدة من دعم لإسرائيل في الهيئات الدولية .

ثم هذه السياسة الأمريكية التي تضرب العراق في كل يوم لعشر سنوات بعد معركة انتهت فعلاً وزالت . إن الولايات المتحدة التي عانت من ضرب اليابان للأسطول الأمريكي في بيرل هاربر ، كانت بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالمية سنة ١٩٤٥ م ، كانت هي من يدعم الاقتصاد الياباني ويهده بالمال والخبرات الازمة لبناء الصرح الياباني الاقتصادي الذي نراه في أيامنا هذه . فهل كانت «جريدة» العراق في نظر الأمريكيين أكبر من جريدة اليابان في بيرل هاربر؟ وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا الخصم المحارب في الحرب العالمية ، لم تمر السنوات العشر على انتهاء الحرب ، إلا وكانت الولايات المتحدة تساهم في بناء قلعتها الصناعية ، فهل كان احتلال العراق للكويت أكبر إثماً لدى «المتطهرين» الأمريكيين من إثم هتلر والحكم النازي في ألمانيا الذي كبد العالم حرباً دامت ست سنوات وسقط فيها اثنان وثلاثون مليوناً من القتلى .

يمكن طبعاً أن تقول إن ظروف الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي هي ما دعا لهذا المسلك الأمريكي التسامح والتغيير من العداء إلى التحالف ، ولكن لا ننسى هنا أيضاً أن سياسة الرئيس السادات كانت تتلخص في أن تسير مصر والبلاد العربية في طريق الصداقة والتحالف مع الولايات المتحدة ، وإن ذلك من شأنه أن تستغنى الولايات المتحدة عن موقف الصديق الإسرائيلي الوحيد لها في المنطقة فتحاول إلى العرب في قضيتهم العادلة ، أو على الأقل تتخذ موقف الحياد . ولعل ما يدعم هذا التصور الساداتى أن انتهت الحرب الباردة وسقط المعسكر الاشتراكي المواجه لأمريكا ، فلم يبق ثمة خوف من احتمال انحياز أي من دول المنطقة إلى خصم لها . ومع ذلك ورغم كل ذلك ، بقى موقف الأمريكية المؤيد والمدعوم في صراحة وتصميم لإسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني ، وفي تهديدها لأى من بلاد العرب والمسلمين .

وأنا أوثر هنا أن أتكلم عما نشعر به ونفكّر فيه بفعل ما عايشنا من أحداث عامة في ربع القرن الأخير. وأنا هنا لا أناقش السياسات الأمريكية، والسياسة الأمريكيون أعرف بشئون دنياهم وبما يفیدهم. إنما أشير فقط إلى أمور، وهى إنهم لا يحسبون حساباً لرغباتنا أو لغضبينا، ولا يفهمون ما قد نصل إليه من الغضب مهما زاد قدره، إنه سواء لديهم أرضينا أو غضينا، سواء لديهم بادرناهم بال媿ة والصفاء أو لم نفعل ولينا وجوهنا عليهم. بل أكاد أقول إننا كلما أبدينا الرضا وعرضنا المودة والصفاء، كلما زادت درجة استغناة الساسة الأمريكيين عن ذلك وكلما زدنا هوانا عليهم. وذلك إلا أن يتراكم لدينا قدر من الغضب يهدد المصالح المرعية من الساسة الأمريكيين في المنطقة العربية، فيجري التفكير في كيفية تفادى الأثر الضار المحتمل لهذا الغضب أو التخفيف من أثره. وأن ما يفهمهم هو «الأثر» الذي يمكن أن يترتب على الغضب ومدى كونه محظياً على إضرار محتمل.

ونحن أعز على أنفسنا بطبيعة الحال من أن نرضى بوضع مثل هذا الوضع، سيما أن الأمر ليس أمراً نفسيانياً، إنما هو سياسة هجرات صهيونية واستيطان وطرد للعرب والمسلمين وإزاحة لهم وتهديد لأمن دولنا.

### ثالثاً:

إن حادث نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ونسبة، غير المحققة وغير الثابتة، إلى من اتهمتهم الإدارة الأمريكية يثير مسألة أولية وهي: ما هو موقفنا الفكري والسياسي من مثل هذا الفعل. ونحن نعرف أن الحرب على الأفغان شنت من جانب الولايات المتحدة تحت مظنة غير ثابتة وتحت افتراض غير متحقق ولا محقق، ونعرف أنه بعد ساعات محدودة، قيل إن ثمة عشرات الآلاف من خيوط التحقيق تتبع وأن عشرات الآلاف من المحققين ينشطون في البحث. ثم بعد ساعات قليلة قيل إنه فلان هو من دبر الحادث وإن بلاد الأفغان هي من يأويه، ولم يقدم أي دليل يثبت أمراً ولا قرينة تشير إلى أمر، ثم قامت الحرب في ٧ أكتوبر، لا بعد أن ثبت شيء، ولكن بعد أن أحكمت السياسة الأمريكية خطة الغزو والتدمير لأفغانستان، وبعد أن أجرت ضغوطها ومساوماتها مع الدول المجاورة

لضمان التسهيلات الضرورية لها. ثم بعد شهرين من القصف والتدمير والتقتيل في الأفغان، صرخ الرئيس الأمريكي وحكومته أنهم وجدوا شريط فيديو في بعض المنازل المدمرة «يثبت» الفعل الفاعل، وهكذا وقع العقاب الغليظ ودمرت بلد وشرد مئات الآلاف من المواطنين وسقطت حكومة، وطورد رجال وجاء شعب وقتل الآلاف، ثم بعد ذلك خرج كبير الساسة الأمريكيين على قومه في زيته، وذكر أنهم عثروا في خرائب منازل المدن المدمرة على شريط فيديو «يثبت» الجريمة ويحدد الفاعل لها. ونحن هنا لا ننادي ولا نحاكم ولا نتقد، ولكننا فقط نثبت لأنفسنا وأمام غيرنا أننا قادرون على المحافظة على صفاء الفكر وصفاء الوجدان، وأننا باقون على شموخ من يثرون بما يملكون من حق ومن قدرة على الإباء. ومن هذا الموقع نتحدث عن موقفنا من العنف السياسي.

فنحن نعرف أن الصراعات السياسية تراوح بين الأعمال السلمية والأعمال العنيفة، وتتراوح أيضًا بين الأعمال المشروعة والأعمال غير المشروعة. ونعرف أن العنف في السياسة هو واحد من أساليب الصراع السياسي، وهو مرحلة من مراحل الاشتباك السياسي، وأنه مثل الجراحات التي تجري في جسم الإنسان. فحيث لا يجدى العمل السلمي أو المعالجات العادلة، وحيث تنسد أبواب العلاج السلمى لأزمات متفاقمة، استخلاصاً لحق مفترى عليه أو تحقيقاً لمصلحة حيوية مضيق عليها، هنا ترد وسيلة العنف بحسبانها أسلوبًا لجسم الصراع السياسي، وهي في أحيان كثيرة تتداخل مع الوسائل السلمية كل بقدر.

والعنف السياسي له عدد من الأساليب والمراحل، فمنه مثلاً إحداث الاغتيالات السياسية أو إحداث التدمير لأبنية أو لواقع، عندما يكون مقصوداً بأى من هذه الأحداث توليد آثار سياسية معينة، مثل التخلص من أشخاص معينين، أو التنبية إلى أن ثمة من سيعاقب من يقوم به المجنى عليه من دور سياسي، أو مجرد إشاعة جو الاضطراب وعدم الاستقرار في مواجهة إحدى الحكومات. وقد مورس هذا الأسلوب في كثير من الحركات السياسية. وعرفته حركات سياسية سلمية اتخذت من هذا النوع من العمل العنيف أسلوباً مكملاً لوسائلها «السلمية» «المشروعية» من مظاهرات واضطربات واعتصامات، وذلك على طول القرنين الماضيين وعلى امتداد بلاد العالم.

وقد جرى ذلك كلما كان ثمة تفاوت بين الحجم النسبي لقوة سياسية معينة أمام قوة أخرى، مع انغلاق الطريق أو ضيقه الشديد فيما هو متاح لهذه القوة من أساليب النشاط السلمي الم مشروع ومن خلال المؤسسات المعترف بها. أو كلما ظهر انسداد طريق التحقق لمطلب شديد الإلحاح لجماعة معينة.

ومن أساليب العنف السياسي أيضاً ما يسمى بأسلوب حرب العصابات، وقد اتبعته غالبية حركات التحرير الوطنية في البلاد المستعمرة التي لم يقبل المستعمرون فيها تحررها ولا الاعتراف باستقلالها، إلا بعد ممارسة العنف عليهم. وهو يزيد أساساً من حركات شعبية أهلية تستخدم وسائل العنف في مواجهة جيوش نظامية محتلة، ومن لا تمتلك إلا أدوات قتال بدائية أو أقل تطوراً بما لا يقارن بالنسبة لما تملكه وتستخدمه الجيوش النظامية المحتلة، ولذلك فهي تتبع أساليب عمل تتلاءم مع قلة السلاح وبدائيته، مع ضعف الخبرة الفنية، التي لا تملكون إلا الجيوش النظامية.

ولذلك فإن هدفها الأساسي ليس هزيمة العدو هزيمة عسكرية في معارك حرب، بل لعلها تفادى دائماً المعارك الفاصلة والمواجهات الخامسة، إنما هدفها مناورة العدو ومناولة جيشه المقاتل؛ لتجعل من وجوده واستمراره عبئاً اقتصادياً وبشرياً وقتالياً، عبئاً لا يتحمل على المدى الطويل، ولتجعل الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الأجنبي أهدافاً غير متحققة أو شديدة التكلفة بما يتعين معه النظر في جدوى بقائهم الذي يكبدهم الخسائر دون فائدة مقابلة.

وأشد أساليب العنف السياسي بطبيعة الحال هي الحروب النظامية التي تقوم بها الجيوش التابعة للدول. وهي لا تحتاج إلى شرح ولا إلى إيضاح، إنما يكفي أن نقول إنه كان من النادر جداً أن تتخذ حركات التحرير أسلوب الحروب النظامية، لأن الجماعة السياسية الوطنية في الغالب الأعم لا تكون مسيطرة على الحكم في بلدتها، مادام الاحتلال الأجنبي العسكري جاسماً على أرض الوطن، ولا يجري الاحتلال العسكري أجنبي، إلا ويسيطر عادة على الإرادة السياسية للبلد المحتل مثلثة في حكومة هذا البلد، فتواجه الحركة الوطنية بوسائل الكفاح السلمي كما حدث في مصر والهند، أو بوسيلة حرب العصابات كما حدث في الصين وفيتنام. ثمة حالة

يحتل فيها العدو جزءاً من أرض الوطن بعيداً عن حكومة هذا الوطن وعن إرادته السياسية، مثل احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء من مصر أو مرفوعات الجولان من سوريا، وكما سبق أن حدث لفرنسا بالنسبة لاحتلال ألمانيا الإلزاس واللوارين بعد حربهما في سنة ١٨٧٠. وهذه هي الحالات النادرة التي قامت فيها حرب نظامية وطنية لتحرير ما احتل من أرض الوطن.

#### رابعاً:

إن العنف في تقديرنا ليس مرفوضاً بذاته ولا مقبولاً بذاته، إنه وسيلة من وسائل حل الصراعات السياسية، والحكم عليه بالصواب والخطأ هو من مباحث علم السياسة، وهو يتعلق بالضرورة وبالإمكانية وبالجذوى، وإن العنف هو أشد الوسائل تعرضاً للناس للخسائر، سواء الضارب أو المضروب، وهو أدنى الوسائل تكلفة، والكاسب به خاسر بقدر ما فقد وما تكلف. لذلك لا بد أن توافر الضرورة هنا، والضرورة لا توافر إلا بأن تكون المصالح المطلوب تحقيقها حيوية جداً للجماعة في وجودها وفي استمرارها، وأن تكون دفاعاً عن حق سافر وظاهر، ليس غامضاً ولا ملتبساً ولا متنازعاً على وجه الأحقية فيه. ولا بد أيضاً من توافر الضرورة أن تندم وسائل تحقق المصالح الحيوية أو استرداد الحقوق الظاهرة بغير طريق العنف.

هذا عن الضرورة التي وصفها القرآن الكريم في محكم التنزيل بعبارة المحكمة باللغة التركيز «**كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ**» (البقرة: ٢١٦) ولفظ «**كُتِبَ**» يشير إلى الضرورة التي لا محيد عنها، والكره يشير إلى ما يصاحب الكسب من خسائر، والخير يشير إلى المصالح المتحققة من بعد.

ثم يرد بعد ذلك شرط «الإمكانية» فمن الواضح أنه مالم توجد إمكانية فلا عمل، ثم يرد شرط الجذوى وهو أن تكون الوسيلة مفضية إلى تحقق الغايات من الناحية العملية المقدرة تقديرًا واقعياً. يعني أن يكون المعول عليه في التقدير هو القدرة والفاعلية، أي مكنته العمل وأثر العمل.

ونحن إذا استقرأنا حالات استخدام العنف في حركات التحرير الوطنية، ابتداء بالثورة الأمريكية على بريطانيا وعلى القوات البريطانية في أمريكا، أو تحرير فرنسا وأوروبا من النازى، أو في بلاد العرب والمسلمين، أو في الشرق الأقصى، في الصين وفيتنام، أو في أفريقيا جنوب الصحراء، أو في بلاد أمريكا اللاتينية، إذا استقرأنا هذه الحالات من أحداث التاريخ المعاصر، نلحظ اجتماع عناصر الضرورة والإمكان والجدوى، ونلحظ تطبيقاً لذلك، أنه لا يقوم تصارع على أرض للخصم فيها مزية تفضل مزية حركات التحرير، وألا يقوم التصاريح في وقت هو لصالح الخصم أكثر منه لصالح حركة التحرير. وكذلك ألا تتخذ في الصراع من الوسائل ما يكون لدى الخصم فاعلية فيه تفوق فاعلية حركة التحرير المعنية.

إن خصوم حركات التحرير هم عادة الأقوى من حيث السلاح وأنواعه ومن حيث المال والقدرات المادية ومن حيث التنظيم المحكم ومن حيث المعلومات ومن حيث الإعلام. ولكن حركات التحرير تكون أقوى وأفعل من حيث إنها تقتل «الجماعة» بطولها وعرضها واستمرارها، ومن حيث إنها تدافع عن حق تقرره أو تسترده، ومن حيث قدرة الجماعة على تقديم التضحيات والبذل والعطاء بغير مقابل، ولا ننسى مقوله سيد قطب الشهيرة، إن الله سبحانه - لم يعد المجاهدين بالنصر، إنما وعدهم بالجنة فقط، يعني أنه حتى الهدف البديل المتعلق بالانتصار على الظلم أو العسف قد لا يكون متاحاً في القريب وقد يتراخي عن أفعال التضحية بما لا نعرف ولا نستطيع أن نحدد من زمان، ولكننا حتى في هذه الحالات مأمورون بالجهاد وبالبذل والتضحية بالنفس. كما أنها لا ننسى كلمة كارل ماركس إن المضطهدين لن يفقدوا في كفاحهم إلا الأغلال والقيود؛ لأنهم لا يملكون غيرها.

والمزية الأخرى، أن من يصارعون من أجل تحررهم إنما يكافحون عن ذواتهم، ذلك أنهم ليسوا طرفاً في صراع غيرهم، إنما هم موضوع الصراع. الجماعة المدافعة هي أيضاً موضوع الصراع وليس مجرد طرف فيه، وهذه الخصوصية التي توحد بين «موضوع» الصراع وبين «طرفه المكافح» هي أهم مزية تضمن تفوق هذا الطرف في نهاية الأمر، سواء جرى الصراع بأي من وسائل العنف، أم كان صراعاً سلمياً ومشروعاً. لأن الجماعة هي أصل الشرعية، ولأن رضاءها أو عصيانها هو ما عليه

المعول في نهاية المطاف . لذلك فإن مجتمع قوة حركات التحرر ليست في السلاح والقدرة على التدمير ، ولكنها في الانتشار بين الجماعات بما يستحيل معه على الخصم أن يفعل ، وهي ليست في المال والعتاد ولكنها في العطاء البشري الذي يقدم بذلاً بغير مقابل مادي .

#### خامساً:

وأيضاً من استقراء أنشطة حركات التحرر نلاحظ أنها عندما استخدمت العنف إنما التزمت بعدد من الضوابط ، لا أخال أنها تجاوزتها أو خرجت عليها إلا في التزrاليسير ، ولا أظن أن هذا الخروج كان مفيداً أو مجدياً دائماً لحركات التحرر . هذه الضوابط تمثل في أن العنف «المشروع» لا يستخدم إلا ضد الأجنبي المعتمد على الوطن ، ولا يستخدم إلا في الإطار الجغرافي للأرض المحتلة ، ولا يستخدم إلا مع أطراف الصراع ، أي من هم مشتبكون اشتباكاً مباشراً في علاقة الصراع القائمة .

وبهذا فإن العنف المعنى هنا الذي تمارسه الجماعات الشعبية إنما يستمد مشروعيته من أنه يشكل حركة تحرير وطني ، أي أنه يرد عدواً أجنبياً محققاً وموجها ضد الجماعة . وبهذا فهو عنف يستخدم ضد الأجنبي المحتل ، فلا يمارس ضد مواطنيها ، سواء كانوا من جماعات أهلية أو حكومات وطنية ، وهو كذلك لا يمارس مع أجانب ليسوا محتلين وليسوا أطرافاً في علاقة الصراع القائمة ، ولا يمارس إلا ضد من يصدق عليهم وصف أنهم ممارسون للاحتلال والاغتصاب ، سواء كانوا جنوداً رسميين أو معتصبين ومقاتلين بزيهم المدني .

ومن جهة أخرى ، فهو يمارس في حدود أرض الوطن يعني أنه لا يتجاوزها إلى غيرها ، ذلك أن أهم «سلاح» في كل حركات التحرير أنها «صاحبة حق» وأن حقها يدور في إطار الحدود الجغرافية للوطن ، بحيث إنها تحول إلى التعدى فور تجاوزها هذه الحدود؛ كما تحول إلى التعدى فور توجيهها العنف ضد غير المعذبين على أرض الوطن وغير الممارسين لأفعال الغصب لهذه الأرض ، مواطنين كانوا أو أجانب مسالمين . ومن جهة أخرى فإن قوى الاحتلال إنما تبرر فعلها وسيطرتها واغتصابها أو طان الآخرين ، تبرر ذلك دائماً بدعوى ما من دعاوى العالمية أو

الوحدات السياسية الأوسع أو التكتلات أو أي دعوى تخلقها خلقاً تفيد إمكان رفع أي شعار يتعدي حدود الأوطان.

إن الحركات الوطنية عندما تقوم بنشاطها خارج حدود وطنها، إنما تقع في هذا الفخ المنصوب لها؛ إذ تكون بدأت تحرك على الأرض الفكرية لدعواي خصمها، فهى لن تستطيع أن تبرر فعلها المتعدى إلا من خلال الزعم بأن لها «حقاً» في «الخروج»، وهو ذاته ما يصنعه الطرف المخاصم. إن قوى الاعتداء تعمل دائمًا على إزالة الحدود وهدم الحوائط التي تميز كل وطن وتحدد المجال الجغرافي لحقوق شعبه، وإن كلاً من الأوطان غير الطامحة في غيرها تجد في هذه الحدود والحوائط أمنًا لها وحماية، ومجالًا لشرعية الفعل والإعمال الحقوقي أى للسيادة. والتعدى بالفعل على هذه الحدود، لن يفيد إلا ما نسميه الآن قوى «العولمة» الهدافة إلى السيطرة على الآخرين.

وهكذا فإن حادث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، من وجهة النظر السياسية ومن وجهة نظر تراث حركات التحرير الوطني، هو حادث لا يتمىء إلى ما تعارفت عليه حركات التحرير الوطنية، سواء في البلاد العربية والإسلامية أو في غيرها من بلاد آسيا وأفريقيا، وذلك في العصر الحديث. وهو حادث يعطى للمعتدى مبرراً وسندًا معنوياً ليمارس المزيد من القمع والاعتداء؛ لأنه يظهر بمظاهر المدافع. وإذا كانا نستنفر أخلاقيات العالم ضد قتل الأبرياء منا، فإن الحادث قتل أبرياء، وإذا كانا نتحصن في حدودنا الدولية ونهيب بالعالمين احترامها واحترام إرادتنا داخلها وسيادتنا عليها وأمننا فيها، فإن ما يتناقض مع هذا الموقف لا نفعل ذات الصنع مع غيرنا.

أقول ذلك وإن الحادث غريب عما تعارفت عليه حركات التحرير الوطني. لأنني لا أعرف من الذي فعله، ولم يقدم إلينا نحن الذين عايشنا هذا الحدث في العالم كله، لم يقدم لنا أي دليل يفيد أو يرجح أن شخصاً معيناً أو تنظيمًا محدداً أو جماعة معروفة هي من قام به. وأنه لا يمكن أن تقوم حجة أو تبرير من هذا الحادث المجهول الفاعل إلى الآن، لا تقوم حجة فيه لضرب أفغانستان وأعمال أنشطة القتل والتدمير والتشريد التي تتم.

## سادساً:

يبقى الحديث السريع عن الأثر السياسي لحادث ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١ م. فإن من ارتكبه أياً كان موقعه أو انتماًءه، إنما ارتكبه في الغالب؛ ليصدم الأمريكيين ويشعرهم بعدم الأمان، ويشعرهم بأن ثمة مخاطر يمكن أن تثور في داخل بلادهم. ذلك أن الشعب الأمريكي منذ حرب الاستقلال - من أكثر من مائة سنة - لم يذق أبداً طعم أن يهدد في عقر داره، والولايات المتحدة محاطة من شرقها وغربها بأوسع مساحة مائية في الكره الأرضية وبأكبر محيطين في العالم. ولم تصل إليها معركة حربية قط إلا معركة بيرل هاربر بغرب الولايات المتحدة، عندما دمرت الطائرات اليابانية الكثير من قطع الأسطول الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية.

والحادث كما ذكر بعض المعلقين السياسيين جاء بالولايات المتحدة إلى واقع الأرض التي نعيش عليها، بعد أن كانت مت shamاخة في السماء خارج كوكبنا الأرضي. إذ صارت دولة يمكن أن يفعل بها ما يفعل في غيرها من كل بلاد العالم، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة. ولم يعد منها فقط في جغرافيتها السياسية المعزولة عن قارات العالم القديم، ولا في حائط الصواريخ المزمع إنشاؤه. وأمريكا كانت تنقل معاركها دائمًا خارج أراضيها، ولم تجرب من قبل أن يكون «الداخل» لديها أرضًا لمعركة.

والولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، بعد أن كانت تطاول الاتحاد السوفيتي بوصفه القوة النووية الثانية في العالم، وتناول المعسكر الاشتراكي الذي يضم الصين وشرق أوروبا مع الاتحاد السوفيتي ويشكل نحو ثلث سكان العالم، وبعد أن حققت تقدمها في ذلك، فهي اليوم تحارب دولة أفغانستان. البلد الذي بقى مستقلًا طول عمره - باستثناء الاحتلال السوفيتي - لأن دولاً أوروبية أو غربية لم تطمع في احتلاله من قبل، بسبب أن مغارمه تفوق مغارمه. وشعبه الآن بضعة وعشرون مليوناً يسكنون الجبال، ويقطنون في القبائل وترتبطهم عقيدة الإسلام في أبسط تفاصيرها وتصوراتها.

إن غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وتدمير مدنها وتدمير آلتها العسكرية البدائية الضعيفة، كل ذلك أمر حتمي ولا يتصور أن تفشل فيه الدولة الغازية بعد أن

عزمت عليه، ونجاح الولايات المتحدة في غزو أفغانستان ليس مما يجوز أن تفخر به صاحبة أكبر ترسانة عسكرية في العالم وفي التاريخ. وليس من عاقل ولا غير عاقل يستبعد أن تنجح أي دولة عظمى أو دولة كبيرة في غزو دولة من دول العالم الثالث، سواء في القرن التاسع عشر أو في القرن العشرين أو القرن الواحد والعشرين. والتحدي لا يظهر في مرحلة الغزو والاعتداء، إنما يظهر من بعد في مراحل ما يراد من استقرار وإمساك بالزمام؛ لأن ذلك لا يعتمد على القوة العسكرية والكفاءة القتالية وحدها، ولذلك فإن آثار الحدث الأفغاني لم تتم فصولها بسقوط حكومة طالبان ولا بضرب معاقل التنظيمات السياسية فيها.

ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة هنا لم تبدأ حربها إلا بعد أن أجهدت نفسها في كسب دعم الدول الأخرى لها، الأوروبية ثم روسيا ثم دول آسيا المحيطة بأفغانستان، ثم كسب سكوت الصين. وهي في ذلك لم تعتمد على قوتها وحدها، إنما على التفاهم مع الآخرين استعمالاً لأراضيهم أو ارتكاناً على دعمهم المعنوي أو سكوتهم، وأن من حارب بقوة غيره لابد أن يدفع الحساب ولا يحتكر ثمار النصر لنفسه، سيما إذا كان دائم الاحتياج إلى هذه القوى المحيطة «بالموقع» وما تملك من صلات عضوية وثيقة، حضارية وتاريخية وجغرافية وعرفية ولغوية ودينية، بذات الشعب المراد إخضاعه.

والحاصل أن القائمين على سياسة الولايات المتحدة فور أحاديث سبتمبر أظهروا أمام العالم ما لم يكن ملحوظاً للكلافة من اضطراب وضعف وتردد وحيرة في التصدي للمشاكل المفاجئة، كما ظهر أن قوتها العالمية لم تتمكنها من السيطرة المنفردة إلا بدعم من دول أخرى، بشروط هذه الدول الأخرى وبتحفظات من جانبها.

وكل ذلك هو من مظاهر نسبية القوة الأمريكية، وأنها قوة مهما كان جبروتها فهي محدودة، وقد لا يفيد ذلك من هم في مثل ضعف شعوبنا الأفريقية الآسيوية في المدى القريب، ولكنه لا شك دخل في حساب تعاملات الدول الكبرى بعضها مع بعض؛ إذ يطمع غالبيها في أن يكون له في الميزان الدولي أكثر مما له الآن، وذلك في مواجهة الولايات المتحدة.

والخلاصة في النهاية فإن الحدث كشف ثلاثة وجوه للضعف في السياسة الأمريكية :

الأول : نقص نظريتها عن الأمان إذ أنها الخطر من داخلها .

الثاني : اضطراب وصولها إلى القرار وما كشف من اندهاش وحيرة .

الثالث : إنها تحارب معتمدة على قوة غيرها وليس على قوتها وحدها .

وكذلك الحادث يرهص بأننا في بداية البداية لنظام عالمي تعددي ، أي نظام متعدد القوى والأقطاب . سيما أن الحدث الأفغاني قد نكش عُش وسط آسيا ، وجعل هذه المنطقة بؤرة مهمة من بؤر الصراع العالمي في العقود المقبلة ، وهي منطقة تحيط بها الصين والهند وباكستان وروسيا وإيران والدول العربية ، والصراع حولها الآن هو بداياته الأولى .

﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠) .

من أيام العرب:  
١١ سبتمبر عام ٢٠٠١  
أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠

تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل تاريخ «١١ سبتمبر عام ٢٠٠١» تاريخاً عالمياً، وتريد بوجه خاص أن تثبته تاريخاً إسلامياً عربياً. أى تاريخاً يحمل علامة طريق في السياق العربي الإسلامي للأحداث، وأن البعض منا للأسف الشديد قد سقط في هذا الفخ، وطفق يروج في أحداثنا الجماعية والقومية وال محلية ، يروج لفكرة «ما قبل ١١ سبتمبر» وما بعد «١١ سبتمبر».

إن ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو حدث أمريكي، يتعلق بالسياسات الأمريكية وبسياق أحداثها ووقائعها، هو عملية تدمير لرموز أمريكا بدا للأمريكيين ولنا أمراً يшин العزة الأمريكية المبنية على القوة المادية وحدها وعلى جبروت المتعة المسلحة. هو حدث بدأ من الأرض الأمريكية وانتهى إليها وقام تأثيره فيها. ولكن سياسة الولايات المتحدة بغضربة السيادة الدولية وبجرائم العلو والهيمنة على العالمين، جعلته حدثاً عالمياً، لأنها سيدة العالم وحاكمته ولأنها هي «العالم»، وعلى عكس قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه إذا عثرت دابة في أرض العراق سئل عنها أهل الخطاب يوم القيمة، على عكس ذلك تقول الولايات المتحدة أنه إذا عثرت بغلة في تكساس سئل عنها العالمين في هذه الدنيا ودفع العرب والمسلمون ديتها.

الأمر هنا ليس فكاهة وليس طرفة تُبدي، ولكنه أمر له علاقة وثيقة بعملية «الإلحاق» «والاستبعاد» الشعوري والإدراكي، فمثلاً اقتحام شارون للقدس الشريف في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ليس حدثاً عالمياً، ولا ينبغي أن يكون حدثاً عربياً إسلامياً بمثل ما ينبغي أن يكون ليوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ من أهمية واعتبار.

---

(\*) دراسات فلسطينية. العدد الخمسون. ربيع ٢٠٠٢.

إن البلد المتبع يميل إلى تأكيد أن تكون وقائع تاريخه وحاضرها هي وقائع وأحداث البلد التابعة له، وأن تستلب تلك البلد من وقائعها وتاريخها وأحداثها. وسيادة أي بلد على بلد تستلزم لدى السيد أن يننمط نظرة التابعين على وفق نظرته ويتحققهم به من زاوية الرؤية والثقافة وطريقة التفكير. ولست أجد المناسبة الآن للإكثار من ذكر الأمثلة على ذلك، وحسب القارئ أن يستدعي من رصيد ثقافته ما يتعلق بهذه المسألة. وأن أكثرها عموماً تقسيم تاريخ العالم كله وفقاً للمنظور الأوروبي لتاريخ أوروبا وحسب وقائع ذلك التاريخ الخاص، من حيث العصور القدية التي انتهت بسقوط روما والعصور الوسطى التي انتهت بسقوط القسطنطينية أو بعصر النهضة وهكذا، وأن الواقع والأحداث في تعميم أهميتها على الآخرين تنطوي أيضاً على تعميم أو صافتها على هؤلاء الآخرين ونزعهم من أن يكون لهم مفاهيم خاصة ونظرة خاصة. إن الأمر هنا يمس صميم الإدراك والوعي الذي يراد زرعه في الآخرين أو محوه لدى الآخرين.

والأمر الثاني أن السياسة الأمريكية أرادت أن تلقى عباءً أزمنتها على الخارج وعلينا نحن بصفة خاصة، نحن المسلمين والعرب، تلقينها علينا من حيث المسؤولية ومن حيث الحل. أما من ناحية المسؤولية فإن الأمريكيين حملونا تبة الحادث بعد حصوله بساعات معدودة، قبل أن يجرروا تحقيقاً أو حتى أن يبدأوه، وعينوا الشخص الأمر والتنظيم الفاعل، ثم نسبوا كل ذلك لا للبلد الذي يقيم به الأمر والفاعل فقط، ولكن نسبوه إلى المسلمين بعامة وإلى الإسلام وتعاليمه ومبادئه على نحو أعم. والأمر لا دليل عليه والفاعل لا دليل عليه والجماعة تؤخذ بفعل الفرد الذي لم يثبت، والكثرة تؤخذ بما ينسب إلى القلة بغير دليل، وهذا انتهاءً كامل صريح بواح، لكل أصول التحضر وقواعد الإنسانية منذ عهد الفراعين.

وأما من ناحية الحل، فإن كل الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الولايات المتحدة للسيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وجدت في الحادث مناسبة لتحقيقها، لما يتبيّنه للأمريكيين من استخدام القوة وانتهاء الحرمات وضرب الشعوب واتباع حملات التدمير والتخرّب والإبادة والإذلال والاخضاع بحجّة أن

الأمريكيين يدافعون عن أنفسهم . وهكذا ساغ لديهم أن يقنعوا العالم أن مسألة الأمن الداخلي الأمريكي تجرى صيانته في أفغانستان ، عبر المحيطات والبحار والصحاري والجبال ، وصارت الكراة الأرضية كلها ضامنة للأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية .

إن الأهداف التي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها وترسيخها الآن ، هي أهداف سابقة على حادث ١١ سبتمبر ، إنها تنشئ قواعد لها في وسط آسيا في أفغانستان جنوب روسيا وغربي الصين وفي وسط المنطقة الملاصقة للهند وباكستان وإيران وجمهوريات آسيا الإسلامية ، كما أنها نشأت مواطئ أقدام لها في البلقان في أحداث الصرب ، وكما رسمت وجودها في الخليج العربي بعد حرب العراق في عام ١٩٩١ . وهي تبعث عسكراً لها وخبراء عسكريين في اليمن وفي جورجيا وفي الفلبين .

أردت أن أوضح أن الحدث حدث أمريكي في بدئه وفي منتها ، بل وفي الآثار المطلوب ترتيبها عليه ، وأن وقوعنا في شرك أن نعده من أحداثنا وواقعنا تاريخينا ، أن ذلك يفيد أننا نسلم بأن نستبعن ونلتحق بالتاريخ الأمريكي ونصير مجالاً محكماً بواقعه .

ونحن لا بد أن نتمسّك بحقنا في استقلال إدراكنا التاريخي وحقنا في أن يكون لنا تاريخنا وأحداثنا مما كان يسمى قدماً « أيام العرب » أو أيام المسلمين . وفي السنة أشهر الأخيرة فإن من أيامنا ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ عند غزو الأمريكان لأفغانستان وليس ١١ سبتمبر . ومن أخطر أيامنا في الستين الأخيرتين انتفاضة فلسطين في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، ثم ما يجرى من يومها وحتى اليوم وحتى الغد القريب والغد البعيد ، فإن ما يحدث اليوم في فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية لمرحلة تاريخية لا أعرف متهاها .

إن ما يعنينا من ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو أثره ، أي أثر السياسة الأمريكية التي أفصحت عن نفسها بعده ، أثر ذلك في أيامنا العربية المعيشة ، وأهمها الآن سبتمبر عام ٢٠٠٠ .

المشكل المهم في ظني الذي أثارته ولا تزال تثيره انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، يتعلّق بالعلاقة بين الأمة والدولة في نظمنا العربية المعاصرة ، أي العلاقة بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي .

في عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ظهرت المقاومة العربية للمشروع الصهيوني بنشاطٍ أهلي ، من تنظيمات شعبية ومتطوعين أفراد شكلوا فرقاً أهلية للتدريب والمقاومة ، ثم استبعد هذا النشاط واستوّعّب أو ظن أن لم تعدله فاعلية ، عندما دخلت الجيوش النازية أرض المعركة من مصر والأردن والعراق وغير ذلك . وكانت النتيجة التي عرفناها وما زلنا نعيش آثارها ، وهو ظهور دولة إسرائيل واستقرارها النسبي وتوسيعها عن مشروع التقسيم الذي كان مطروحاً من الأمم المتحدة . كنا في عام ١٩٤٩ وبعض عام ١٩٤٨ نحارب بجيوش نظامية ، وكانوا هم المستعمرون الغازون يحاربون بأساليب حرب العصابات وكانت هذه مفارقة تاريخية وسياسية .

نحن نعرف أن غالبية حركات التحرير والمقاومة الوطنية اتّخذت سبيل الحركات الشعبية في مواجهتها لقوى الاحتلال الأجنبي . ليس فقط لأن وسائلها المحدودة هي ما يمكن للحركات الشعبية امتلاكه ، ولكن لأنّه أكثر ملاءمة لطبيعة المعركة ، وأكثر إدراكاً لمكامن القوة لديها الآتية من الشمول الشعبي ، وأكثر إدراكاً لمكامن القوة لدى خصمها فتتفاداها ولحالات الضعف منه فتضغط عليها . ولا أريد أن أستطرد بشروح مدرسية قد يكون القارئ أعرف بها مني ، ولكنني أشير إلى ما يؤيد هذا النظر من تجارب حركات التحرير في الصين وفي فيتنام وفي كوبا وفي الجزائر وفي بلاد كثيرة في أفريقيا وآسيا على مدى القرن العشرين .

نحن نذكر من وقائع التاريخ المصري المعاصر لنشوء دولة إسرائيل ، أنه ما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ ظهرت بدايات حركات كفاح شعبي مسلح في منطقة قناة السويس ، حيث كانت القاعدة العسكرية البريطانية ، وكانت حركات ترد من تنظيمات أهلية ، وكانت الدولة المصرية تغض النظر عنها ، وكان جهد السياسة

البريطانية أن تدفع الحكومة دفعاً إلى موقف صدام مع الإنجليز، بلغ ذلك حد ضرب مبني محافظة الإسماعيلية بالمدافع وقتل رجال الشرطة المدافعين عنه، مما أعقبه مظاهرات اليوم التالي في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢، وحريق القاهرة وإقالة الحكومة الوطنية وغير ذلك.

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، لم يكن من شرعيتها أن تسمح بقيام الأحزاب، بله أن تسمح بأن توجد مقاومة شعبية مسلحة ضد الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس، كانت ثورة وطنية تعتمد نهجاً لها في عملها الوطني الارتكاز على جهاز الدولة وحده وعلى النشاط النظامي الرسمي وحده. ومن جهة أخرى فهي لا يمكن وفقاً لأى نوع من أنواع الحسابات السياسية أو العسكرية أن تشن حرباً نظامية بالجيش ضد قوات الاحتلال البريطانية، ومن جهة ثالثة فهي لا يمكن ب موقفها الوطني وتوجهها التحرري أن تغافل عن هدف تحرير أرض مصر من الاحتلال العسكري الأجنبي.

تصالحت ثورة ٢٣ يوليو مع نفسها هدفاً تحريرياً وطنياً ونهجاً نظامياً وملاءمة سياسية، بأن اعتمدت على المطوعة في الكفاح المسلح من رجال الجيش ومن تربطهم بها صلات وثيقة، وكان من هؤلاء من بعد من أسسوا أو شاركوا في وجوده أنشطة الأمن القومي في مصر على مدى الخمسينيات والستينيات، حسبما نعرف من المذكرات السياسية وأحاديث الذكريات التي رويت من بعد.

وبدأت الثورة بعد ذلك تستفيد من هذه التجربة في عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥ وتبع هذا الأسلوب ذاته في فلسطين، وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية بموجب اتفاقيات الهدنة وقتها. وهاجمت القوات الإسرائيلية الجيش المصري في غزة، هاجمته في حادثة الصابحة وما ماثلها بما كشف عن ضعف في الجيش وأخرج قيادة الثورة المصرية أمام جنودها وأمام شعبها، ومن ساعتها بدأ معركة بحث مصر عن السلاح والتدريب، طلبته من أمريكا، فلما بدا من الولايات المتحدة امتناعها هي ودول الغرب كلها عن تلبية مطلب مصر إلا بدخول مصر في الأحلاف العسكرية الغربية، اتجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الاشتراكية وبدأت

توجهها السياسي نحو هذه البلاد ومشاركتها في سياسة عدم الانحياز، مما هو معروف مشتهر.

والمهم في سياق الموضوع الذي أعرض له أن مصر منذ أحداث الصابحة في عام ١٩٥٥ عدلَت عن خط العمل ضد إسرائيل عن طريق العمل التطوعي والمساندة في الكفاح الشعبي، عدلَت عن ذلك إلى منهج خوض الصراع من خلال القوى النظامية للدولة ولقواتها المسلحة. وتأكد ذلك بعد العدوان الإسرائيلي الإنجليزي الفرنسي على مصر في عام ١٩٥٦ وصارت المواجهة مع إسرائيل هي مواجهة نظامية ورسمية في الأساس.

ومن جهة أخرى، عن داخل فلسطين، فإن ما حدث في السينين العجاف ما بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ليس أمراً تاريخياً عادياً، ليس مجرد انتكasaة ولا مجرد هزيمة، وليس فشلاً ولا تصفية لحالة ثورية، ولا كان كذلك تغييراً للدولة أو نظام ولا كان تغييراً في موازين القوى السياسية والاجتماعية، ولم يكن مجرد احتلال لبلد. كان كل أولئك وأكثر كثيراً. كان اقتلاعاً لشعب وتصفية له.

نشأت إسرائيل في أراضي فلسطين التي نراها الآن على الخريطة، وهجرت الفلسطينيين المقيمين بهذه الأرض من أراضيهم وبيوتهم ومصانعهم، هجرتهم إلا مائة ألف وبعض عشرات الآلاف، وصار المهجرون لا جئين في مخيمات ما بقي من أرض فلسطين في أيدي العرب وفي الأقطار المجاورة، وأل كثير منهم إلى خارج هذه البقاع. وما بقى من فلسطين في الضفة الغربية لنهر الأردن سيطرت عليه إمارة شرق الأردن وصارا معاً المملكة الأردنية الهاشمية، ثم قطاع غزة الذي آل إلى الإدارة العسكرية المصرية بوجب اتفاقية الهدنة في عام ١٩٤٩. ونشأ في جامعة الدول العربية كيان سياسي سمي «حكومة عموم فلسطين» ما لبث أن لم يجد أرضاً ولا شعباً ولا محکومين، فاندثر الكيان ودرس وذرته الرياح.

إن اقتلاع شعب من أرضه وتهجيره عنوة وضم أسلاء بلاده الباقيَة إلى دول أخرى أو لواطَات تتبع دولاً أخرى، كل ذلك قوض في البداية التكوينات المؤسسية والأبنية التنظيمية التي كانت تصنف فيها الجماعات الشعبية، وتنظم أحزاباً وجماعات وطوائف وطبقات وعشائر وجهات إقليمية. انهارت التكوينات بفعل

الشّتات والتزيف البشري. ثم مع الاستقرار النسبي في المآلات الجديدة بدأت ببطء وعلى مدى السنين في المخيمات والملاجئ ومجالات العمل في شتى الأنحاء العربية وغير العربية، بدأت ببطء حركات التشكيل والتهيؤ للتجمع في أحزاب وجماعات وتكونيات رسمية معترف بها أو عرفية متعارف عليها. ولكن إعادة التشكيل هذه جرت في ظروف تاريخية مختلفة عما كان عليه الوضع قبل الاقلاع.

[٣]

أنا طبعا لا أبيع الماء في «حارة السقاين» فأحكي للفلسطينيين عن تاريخهم، ولكنني فقط أتلامس مع وقائع التاريخ من الزاوية التي تساعدني في الكشف عن المشكل الذي أحاره طرحي، فأشير إلى التوصية التي اتخذت في مؤتمر القمة العربي الأول في مايو عام ١٩٦٤ بتكوين كيان فلسطيني وإلى نشأة حركة التحرير الفلسطينية ومنظمة التحرير بشعارات التحرير والعودة والسلاح، وبطء ثورها، ثم بدء ازدهارها بعد الهزيمة المصرية السورية الأردنية في عام ١٩٦٧، فهي قويت مع الضعف النسبي للدول والخلفات النسبي لمبدأ المواجهة النظامية بين دول المواجهة والدولة الإسرائيلية.

وكانت إسرائيل قد احتلت قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، فتحقق انفصال فلسطيني «بالفعل» عن سياسات الحكومات العربية المجاورة. ثم تخلت الحكومة الأردنية عن الضفة الغربية وتركتها للفلسطينيين، فتحقق الانفصال القانوني أيضاً. ولكن بقيت الكيانات الأساسية المشخصة لفلسطينيين تعتقد في تكويناتها الشعبية على فلسطيني الخارج، وكذلك في كواذرها الأساسية ذات الأثر الأقوى. إن هذه التشكيلات بنفوذها ونشاطها بين فلسطيني الخارج قد أنجزت مهمة كبرى، وهي أنها صارت لدى الفلسطينيين المنتشرين في سائر البلاد العربية وغيرها، صارت «منظمة» تشخيص لهم الوطن، وليس مجرد حزب أو تنظيم سياسي، صارت مشخصاً للهوية الفلسطينية في خارج فلسطين وبين المنتشرين بالخارج، وليس مجرد تنظيم سياسي من تنظيمات متعددة، تتعدد بتنوع الأهداف والمناهج السياسية.

ولكن من الجهة المقابلة ، فإن هذه الطبيعة «الخارجية» ، الطبيعة المتحصلة من التشوء التنظيمي العضوي بين شعب الخارج والحياة السياسية في خارج الأرض الفلسطينية ، هذه الطبيعة جعلت أثر الخارج وسياسات حكوماته أقوى من أثر الداخل ، سواء أثر الحكومات العربية الوطنية التي كانت وبقيت تعمل في الشأن الفلسطيني ، أو أثر القوى السياسية للأنظمة الدولية التي تساند الحق الفلسطيني مثل الاتحاد السوفيتي سابقا . وغلب ذلك عليها الصبغة السياسية لحكومات التحرير الوطني العربية في الستينيات والسبعينيات ، صبغة التحرير الوطني مع رفض الأحلاف مع معاونة الاستعمار الغربي مع التحالف مع الدول الاشتراكية مع شوق لنوع من التنمية الاقتصادية شبيه بما في هذه الدول العربية ، ومع تنسيق مع حكومات وأنظمة التحرر الوطني .

والمشكل هنا أن أنظمة التحرر الوطني في بلادنا العربية في الستينيات والسبعينيات ، كانت تشغله أوضاعها الداخلية أكثر مما يشغلها هدف تحرير فلسطين ، وكان يشغلها هدف تحرير أراضيها القطرية المحتلة بأكثر مما يشغلها هدف تحرير الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة . أو بعبارة أخرى فإن أهداف الحكومات الوطنية العربية في ملاحقة مشاكل التنظيم والبناء الداخلي لدى كل منها وفي تحرير أراضيها القطرية المحتلة من إسرائيل ، كان كل ذلك يزاحم لديها الهدف الفلسطيني في تحرير أراضي الضفة والقطاع . والمشكل كذلك أن المواجهات بين الدول تشير احتمالا غالبا يتعلّق بالحروب النظمية ، وأعباء الحروب النظمية في ثقلها وفي نوعياتها تختلف اختلافا كبيرا عن نوع أعباء المقاومة الشعبية وأنقالها .

والمهم هنا أنه مع شعور الحكومات العربية بقدر من التضامن بين بعضها البعض يزيد لدى بعض البلاد والأنظمة وينقص لدى البعض الآخر ، بلادا وأنظمة ، ومع إدراك هذه الحكومات بتدخل قضايا منها القومي مع غيرها من البلاد العربية الأخرى ، بدرجات تتفاوت ومقادير تزيد وتنقص ، ومع كل ما تفرضه الأوضاع الشعبية من امتزاج ، ومن واحديّة الثقافة والحضارة والتاريخ المشترك والتشكل النفسي المشابه ، ومع بلوغ عوامل التقارب والامتزاج مداها الأكبر لدى حكومات التحرير الوطني ، مع كل ذلك ورغم كل ذلك تظل الذاتية القطرية والحدود الإقليمية ، تظل محددة لمسؤولية حكومات التحرر الوطني والنظم المستقلة . وأن

القسمَ الوارد في دستور كل دولة من الدول العربية الذي يقسمه أولو الأمر فيها لتولى شئونها العامة هو قسم بـأن «احفظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه» يقصد أراضي الدولة القطرية، لذلك فإن هناك من احتفظ بدولته بغير الأرض التي احتلت فأعلن تخليه عنها للفلسطينيين وتركها لهم ، بعد أن احتلوها . وذلك مثل ما كان من الأردن ، وهناك من حارب وفاوض لتحرير أرضه القطرية وحدها وذلك مثل ما كان من مصر ، وهناك من مكث يتربص مثل ما لا تزال سوريا عليه من حال . ولم تكن هذه هي المشكلة ، فإن كل ذاتية تسعى لأن تتحقق بأقصى ما تمكنها الظروف المحيطة بها . وإنما المشكلة تتراءى من أن «الذاتية» الفلسطينية في مرحلة الوجود بالخارج كانت لا تفرض نفسها على الآخرين بما يليق بحجمها وأهميتها ، بل إنها كانت مستوعبة وملحقة بذاتية كل من الأقطار العربية الأخرى ومشاكل حكومات كل قطر . وبقيت كذلك حتى ظهرت الذاتية الفلسطينية من داخل الأرض الفلسطينية وحتى عادت قوة الخارج إلى داخل أرضها المحتلة ، واندمجت مع الحركة الشعبية الداخلية .

إن حكومات التحرر الوطني وأنظمته التي عرفتها بلادنا العربية في الخمسينيات والستينيات ، حقق كل منها الاستقلال الوطني في المجال القطري والإقليمي ، وبقيت معركتها مع الاستعمار ومع النفوذ الأجنبي وضغوطه الآتية من القوى العالمية الكبرى ، بقيت هذه المعركة مستمرة ، وبقى إدراك هذه الحكومات والنظم التحريرية لاستمرار معركة التحرير قائما ، ولكنها نقلت عباء معارك التحرر إلى خارج حدودها الإقليمية والقطبية . والتحرر لا يستكمل داخل حدود الدولة فقط إلا بحفظ الأمن فيما وراء الحدود ، بتوفير درجة من درجات الأمن في الخارج ، ومن هنا جرت سياسة رفض الأحلاف العسكرية ودعم عدم الانحياز مما عرفته السياسات العربية الوطنية في الخمسينيات والستينيات .

وكانت المواجهة مع إسرائيل من مجالات هذا العمل السياسي خلال هذه المرحلة ، فصارت قضية فلسطين والوجود الإسرائيلي هي مجال يتداخل فيه مفاهيم الأمن القومي العام للبلاد العربية بعامة ولدول الجوار الفلسطيني بخاصة ، تتداخل فيه هذه المفاهيم مع مفاهيم الأمن القطري والإقليمي باليقان عباء المعركة خارج القطر المحرر حتى لا يتسرّب إلى الداخل . لذلك كانت السياسة القطرية لحكومات

التحرر الوطني بالنسبة للفلسطينيين تكاد تقتصر أحياناً (أو تقتصر كثيراً) على الإثارة وإبقاء القضية حية وخوض المعركة السياسية خارج الحدود، وبناء الجيوش النظامية للردع وللدفاع عن الحدود القطرية الإقليمية. وجاءت الحروب كلها في هذا الإطار، في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧، جاءت هجوماً إسرائيلياً على الحدود القطرية الإقليمية، وجاءت حرب عام ١٩٧٣ سعياً لإزاحة الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي القطرية المحتلة. وكذلك حرب الاستنزاف التي جرت بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠.

وبعد حرب عام ١٩٧٣ ذكر الرئيس السادات كلمته الشهيرة، إن هذه الحرب هي آخر الحروب. وكان لهذه العبارة وقع الصدمة في نفوس الوطنيين وقتها. ولكننا الآن بعد أكثر من ربع قرن على ذكرها، وبعد ما جرى في الساحة العربية والفلسطينية بعدها، يمكن أن نذكر أنها إن كانت آخر الحروب النظامية التي تقوم بين جيوش الدول المحاطة بفلسطين وبين إسرائيل، فإن الحركة الفلسطينية الشعبية وحركات الجهاد الشعبية قد انطلقت من عقالها بعد ذلك. ولم تعد الدول ونظمها وجيوشها النظامية وسياساتها على الساحة الدولية، لم تعد هي قوة المواجهة ولم تعد هي السيطرة على حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وانطلقت حركات المقاومة الشعبية وحركات التحرير من عقال هيمنة الدول. لم يجر ذلك مباشرة ولا جرى سريعاً، إنما جاء بعد تردد واضطراب واختلافات كثيرة، استغرقت باقي السبعينيات ومعظم الثمانينيات، وقد تكون استغرقت بعض التسعينيات كذلك.

#### [ ٤ ]

جاءت الاتفاقية المبرمة في عام ١٩٧٩ بين الدولة المصرية وإسرائيل لترسم حد زمانيا فاصلاً بين عصر الحروب النظامية لتحرير الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وبين عصر آخر لم يتبلور وقتها بعد، وإن كانت ملامحه الآن تأذن بالتشكل.

وأنا هنا أحاول أن أضع رؤية تاريخية سياسية ، وليس قصدى تأيد أحداث ثمت في الماضي ولا نقضها ، ولكنني أجتهد في تبين ما ترتب عليها من آثار ، سواء المتوقعة أو غير المتوقعة ، وأن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين حكومة مصر وإسرائيل ، قد واجهت مقاومة عنيفة وهجوماً حاداً من غالبية القوى السياسية الوطنية ، سواء في مصر أو بين العرب عموماً . وأكاد أتجاسر بالقول بأنه إن كانت الاتفاقية أبرمت ونفذت برغم هذه المقاومة ، فإن هذه المقاومة الوطنية المصرية والعربية قد استطاعت أن تحد من آثار الاتفاقية وتضعف من فاعليتها بأكثر مما استطاع موقعها الاتفاقية أن ينفذوا من أحكامها ويتحققوا من أهداف تطبيقها .

ونحن نتعلم من هذا الحدث ومن غيره من سوابقه الكثيرة في التاريخ والسياسة ، أن من يعارضون حدثاً معيناً ، لا يذهب جهد معارضتهم هباءً إذا وقع الحدث على غير ما كانوا ينشدون ، لأن معارضتهم هذه إن لم تستطع أن تمنع وقوع الحدث فهي بالأقل تجد أثراً لها في الحد من نتائجه أو في صرف نتائجه عملاً كان يتوقع المؤيدون وعملاً كانوا ي يريدون .

كان أمل المبرميين لاتفاقية أنها تنهي الصراع بين مصر وإسرائيل ، وهي فعلاً أنهت الحروب النظامية بين البلدين ولكنها لم تنه الصراع ، أنهت أساليب الصراع ولم تنه الصراع ذاته . وتحول الصراع بين البلدين من حروب جيوش نظامية إلى ما يمكن أن نسميه «الأساليب الدولية الإسلامية المشروعة» وهي العمل من خلال المفاوضات وبالضغط الدولي وتحويل الشرعية الدولية للصالح العربي والاستناد إلى المواثيق الدولية والعمل الدبلوماسي لتوسيع نطاق ما يحفظ الأمن القومي المصري .

وكان أمل المبرميين لاتفاقية أنها تفضي مباشرةً إلى التطبيع وإلى بدء علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وإنسانية على كل المستويات ، ولكن هذا الأمر لا أقول لم يتحقق ، ولكن أقول إن ما تحقق منه هو أقل القليل ، بسبب التعبئة الشعورية الشعبية العامة ضد التطبيع ضد إنشاء أية علاقات شعبية أو إنسانية أو تجارية مع الإسرائيليين ، وبسبب محاذير الأمان القومي وأمن الدولة التي فرضت نفسها على سياسة الدولة أيضاً .

وكان أمل المبرميين للاتفاقية أن تكون عازلة لمصر عن العرب ، كما عزلت اتفاقية لوزان تركيا عن بلاد المسلمين وشعوبهم منذ إبرامها في عام ١٩٢٣ ، ولكن لم يحدث لمصر باتفاقية عام ١٩٧٩ ما حدث لتركيا باتفاقية عام ١٩٢٣ ، وإيضاً ل بهذه النقطة ، فإنه بعد الحرب العالمية الأولى احتلت جيوش الحلفاء بعض أراضي الدولة العثمانية في الأناضول وحاصرت إسطنبول العاصمة ، وبدأت حركة المقاومة لذلك بقيادة كمال أتاتورك ، وأبرمت اتفاقية لوزان في عام ١٩٢٣ ، ومؤداتها فيما كتب بها وما لم يكتب أن تجلو الجيوش الأجنبية عن أراضي تركيا مقابل أن تسقط تركيا أي ادعاء لها يتعلق بعلاقاتها بالبلاد والشعوب الإسلامية الأخرى ، ففصلت السلطنة عن الخلافة في عام ١٩٢٢ ثم الغيت الخلافة في عام ١٩٢٤ ، ولم تقترب تركيا من بعد من أي دولة إسلامية أو عربية ، من ذلك الوقت حتى الآن .

وبالنسبة لاتفاقية عام ١٩٧٩ ، فقد كان ثمة هدف مماثل لدى موقعي الاتفاقية من الإسرائيлиين وظهيرهم الأمريكي ، وهو أن يجعل الإسرائيليون عن أرض سيناء بمصر مقابل أن تترك مصر أي ادعاء بدور عروبي لها وأن تنعزل عن العرب شعوباً وقضايا . وهذا الهدف لم يتحقق على الصورة التي أريدها وقتها ، وبعد أكثر من عشرين سنة على إبرام الاتفاقية ، فإن علاقات مصر بالدول العربية وشعوبها وال العلاقات بين الشعوب لم تتقلص على ما كان الآخرون يقصدون . حتى الدولة المصرية لا يزال لها شئون عربية واضحة وسياسات عربية وتدخلات عربية ، أيا كانت وجوه الرأى في أي من ذلك على التعيين .

نحن ندرك من آثار اتفاقية عام ١٩٧٩ ، أنها جعلت سيناء متزوجة السلاح مثلاً ، فهي ليست تحت السيادة العسكرية المصرية كاملة ، وندرك أن ثمة قيوداً تحد من الإرادة السياسية المصرية في مواجهة عدد من الأوضاع ذات الأثر السلبي على الشئون المصرية . وندرك أن الاتفاقية كانت مما زاد به حجم التأثيرات السياسية الأمريكية ، ولكن تظل المحصلة النهائية حتى الآن ، أن اتفاقية عام ١٩٧٩ لم ترتب كل ما كان يأمل الإسرائيليون والأمريكيون أن يتتحقق منها ، وأن المعارضية السياسية المصرية والعربية التي واجهت هذه الاتفاقية قد ساهمت في التقليل والتحديد من الآثار السلبية التي كان يمكن أن تترتب على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية حسبما كان يقصد الإسرائيليون والأمريكيون منها .

تبقى نقطة مهمة ، فإن استبعاد الحروب النظامية من الشأن الفلسطيني ، مع بقاء الصراع العربي الإسرائيلي قائماً ومحتملاً ، إن ذلك أوجد حاجة ضرورية للتفتيش عن أسلوب آخر يدار به الصراع . إن نشاط الدول والحكومات العربية في إدارة هذا الصراع بالوسائل السلمية المشروعة على الصعيد الدولي لا يكفي لحسم صراع من هذا النوع الدموي المحتمل الذي يعتمد فيه الغزاة على طرد الشعب الفلسطيني من أرضه ودياره والاستيلاء عليها عنوة ونهبا . الصراع السلمي المشروع هنا يصلح وسيلة مساعدة ولا يصلح وسيلة أساسية . ومن هنا صار دور الدول والحكومات العربية في هذا الشأن هو الدور الثاني المساعد أو المساند ، وهو الدور التابع وليس المتبوع من حيث الأداء الوظيفي الفعال . وشغر دور الأصيل سنين معدودة حتى رأينا وشاهدنا أحداث انتفاضة عام ١٩٨٧ .

وإذا كان استبعاد دور الحروب الرسمية النظامية في هذا الصراع باتفاقية عام ١٩٧٩ هو ما أفسح المجال الشعبي لظهور الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧ ، فسبحان من يخرج الحى من الميت « لا إله إلا هو ، العلي القدير » .

## [ ٥ ]

نحن نعلم بالاستقراء من ملاحظة حركات التحرير في العصر المعيش وعبر القرنين الأخيرين ، أنه لا وجه للمقارنة بين القوة العسكرية النظامية للمستعمرين والدول الكبرى المعتدية وبين مثيلتها في دولنا ، ولو كان ثمة وجه موازنة بين الجانبيين ما وقع استعمار ولا احتلال ولا عدوان متند الأثر متطاول مع الأزمان . هزمنا الاستعمار بالحروب النظامية وأخرجناه نحن من ديارنا بالمقاومة الشعبية ، التي تتراوح ما بين حروب العصابات وعمليات الاغتيال والتخريب تجري من رجاله ومؤسساته في الأرض المحتلة . وأنه بالنظر إلى آلة الحرب النظامية ستبقى الدول الكبرى وصناعتها هي الأقوى مادياً والأمهر علمياً وتقنياً ، وأنه بالنظر إلى تكلفة الحروب النظامية ستبقى هي الأقدر عليها .

ونحن نعرف - والقارئ أعرف مني - بأن وسائل المقاومة الشعبية توهن العضد وترهق العصب وتستنفذ الطاقة وتجعل وجود العدوan شديد التكلفة ، وبها مع

الوقت ينهاز الشعور بالأمن لدى الوجود العدوان ، وفي كل الأحوال يتحول الريح المرتقب من العدوان إلى خسارة واستنزاف موارد . ونحن نعرف حجم الخسائر البشرية التي تكبدتها الفيتนามيون مثلا في مقاومتهم الاحتلال الأمريكي ، ولكنهم أخرجوا أقوى دول الأرض من أرضهم وأخافوها أن تكرر الصنيع نفسه عقدين من الزمان . ونعرف أن الروس قتلوا ما يشارف المليونين من الأفغان ، ولكنهم رحلوا في النهاية وانهارت قوتهم الدولية .

لذلك كان عام ١٩٨٧ ﴿عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (سورة يوسف ، الآية ٤٩) ، إذ أعلنت المقاومة الشعبية الفلسطينية عن نفسها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بدأت به مرحلة جديدة للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي . واستخدمت أولا وسائل العمل الشعبي الداخلي من تجمعات ومظاهرات ورمى بالحجارة ، ثم ثما ذلك إلى استخدام وسائل العنف الشعبي . وحركة المقاومة من الداخل وإن كانت أكثر كلفة من حيث ما يهرق من دم عزيز ، فهو أكثر استقلالا وأبعد عن إمكان فرض التبعية عليها وأمنع إزاء الضغوط الدولية والحكومية الخارجية . وهي من ثم أفعل من حيث التائج إن شاء الله .

ونحن نعرف من المطالعات عن حركات التحرير ، أنه وجدت في بعض الأحيان أقسام من قوة التحرير داخل الأراضي المحتلة وأقسام أخرى وجدت خارجها ، وإن أدى ذلك في مدى زمني ما إلى وجود تناقض أو تباين في السياسة وفي أسلوب تقدير المواقف ورسم السياسات . وإن كلا من الفريقين يعكس في نظرته إلى الواقع وفي تقديراته رؤيته من الزاوية التي يرى منها الأحداث وبالآثار التي ترد إليه من العوامل المحيطة به ، ويؤكد ذلك ويزيد من تأثيره ما قد يكون موجودا من انفصال تنظيمي .

طبعا في هذا الصدد ، لا يستطيع أحد أن يرجح قوة على أخرى بموجب نظرى يتعلق بوصف لصيق بها ، وقد ترى حركة الداخل في نفسها أنها أصدق تمثيلا للشعب الذي يعاني وأنها أدق في ملاحظة أوضاع قوته ووجوه ضعفه ، وقد ترى في حركة الخارج أنها تبني على مفهوم تصورى عن الشعب والوطن وأنها أكثر تأثرا بأوضاع وسياسات الدول المحيطة أو القوى العالمية وأنها تمثل إلى المبالغة من

أثر الخارج وعلاقاته الدولية . وقد ترى حركة الخارج أنها أكثر انتفاها على الظروف الخارجية المؤثرة وأنها أوثق صلة بجماهير المواطنين المتشرين بالخارج ، إلى غير ذلك من الاعتبارات . وليس المهم الترجيح بين وجوه النفع التي تملكتها كل حركة ، إنما المهم هو كيف يمكن تجميع الجهد والتنسيق بين الحركات إن لم يكن توحيدها .

وإذا كان قد أمكن الإشارة فيما سبق إلى حركة الخارج الفلسطينية ، فقد كان لها طبيعة الحال وجودها الداخلي المرئي وغير المنكور ، كما ظهرت في الداخل على مدى الثمانينيات حركة اكتسبت السمات الشعبية والخصائص السياسية ، التي تميزت بها الحركات السياسية الشعبية في البلاد العربية مما ظهر في السبعينيات والثمانينيات ، وهو السمت الإسلامي الوطني . ودعم هذا الظهور أن العلاقات الدولية الخارجية صارت أقل دعماً للحركة التحريرية الفلسطينية ، إذ ضعف الاتحاد السوفيتي ، وعقدت مصر صلحها مع إسرائيل ، وأجلت منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان وعن أراضي دول المواجهة وأتيح لها فقط الوجود بعيداً في تونس . ثم ضرب النظام العربي ضربة عنيفة بحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ .

جرت الأحداث في هذا الإطار بأن أعلن إنشاء الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الفلسطيني بالجزائر في عام ١٩٨٨ مع قبول قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ وقرارى ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، وجرى ذلك في إطار الاعترافات الدولية ، ثم حضور مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ ، ثم انعقد اتفاق أوسلو مع إسرائيل في عام ١٩٩٣ . وجرى الاعتراف بدولة إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بالجانب الفلسطيني ، الذي كان قد أعلن دولته في عام ١٩٨٨ ، الاعتراف به بوصفه «السلطة الوطنية» مقابل عودته إلى أرض فلسطين .

ومرة أخرى فسبحان من يخرج الحمى من الميت ، كانت عودة قوة الخارج الفلسطينية إلى أرض فلسطين زاداً ودعاً وقوة لحركة الداخل والتآم شمل قوة التحرير الفلسطينية بأجنحتها وفصائلها وانصهرت القواعد الشعبية في لهيب مقاومة الاحتلال الصهيوني ، بارك الله فيهم وسدّد خطاهم . وظهر ذلك في اتفاقية الأقصى منذ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ .

وبهذا فإنه على مدى السنوات العشرين الماضية، آلت حركة التحرير وحركة المقاومة، من تصدر الحكومات والقوى الرسمية النظمية، إلى تصدر قوة المقاومة الشعبية. وألت من التبعية لسياسات الحكومات إلى أن تكون أصلية عن نفسها ويتحول النشاط الرسمي النظمي للدول إلى نشاط مساعد. وألت من الأزدواجية بين حركتي الداخل والخارج إلى أن تصير كلها حركة داخل على تجانس وتناسق إن شاء الله، وكان فضل الله عليك عظيمًا.

## [٦]

بقيت المشكلة التي لم يتبلور لها حل بعد، لأن فلسطين لم تستعمر ولا قام بها المشروع الصهيوني وتبيته الدول الكبرى المسيطرة ، لم يحصل ذلك طبعا في فلسطين وأرضها فقط ، ولكن حصل ذلك لوقعها في سياق الأمة العربية والأمة الإسلامية ، ولأثرها المهدد لأمن كل من هاتين الجماعتين المتداخلتين وللأقطار وللدول القطرية التي قامت فيهما ، وقد اخترت فلسطين لا لذاتها فقط ولكن لغيرها أيضا . وهذه نقطة محسوم صحتها من الناحية التاريخية والناحية السياسية .

إن المعركة بشأنها أعم وأشمل لدى الطامعين فيها من أن تنحصر في هذا الموقع ، وأن الحرص على اقتناصها هو حرص على السيطرة على شعوب وأمم وثروات وموقع جغرافي سياسي . وأن مواجهة ذلك كله يتquin أن تجري بهذا العموم والشمول ، فليست فلسطين شأنًا فلسطينيا فقط ، وبقدر ما يكون المشروع الصهيوني الإسرائيلي الأمريكي مهددا للعرب والمسلمين ، يجب أن يكون مواجهها منهم جميعا ، وخاصة البلاد العربية .

ونحن نعرف أن فلسطين هي المجال الجغرافي للقدس ، وأن فلسطين كلها قدس كما يعبر البعض بذلك . ونعرف أن القدس بخاصة وفلسطين بعامة هي أكثر ما يجتمع عليه ، وأنها تجمع بين أنصار العروبة وأنصار الجامعة الإسلامية ، وتجمعت بين المسلمين والمسيحيين ، وتجمعت بين الإسلاميين والعلمانيين من الوطنين . وأنها تجمع أيضا بين الحركات الشعبية من حيث هي حركات تحرير واستقلال ، وبين الدول العربية من حيث أن مراعاة واجبات الأمن القومي هي أول واجبات الدول ونظم

الحكومات . ولكن في هذه العلاقة الأخيرة يكمن المشكل الحاصل الآن بين الحركات الشعبية وبين سياسات الحكومات ، وهو ما عبرت عنه في هذا المقال من قبل بأمر العلاقة بين الأمة والدولة .

وقد حاولت أن أوضح من قبل بأن المسألة الفلسطينية آلت إلى أن تكون مسألة شعبية ، وألت في معاجلتها أخيراً إلى حركات التحرير الشعبية ، وأن هذا كان من التطورات المهمة الإيجابية على مدى خمسين سنة الماضية ، ولكن هذه الأيلولة إلى اليوم لا تظهر إلا في إطار الحركة الشعبية الفلسطينية ، والواجب أن تنتد إلى وجوه الدعم والتأييد والمساندة الشعبية فيسائر المجالات البشرية والمادية والمعنوية ، لدى سائر شعوب الأقطار العربية . والسؤال الذي يثور الآن ، أن تجربة الانتفاضة الفلسطينية الجارية وما قابلتها به الشعوب العربية من دعم معنوي وتأييد ، تكشف عن مدى الاستعداد الذي يتفجر لدى هذه الشعوب في تجاوز حدود المساندة إلى الرغبة في المشاركة في حركات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الأمريكي لفلسطين . ولكن كيف يتنظم هذا الأمر ، وما هو دور الحكومات العربية على الأقل في ترك هذا التحرك الشعبي العربي يحدث ، وعدم مقاومتها له ؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن ابتعاد الصراع العربي الإسرائيلي عن أساليب الحرب النظامية هو أجدى وأنفع لحركة التحرير الفلسطينية العربية . ويترفرع عن ذلك ، ليس فقط أن تتفادى الدول العربية أساليب المواجهات العسكرية النظامية ، ولكن أن تبتعد أيضاً عن أي تصرف يفضي إلى التورط في مواجهة من هذا النوع ، وأن تتجنب إلى الحد المقدر ردود الفعل على أي استفزاز يمكن أن تورطها في مثل هذه المواجهات .

والحق أن الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات والدول في ثقلها الباهظ وفي كثرتها المتنوعة تختلف عن الأعباء الملقاة على عاتق حركات المقاومة الشعبية . والحكومات مطلوب منها تأمين شعب كامل برجاته ونسائه وشبابه وعجائمه وأطفاله ، ومطلوب منها مَدْ هؤلاء جمِيعاً بأسباب الوجود المتنظم من حيث توفير شبكات الإمداد والمرافق أو التأهيل والمساهمة في إدارة المجتمع ، ومن حيث التعليم والصحة والإنتاج وغير ذلك ، بينما حركات التحرير الوطني والمقاومة

الشعبية فهى تتكون من نخب وطلاع ومتطوعة، والأعباء الضخمة والتضحيات الهائلة التى تقوم بها ويقوم بها رجالها إنما يفعلون ذلك طوعاً، فالمشكل مختلف قدرًا ونوعًا.

ومن جهة ثانية فإن ثمة أعباء تتحملها الحكومات والدول في علاقاتها بالدول الأخرى، وثمة تبعات تلحق بها في هذا المجال وتقتضي منها الآلة والتدبر والحدر، وهي تخضع من الناحية الدولية لأسس شرعية مختلفة ولنظم علاقات مختلفة عن هذا النمط من الوجود وعن العلاقات التي تمارس فيه حركات المقاومة الشعبية نشاطها.

وكل ذلك مقدر ومعتبر، ولذلك فإنه عندما نلاحظ اختلافاً في السياسات التي تتبعها الحكومات والدول بما يقتضيه النشاط التحريري الأهلي، فيتعين أن نضع في الحساب هذا الاختلاف النوعي في الوظائف والتبعات بين أهل الحكم في الدول وبين أصحاب حركات التحرير الشعبية. وأظن أن كل المطلوب من الحكومات وأهل الحكم في الدول المعنية، هو أن يمارسوا أساليب الصراع السلمي في المجال الدولي وفي العلاقات بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية، وأن يمارسوا ما يقدرون عليه من أساليب المقاطعات والمحاصرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية الثقافية مع قوى الاحتلال ومسانديه، وأن يتركوا شعوبهم تتحرك في المساندة والمشاركة لحركات التحرير بغير إعاقة لها ولا كبت لدعاويها وبغير كبح لحركتها الطليقة، وذلك في إطار ما لا يورط هذه الدول والحكومات في مواجهات عسكرية نظامية. وهذا أمر يخضع لتقدير كل دولة وحكومة مع الجدل الذي يجري بينها وبين شعوب الأقطار العربية والإسلامية.

[٧]

ولكن ثمة وجه آخر للمسألة، فإذا كانت تعذر الحكومات والدول في حدود ما تقدر عليه وما تطيقه ، بالنسبة للمسئوليات والتبعات الملقاة عليها بحكم أنها حكومات ودول ، أو بالنسبة لوازنين القوى في علاقاتها مع القوى الخارجية الأخرى ، فإن الوجه الآخر للمسألة يتعلق بموقفها هي إزاء مواطنها والمحكمين بها

من شعبها . وهنا فإن الأمر لا يتعلق بالقدرة التي تشير الأذار ، ولكن بالرغبة التي تستفز المواقف .

وتبيننا لهذه المسألة ، يمكن عقد المقارنة بين انهيار الإرادة السياسية لحكومة باكستان وتضحيتها بحليف لها هو حكومة طالبان في أفغانستان ، وتضحيتها ب المجال يكاد يكون أهم مجالات أنها القومى هو المجال الأفغاني ، وضرب كل ذلك فى أقل من ثلاثة أيام من الضغط الأمريكى عليها بعد أحداث ١١ سبتمبر ، ويمكن عقد المقارنة بين ذلك وبين بقاء العناد الأفغاني رغم كل ما حشدت أمريكا من حشود وما دكت من حصون وما قتلت من أبرياء وما شردت من ملايين البشر . فإن انهيار الإرادة والطوعية الفورية أتت من الدولة الأقوى من حيث التنظيم والعدد والجيوش والتنظيمات .

ويكن أيضا عقد المقارنات بالنسبة لما احتل من أراض ، فكثيرا ما كان الأسرع تحررا أو الأصعب سيطرة أو الأشد مقاومة ومناورة ، كثيرا ما كان ذلك من نصيب البلدان ذات الدول والحكومات الأضعف من حيث العدة والسيطرة ، وأقصد هنا القوة المركزية للدولة أو الحكومة مقارنة بمدى تماسك الأمة والجماعات الأهلية فيها . كما نلاحظ أيضا أن أكثر ما تمحس الولايات المتحدة حسابه الآن فى هجمتها على بلادنا وشعوبنا ، هو البلاد ذات الحكومات والدول الأضعف ، مثل أفغانستان والصومال وهكذا دواليك .

ثمة مشكل يرد حين تكون الحكومات أخوف على نفسها من شعبها منها على نفسها من مخاطر الخارج عليها ، أو تكون أخوف على نظامها منها على الأمان القومى للجماعات ، التى وجدت هذه الحكومات لحراستها وتأمينها . هنا يكون أمن الدولة أى أمن الحكومة مقدم لديها على الأمان القومى أى من الجماعة السياسية التى قامت الحكومة لحراستها . وإذا كانت الحركات الشعبية تتجه إلى مسألة فلسطين بالدعم والمساندة والمشاركة ، فليس ما يضمن لدى النظر الحكومى أن تتجه هذه الحركات أو بعضها إلى مشاكل الداخل فتحول من اتجاه إلى اتجاه ، وأن نظريات الأمن التى تتبناها الدول والحكومات إزاء حركات شعوبها ، تستند فى الأساس على ضمان عدم قدرة هذه الحركات الشعبية على مواجهة حكوماتها ، ولا تستند على حسن نوايا تلك الحركات أو عدم رغبتها أو تعهداتها بعدم مواجهة حكوماتها .

وأيا ما كان الأمر فنحن لا نناقش الأسس ولا نبحث فيما هو الجائز أو الواجب ولا نقومُ المواقف والسياسات، ولكننا بقدر الإمكان نحاول أن نستخلص أكثر المكانت فاعلية في حدود الواقع الحاصل، وفي إطار ما يطمئن كل صاحب موقع على موقعه بالطريقة التي يراها هو كافية لأمنه، وذلك ما دام يمكن إجراء هذا الاستخلاص لصالح حركة التحرير، حركة تحرير فلسطين، التي هي ذاتها حركة كفالة الأمن القومي العربي وهي ذاتها حركة تأمين أولى القبلتين وثالث الحرمين في الإسلام.

هذا ما يجب أن نفكّر فيه وأن نقترح له الحلول.

وثمة ثلاثة ظروف أظنها مواتية بالنسبة لحركة التحرير الفلسطينية.

أولها: أرادت اتفاقية أوسلو أن تقيم السلطة الوطنية الفلسطينية لا باعتبارها دولة وحكومة لها شأن الدول والحكومات التي تعرفها النظم الدولية، وإنما أن يكون لها فقط خصائص «الحكومة» في مواجهة شعبها وتأميناً للوجود الإسرائيلي. ولكن السلطة ما إن دخلت أرض فلسطين حتى صارت قواعدها من بين فئات الشعب الفلسطيني المحكوم، وانحازت الغالبية في ذلك إلى الحركة الشعبية.

ثانيها: إن الدول العربية والإسلامية، هي على قدر من التعدد والتنوع كبير جداً، وإذا كان هذا الأمر من شأنه أن يعرقل إمكان اتخاذ مواقف موحدة على الصعيد العربي أو الإسلامي، كما لاحظنا في مؤشرات القمة العربية والإسلامية التي انعقدت بعد ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وإذا كان هذا أضعف الوجود العربي أو الإسلامي الموحد أو المتناسق، فإن له مزية أخرى، وهو أنه مع تنوع أوضاع كل من الدول والحكومات وتنوع أحجام الضغوط التي تمارس على كل منها وتنوع أحجام التردد لدى كل منها وعلاقة كل منها بشعبه قريباً أو بعيداً، فإن ذلك يزود الوضع الفلسطيني بدواتير للانفراج وأشكالاً من الدعم والمساندة والسمانح بالمشاركة، ذلك أنه إذا لم يكن مضموناً أن تتفق الدول على ما هو خير ونافع، فالأخير أن يوجد القدر من التباين بين سياساتها الذي يمكن من تحقيق الخير والنفع.

ثالثها: إن الدولة الصهيونية مصممة على ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الضفة والقطاع وقفاً في حلقتها، فهي لا تستطيع أن تهضمها ولا أن

تستوعبها، وهي لا تستطيع أن تقدفها من حلقها إلى الخارج فتعترف أمام نفسها وشعبها وأمام العالم بفشل مشروعها. وأن وجود إسرائيليا في الضفة وغزة وحكمها إسرائيليا لهما مضى عليه الآن خمسة وثلاثون سنة وتكون نتيجته ما نراه الآن. إن ذلك يثبت قيام هذه المعضلة أمام الصهيونية، فإن إسرائيل لا تستطيع أن تهضم وتستوعب ولا أن تُقذف وتُقْنَع، والأمر كله يحتاج إلى وقت وصبر وطول نفس.

ويكون ذلك ميسوراً إن شاء الله بمساندة الشعوب العربية والإسلامية وبمشاركتها عندما يمكن حل هذا المشكل بين الدولة والأمة.

ولكن يبقى السؤال الذي يجب أن يشغلنا وهو:

إلى أي مدى صارت قوة الدولة المركزية الحديثة عندنا مما يضعف قوة الأمة وفاعليتها، وكيف يمكن فك هذا التلازم بين قوة الدولة وضعف الأمة؟

# **أحداث فلسطين بين الحكومات العربية وحركات الشعوب**

لا نغالى إذا قلنا إن ما يحدث اليوم في فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية  
لمرحلة تاريخية مقبلة لا نعرف الآن مداها.

ولا نغالى إذا قلنا إننا اليوم في ربيع عام ٢٠٠٢ في موقف شبيه بما كنا فيه في  
عام ١٩٤٨.

ولا نغالى إذا قلنا إن فلسطين في عام ١٩٤٨ عانت من سلبيات نظمنا العربية -  
دول وحكومات - بأكثر كثراً مما عانت من ضعف شعبها.

ولا نغالى أيضاً إذا قلنا إن ما بقى من فلسطين في عام ١٩٦٧ عانى من سلبيات  
نظمنا وسياستنا الرسمية، وإن ما حدث وقتها كان بسبب سلبيات راجعة إلينا لا إلى  
الشعب الفلسطيني.

فلم يكن الاحتلال الإسرائيلي والصهاينة للضفة الغربية ولقطاع غزة إلا جزءاً من  
هزيمة مصر وسوريا والأردن في تلك الأيام الكريهة.

ولذلك فإننا، لا بوصفنا العربي والإسلامي فقط، ولكن بوصفنا المصري  
والسوري والأردني علينا واجب أخلاقي وتاريخي أن نساهم مساهمة فعالة في  
استرجاع هذين الأرضين ل أصحابهما.. فضلاً عما علينا من واجب الدفاع عن  
أنفسنا، لأن فلسطين منا ونحن منها، سياسياً وأمنياً.

ولكتنا في هذا المجال لدينا مشكلة مهمة لا نكاد نجد لها حلّاً بعد، تتعلق بالعلاقة  
بين الأمة والدولة أي العلاقة بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي، وهذا المشكل

(\*) صحيفة الأسبوع. القاهرة. ٨ أبريل ٢٠٠٢.

ظهر على السطح ظهورا حادا منذ قامت الانتفاضة الفلسطينية الثانية - انتفاضة الأقصى - في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، ثم انعقد مؤتمر القمة العربي الطارئ ثم المؤتمر الإسلامي ، فظهر الفارق بين الأمة والدولة في بلادنا ، كأنه فارق بين الفتوة والترهل ، وفارق بين عزة الإرادة المستقلة ، وبين ارتعاشة التبعية المتأدية ، فارق بين من يفجر نفسه متقدماً وواثقاً ، وبين من يصدق فيهم قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الشجاع المطاع والهوى المتبع والدنيا المؤثرة .

\* \* \*

نحن نعرف أننا دولة قطرية ، ولكل دولة نظام ودستور ولها حكومة ، وأن القسم الدستوري الذي يقسمه من يتولى الشأن العام في أي بلادنا العربية ذات الدساتير ، هو أن يحافظ على استقلال بلاده وسلامة أراضيها ، والمقصود بهذا سلامنة الحدود الإقليمية للقطر الذي يتولى شأنه . وكل من هذه الدول هي عضو في الجماعة الدولية ، وتعامل الدول القطرية العربية كما تعامل أي دولتين لا تربطهما أدنى صلة أخرى ، مثل أستراليا وألبانيا مثلا . ولا تملك دولة عربية لدولة عربية أخرى أمراً إلا من خلال العلاقات الدولية التي يمكن أن تتدخل فيها الدول الكبرى ذات أطماع السيادة وأوضاع السيطرة على العالمين ، وقطر والبحرين عندما تنازعا على جزيرة صغيرة بحثاً إلى محكمة العدل الدولية .

ولكننا نعرف أيضاً أن منطق الدولة القطرية هذا يحده أمران هامان ، أولهما : إن الحفاظ على أراضي الدولة القطرية يوجب عليها ألا يقوم بجوار أراضيها من دولة أخرى وضع أو موقف يتهددها ويتنذر بإمكان حدوث احتياج لبعض أراضيها أو بإمكان ضغط على إرادتها يقيد حريتها في التصرف . وثانيهما : إنه ما من دولة عربية قائمة إلا ورد في وثائقها الرسمية أنها جزء من الأمة العربية ، وأن ذلك لا يؤكّد هوية شعبها فقط ، ولكنه يؤسس التزامها بالدفاع عما هي منتمية إليه بunsch وثائقها الدستورية والنظامية ، وهو ما تراضت عليه الجماعة السياسية لديها .

لذلك فإن دلانا ينبغي أن تحاسب دستورياً على ما تفرط فيه من ذلك كلّه ، باعتبار الحفاظ على أمنها القومي الإقليمي ، وباعتبار الذود في جماعتها الأعم . وليس الحدود الإقليمية هي آخر واجبات الحراسة الملقاة على عاتق الدولة ،

وليست الحدود الإقليمية هي منتهى ما يحافظ عليه شعب يقر بانتماهه لجماعة أشمل  
أنتماء مصير سياسي .

وآية ذلك أن فلسطين كانت من أهم بؤر الصراع بين بلدان العرب والأطماء  
الغربيّة على مدى القرن العشرين . وكادت تكون هي بؤرة هذا الصراع منذ عام  
١٩٤٨ حتى الآن ، شيئاً ذلك أم أيّنا ، ولن يجد أحداً حتى اليوم أن يتغافل عن  
هذه المسألة ، ولن يجد أيّة دولة عربية أن تظن نفسها بعيدة عن هذا الصراع ، كما  
لن يجد أيّاً منها أن ترکن إلى معاهدـة صلح أو اتفاقية جرت ، وخاصة ما يسمى  
بدول الطوق وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان ، وليس الأمر أمر قلق من احتمال  
عدوان ، فإن إسرائيل لا تزال تحتل ما احتلته في حرب ٥ يونيو عام ١٩٦٧ . ومن  
ذلك ما كان تبقى من أرض فلسطين بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وأيضاً أرض  
الجولان من سوريا ، وأن ما احتلته من لبنان في اجتياح عام ١٩٨٢ ، لم تتركه  
كاماًلا ، فلا تزال مزارع شبعا محتلة .

وحتى مصر التي استردت من الإسرائيـلين سيناء باتفاقية عام ١٩٧٩ ، لا تزال  
تعاني من آثار احتلال ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، ودولة مصر لا تستطيع - حتى الآن  
وبوجـب اتفاقية عام ١٩٧٩ - أن تمد حمايتها العسكرية بإرادـة طليقة على أرض  
سيناء ، وهذا وجه احتلال لا يزال قائماً ، والعجيب أن تتجـافـل عنه ونروـج ظناً واهماً  
أنـا استردـنا أرضـنا كلـها ، ألا إنـ الأرضـ سـيـادـةـ وـنـحـنـ لـمـ نـسـتـرـدـ سـيـادـتـناـ كلـهاـ عـلـىـ  
شـبـهـ جـزـيرـةـ سـيـنـاءـ وـلـاـ يـزالـ فـيـ سـيـنـاءـ حـقـ لـإـسـرـائـيلـينـ عـلـيـهـاـ ، وـهـوـ أـلـاـ نـدـفـعـ فـيـهـاـ  
بـقـوـاتـنـاـ مـسـلـحـةـ بـمـثـلـ ماـ نـدـفـعـهـاـ عـنـدـ حـدـودـ لـيـبـيـاـ مـثـلـاـ وـحـدـودـ السـوـدـانـ مـثـلـاـ ، الـبـلـدـيـنـ  
الـشـقـيقـيـنـ الصـدـيقـيـنـ إـلـىـ الأـبـدـ إـنـ شـاءـ اللهـ .

ومصر أيضاً لا تستطيع ، أو هكـذا يـروـجـ كـثـيرـ منـ السـاسـةـ المـتـولـينـ لـلـشـئـونـ العـامـةـ ،  
لا تستطيع أن تقطع عـلاقـتهاـ بـإـسـرـائـيلـ ، لأنـ ذـلـكـ يـعـنـىـ عـنـدـهـمـ إـلغـاءـ الـمعـاهـدةـ وإـعادـةـ  
مـصـرـ إـلـىـ حـالـةـ الـحـرـبـ ، وـالـنـاسـ مـنـ خـوـفـ الـحـرـبـ فـيـ حـرـبـ ، أوـ أـنـهـمـ مـنـ خـوـفـ  
الـحـرـبـ إـلـىـ حـرـبـ وـمـصـرـ تـسـتـطـعـ أـنـ تـطـرـدـ أـىـ سـفـيرـ لـأـىـ دـوـلـةـ وـتـسـتـطـعـ أـنـ تـغلـقـ أـيـةـ  
سـفـارـةـ لـأـيـةـ دـوـلـةـ ، وـتـسـتـطـعـ أـنـ تـقطـعـ عـلـاقـاتـهـاـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ مـعـ أـيـةـ دـوـلـةـ . وـذـلـكـ كـلـهـ  
إـلـاـ دـوـلـةـ إـسـرـائـيلـ ، وـالـسـؤـالـ الآـنـ : أـلـيـسـ هـذـاـ قـيـدـاـ عـلـىـ الـاستـقـالـ وـعـلـىـ الـإـرـادـةـ

السياسية ، وأصحاب الشأن في السياسة الرسمية يسود بينهم منطق أن تخضع للأمر الواقع وألا نحاول تخفيف القيود المفروضة علينا بوجوب هذه المعاهدات؟

\* \* \*

[٤]

إن أثر فلسطين على دولنا المتاخمة لها يكاد يكون أثراً حاكماً لمصائر الدول، وذلك على مدى الخمسين سنة الماضية . لقد تقوض نظام اجتماعي سياسى كامل فى مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨ ، وانتهى حكم أسرة مالكة بقيت فى الحكم مائة وخمسين سنة سبقت ، وكذلك تقوض النظام السياسي السوري وانتقلت سوريا من شأن إلى شأن . وفي هزيمة عام ١٩٦٧ تقوض نظام سياسي اجتماعي كامل فى مصر ، تغير هيكلها وجدرها ، وأآل من شأن إلى شأن .

وهذا درس تاريخي من دروس علم السياسة ، يتبعه أن تبين مراميه ونعرف مفاده ، لأن الوظيفة الأساسية للدولة بالنسبة للجماعة الحاكمة لها ، هو أن تحمى هذه الجماعة وتصون أمنها ، مما نعبر عنه بمصطلح اليوم «كافلة الأمن القومي» ، هذه الحماية والصيانة تتعلق في الأساس بتأمين الجماعة من المخاطر الخارجية ، وهي الوظيفة الأولى والثانية والثالثة . . إلخ . ثم ترد الوظيفة التالية تتعلق بحفظ الأمن الداخلي وحراسة صيغة التضامن الاجتماعي ، أو بعبارة أدق صيغة «التوازن الاجتماعي» القائمة بين الجماعات المختلفة في الجماعة السياسية الأساسية ، وتوثيق عرى التماسك لدى هذه الجماعة ، ثم ترد بعد ذلك أية وظائف تتعلق بالنهوض والتنمية وغيرها .

لقد حكمنا المماليك قرابة مائتين وخمسين سنة ، لأنهم كانوا حراساً وحاماً على الأمن الجماعي للجماعة في مواجهة مخاطر خارجية لهذا العصر وهو الخطر المغولي والترى ، ثم حكمنا العثمانيون نحو أربعمائة سنة لأنهم نجحوا على مدى ثلاثة سنتين أو يزيد في أن يحموا أمن هذه المنطقة من مخاطر الخارج الآتية من الشرق الآسيوي أو من الغرب الأوروبي ، وارتخت قبضتهم وتقطعت الأوصال من

دونهم لما تبين عجزهم عن كفالة هذا الأمن للجماعة، على تفاصيل يدركها من يتابع تاريخ القرن التاسع عشر، فلما تحققت فيهم هزيمة عام ١٩١٨ في الحرب العالمية الأولى انقضت الخلافة ذاتها، أقدم مؤسسة حكم عرفها العالم الإسلامي، لأن الهزيمة جرت باسمها أو تحت رايتها، رغم أن الحكام المهزومين وقتها كانوا من رجال «الاتحاد والترقى» غير المؤمنين بالخلافة، ولكن لحقها ما لحقهم.

أردت بهذا الاستطراد أن أوضح أن حفظ الأمن الجماعي، أو الأمن القومى، هو ما عليه المعول في استبقاء النظم والدول، وأن الفشل في حفظه هو ما لا بد أن يتول إلى انفراط عقد النظم والدول، وأن الأمن الجماعي المقصود هنا ليس هو مجرد حفظ الحدود الجغرافية للقطر المعين، ولكن هو إيجاد توازن سياسى وعسكري مع خارج القطر المحكوم بما يتحقق به قيام هذا الأمن واستدامته النسبية.

ونحن نعرف أن فلسطين ليست شأننا فلسطينيا فقط، وأن قوى العدوان لا تهتم بها لذاتها، ولكن يجرى ذلك لموقعها ولإمكان السيطرة بها على الآخرين من بلاد العرب. شعوبها وثورات ومواقع جغرافية سياسية. ونحن في مصر مثلاً، ضربنا من إسرائيل في عام ١٩٥٦، وضربينا منها في عام ١٩٦٧.. كذلك شأن سوريا والأردن. ولبنان ضرب منها في عام ١٩٨٢، كما أن حرب عام ١٩٧٣ وحرب الاستنزاف التي سبقتها كانت لإزاحة العدوان الإسرائيلي عن حدودنا الإقليمية.

فلسطين وعدوان إسرائيل عليها هو أميريس الأمان القومي المصري مساساً مباشراً، وهذا أمر يدركه طيبة المدارس والجامعات من المبتدئين في فهم أمور السياسة. ومن نافلة القول التذكير بأن ما يجري اليوم في رام الله ومدن الضفة الغربية وغزة من عدوان على الفلسطينيين شعباً وقيادات، هو مقدمة لعدوان تال ومثيل على سوريا ولبنان، ثم على مصر. والثيران السوداء أكلت يوم أكل الثور الأبيض، حسب المثل المشهور.

\* \* \*

إن اتفاقية عام ١٩٧٩ التي أبرمتها مصر مع إسرائيل معتبرة بها واستردت مصر بها أرض سيناء إلى حدودها الإقليمية القطرية، هذه الاتفاقية تأكّد بها أن حرب عام ١٩٧٣ النظامية بين الجيوش العربية وبين جيش إسرائيل هي آخر الحروب النظامية التي تجري بين جيوش الدول، وكان هذا خياراً مصرياً يراعي المصلحة القطرية المصرية وحدها، وهو ذاته كان عنصراً أساسياً في استبعاد أساليب الحروب النظامية في فض الصراع العربي الإسرائيلي.

ومصر بهذه الاتفاقية استردت أرض سيناء ولكنها لم تسترد منها القومى الجماعى، فلا تزال تقوم عند حدودها الشمالية الشرقية دولة توسيعية عدوانية تمتلك السلاح النووى فيما تمتلك من آلات الحروب والتدمير والإبادة الحديثة، وتحكمها عصابة من السفاحين الذين احترموا القتل الجماعى للشعوب الأخرى، ويتمايز بعضهم على بعض بالسحق والتدمير ويكسبون بذلك الشعبية بين ذويهم.

والسؤال هو: هل هذا الوضع يطمئن به ذوو الشأن وهم يقومون بواجب الحراسة على الأمان الجماعى حتى في الإطار القطرى الإقليمى؟ والسؤال الآخر هو: هل يجوز لأى مواطن مصرى أو سورى أو لبنانى أن يبيت ليلة مطمئناً على أسرته وبجواره هذا الوحش الكاسر المزمن على الدوام؟ بل هل يستطيع ذلك السعودى أو العراقى أو الإماراتى؟

إن الصراع باق، ولا يكاد يختلف على ذلك إلا نفر لا يؤبه به، ولكنه انتقل من أساليب ممارسة إلى أساليب أخرى، انتقل من أساليب الحروب النظامية التي لم تجد معه على مدى زمنى من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، إلى أساليب المقاومة الشعبية، وقد ظهرت المقاومة الشعبية وأعلنت عن نفسها فى اتفاقية عام ١٩٨٧، ثم فى مقاومة الجنوب اللبناني التى توجت بالنجاح بفضل الله، ثم تطورت المقاومة الشعبية فى فلسطين بالاتفاقية القائمة الآن. بدءاً من ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، أبقاها الله وحفظها ونصرها.

ولكن تبقى مسألة، فإن الشعب الفلسطيني بكل بسالته وفدائاته وبطولته لا يجوز أن يواجه وحده عدواً تشارك فيه الولايات المتحدة أصلية عن نفسها وهي أقوى دول الأرض الآن، التي تنفق على آلتها الحربية كل سنة ما يجاوز أربعين مليار من الدولارات تهدد بها العالم أجمع، وعلى وجه الخصوص عالمنا الإسلامي والعربي بدءاً من فلسطين. والمقاومة الشعبية هنا تحتاج إلى دعم وإلى مساندة، وتحتاج أكثر من ذلك إلى المشاركة، وكل ذلك يردد من كل مجالات الدعم والمساندة والمشاركة المعنوية والمادية، وبالتعزيز بأدوات الصراع المستخدمة من عدد وعتاد، كما يرد بالتعزيز البشري بالمتضوعين أيضاً وذلك كله في النطاق الشعبي.

إننا بهذا لا نساند الفلسطينيين فقط لكننا نحمي أنفسنا، نحن بهذا ندافع عن مصر فيما ندافع عنه من دين ومن قومية، الأمر ليس أمراً دينياً وقومياً ووطنياً فقط، ولكنه أمر أخلاقي أيضاً، فنحن -أي مصر- نحمل قدرًا من المسؤولية عن حرب عام ١٩٦٧، في بدء هذه الحرب وفي الهزيمة فيها، والضفة الغربية وقطاع غزة احتلها الإسرائيليون بسبب هزيمتنا نحن المصريين والأردنيين في هذه الحرب، ثم بعد ذلك قايضنا بسيناء، نستردّها مقابل السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، وليس مما تتحمله المسؤولية الأخلاقية ولا مما نطيقه، أن نترك الفلسطينيين يجاهدون وحدهم في إجلاء الإسرائيليين عن أراضيهم التي احتلّتها إسرائيل نتيجة حرب بدأناها نحن وانهزمنا فيها، ثم اكتفينا باسترداد سيناء منزوعة السلاح، ورضينا بالقيود على إرادتنا السياسية فلا نستطيع طرد السفير الإسرائيلي مهما فعلت حكومته في الفلسطينيين، إن ذلك منا يكون نكوصاً نبراً من عاره إن شاء الله، ونعود بالمرورة أن يلحقنا وتنصف به في حكم التاريخ والشعوب، ولدى البارئ جل شأنه من قبل ومن بعد.

\* \* \*

[٤]

ماذا تستطيع حكوماتنا أن تقدمه؟ أتصور أن جهد المقل في هذا الشأن هو كل ما يتعلّق بوجوه ما يمكن أن نسميه «الأنشطة السلمية المشرّوعة» في الميدان الدولي، من حيث الشجب والإدانة ومحاولات إصدار القرارات من المنظمات الدولية. بحثت

هذه المحاولات أو لم تنجح - مع الجهود الإعلامية في محاولات إشاعة الوعى وغير ذلك ، وهذه الجهود تبذل .

ولكن الشرعية الدولية آلت اليوم إلى الولايات المتحدة ، وهى طرف صراع أصيل فى عين هذا الصراع الذى نمارسه ونمارس ضدنا منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم ، ولو لا عداء الولايات المتحدة لنا فى هذا الصراع لكان حسم من عشرات السنين لصالحنا ، ونحن عندما نلجأ للشرعية الدولية التى صارت مستوعبة فى المشيئه السياسية لخصم لنا فى هذا الصراع ، إنما نكون قد احتكمنا إلى الخصم علينا ، وهذا ما نبرأ بعقولنا من الغفلة عنه ، والساسة الأمريكيون وتابعوهم ليس لديهم يقظة الضمائر ، ولا الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقي ، ولا الحد الأدنى من إمكان الشعور بالحياة ، ليس لديهم من أى من ذلك ما يقوم به بصيص أمل فى تقدير شبه موضوعى أو نظر شبه عادل .

لقد احتكمنا إليهم فى موضوع سقوط الطائرة المصرية فى المياه الدولية قرب مطار نيويورك فى أكتوبر عام ١٩٩٩ ، احتكمنا إلى الإداره الأمريكية لتنظر فى سبب السقوط وتحدد المسئول ، والطائرة مملوكة لمصر والركاب أغلبهم من مصر ، الطاقم مصرى ، والطائرة صناعة أمريكية وخارجية من مطار أمريكي والحادث بجوار قاعدة عسكرية أمريكية ، احتكمنا إليهم وهم فى الغالب خصوم أو مشتبه فىهم ، فانتهوا إلى إدانة الجانب المصرى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نلوم من إلا أنفسنا إن غفلنا عن الفارق بين الخصم والحكم ، وإن احتكمنا إلى خصمنا وأسلمناه قيادنا وعلقنا بضميره الذاهب مصيرنا .

ونحن - على التحقيق - وامثالاً للشرعية الدولية المستوعبة فى المشيئه الأمريكية ، صرنا - لكي نكون فى إطار الشرعية - نحرض رسمياً على إلا نطالب إلا بما يسمح به رسائل أمريكيون فى توصياتهم عن الصراع العربى الأمريكى ، لأنهم يعبرون عن المشيئه المستوubble للشرعية الدولية ، فإذا جاء «ميتشيل» تبنياً توصياته ، وإذا جاء «تينت» رئيس المخابرات الأمريكية تبنياً تقريراته ، وإذا تكلم «زينى» المبعوث الأمريكى سبحنا على موجته ، وكلهم لا يتكلم إلا فى وقف الانتفاضة ولا يقول إلا أنه يتعمى على المضروب أن يرمى سلاحه على وعد أن يكف الضارب عن ضربه إن أطمأن إلى أننا القينا السلاح فعلاً ، وخار منا العزم وانحل منا العضل .

إن سقف مطالبنا يهبط ويذهب حتى صرنا ندخل إلى مطالباتنا زحفا على البطون، وليت السقف يسع ما بين الظهور والبطون، ثم بعد ذلك لا ينفذ شيء، وليس المشكلة فقط في ضيق المدخل ولا في انضغاط أجسامنا، ولكن المشكلة الأخطر هي في أن وعيانا بذاتنا يتقلص ويتشتت حتى يسوع في أعيننا عن أنفسنا أنها من الزواحف، المشكلة الأخطر هي في استرقاق الوعي واستعباد الإدراك، وهذا بالضبط ما كان يصنعه المستوطنون البيض في رقيق أفريقيا المقتنصين، وذلك في جنوب الولايات المتحدة التي منها «بوش» الرئيس الحالى، فالرجل أمين على وحشية أسلافه.

لا يمكن أن نطالب بحقوقنا في إطار الشرعية التي يروجها المعتدلون، إن هذا في ذاته استعباد واسترقاق وهو أشد أذلاً من الهزيمة المادية، لأنه استسلام روح وانكسار عين وهو انفس.

إن إنقاذ وعيانا وإدراكنا هو أول الواجبات علينا، وأمام الحكومات من وسائل الصراع السلمي المشروع ما تستطيعه إن صبح منها العزم وقوية الإرادة، وسلاح المقاطعة قائم، وأساليب المناوأة لا حدود لها، وكل حكومة في مجتمعها هي أقوى المؤسسات التي أفرزها هذا المجتمع، ويتجمع فيها من الفنانين والمهنيين أذكي الرجال وأقدر الكفاءات، وتستطيع أن تستدعي ما ليس لديها من هؤلاء، وهي أكثر الهيئات مالا وأعظمها قدرة، واستمرارية أجهزتها يجعلها الأوفر جماعا للخبرات والأكثر مقدرة على تركيبيها، وقدراتها التنظيمية العلنية وغير العلنية قدرات هائلة، وإذا شاءت أمراً فلن تعدم وسائل بلوغه، وهي الأكثر معرفة أيضاً على وزن قدراتها، والمطلوب منها ليس إجراء أو عملاً محدداً، ولكن أن تتجه قدراتها إلى نصرة شعبها وحراسة المقدرات العليا للأمة، وإن كلفها ذلك قدرًا محسوباً من المخاطر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية طردت طرداً من فيتنام، ولم تستطع على مدىأربعين سنة أن تسحق هذه الجزيرة الصغيرة التي يسكنها شعب صغير وهو كوبا، والصهاينة - حتى مع الدعم الأمريكي - ليست لديهم قدرات أمريكا بالنسبة لفيتنام ولا بالنسبة لكوبا.

\* \* \*

نحن نعرف أن الحرثوب النظامية ليست هي الوسيلة المثلثى ولا الوسيلة الأصلح لتحرير الشعوب من الاحتلال العسكري، وقد حسمت مسألة الأسلوب الأمثل لمكافحة العدوان الصهيونى، وإن ذلك يكون عن طريق حركات مقاومة الشعبية، وحركة المقاومة الشعبية فى فلسطين تحتاج إلى دعم ومساندة ومشاركة من شعوب الدول العربية سواء من دول الطرق المحيطة أو من دول العمق.

والمشكلة هنا أن الحكومات المركزية الحديثة للدول العربية لم تعتد أى منها قط أن تقوم بين شعبها حركات سياسية ذات شبكات تنظيمية، وذات قدرة على تحريك جماهير وذات قرار سياسى مستقل عن الحكومة، ولم تعتد على هذا الوجود حتى لو كان أى من هذه الحركات أو التنظيمات الشعبية مؤيدة للحكومة، وحتى إن كانت حركات اجتماعية أو ثقافية ولا تعمل بالسياسة الجارية، أو لا تشغله مسألة السلطة ومن يحكم ومن يتداول الحكم، وحتى إن كانت نقابة مهنية أو نقابة عمالية أو جمعية خيرية.

ونظرية أمن الدولة السائدة فى ظنى منذ الخمسينيات هي أن كفالة هذا الأمن لا تتحقق إلا بفقدان القدرة على التحرير الشعبي، حتى إن كان هذا التحرير غير معارض للحكومة، وحتى إن كان ذا نفع لها، وذلك ما دام إنه تحرير يرد في قراره وفي قنوات تنفيذه بعيداً عن أجهزة الدولة، لأن الأمن يتحقق - طبقاً لهذه النظرية - بعدم قدرة الآخر وليس مجرد عدم رغبته أو عدم إرادته لفعل ما، لأن الإرادة يمكن أن تتغير ومن ثم لا يعول عليها. أما انعدام القدرة فهو ما يقوم عليه ضمان عدم تحرك الشعوب ضد حكوماتهم . . . هكذا يفكرون.

وهذه النظرية التي قامت في ظنى منذ الخمسينيات كانت تتفق مع نظام سياسي اجتماعي يقوم على مبدأ التنظيم الواحد، وهو في ظنى يتعارض الآن مع ما نجهد لبلوغه من نظام تعددى، يقوم على تعدد السلطات داخل الدولة وعلى تعدد التنظيمات السياسية الحزبية، وعلى تعدد التشكيلات ذات الحركة الذاتية في مجالات الاقتصاد والخدمات والأنشطة الاجتماعية.

هذه النظرية تواجه اليوم اختياراً جاداً وصعباً، وقد عرفنا هذه النظرية متعارضة ومعوقة لمتطلبات التطوير الديمقراطي في المجتمع، وذلك على مدى الثلاثين سنة الماضية، كما عرفنها معوقة لكثير من وجوه التنمية الاجتماعية، ولكنها اليوم تتعارض مع مطالب الأمن القومي والجماعي لرأد مخاطر الخارج، لأن سيلتنا الرئيسية الظاهرة الآن في دعم حركة التحرير الفلسطينية، هي وسيلة شعبية في الدرجة الأولى، تقوم بها شعوب الدول العربية بحركة ذات طلاقة في تعبيئة المساعدات وتهيئتها وتقديم إمكانات المشاركة البشرية، من خلال دول الطوق جمياً.

ونحن نسلم بأن أي نتيجة إيجابية تتحققها حركة التحرير الفلسطينية، فإن لها ذات النتائج الإيجابي في توفير متطلبات الأمن القومي لشعوبنا ودولنا جماء، وإن حراسة الأمن القومي والجماعي هي الواجب الأول الذي يتquin أن تقوم به الحكومات، حتى قبل ضمان وجود الخبز والماء، وإذا كان يمكن للشعوب أن تصبر على غيظ إذا لم يتتوفر لها جو الحرية المأمول، أو إذا لم يتتوفر لها القدر المأمول من طيبات العيش وعدالة التوزيع، فإنها خلية بأن تتجاوز حدود الصبر، أن تعلق الأمر بما يهدد منها، وهذه أهم مسألة المفروض أن يتلقى فيها أهل الحكم مع حركات الشعوب إلا التزr اليسير فاقد الانتقام.

وعلينا أن نذكر في النهاية، أننا نحن المصريين، وبالمنطق الإقليمي المصري الضيق، وفضلاً عن موضوع الأمن القومي، فإن لدينا مع إسرائيل مسألة تنجـح بها السيادة المصرية على أراضيها، بأكثر ما تنجـح السيادة اللبنانية ببقاء الاحتلال الإسرائيلي على مزارع شبعا، وهذه المسألة تتعلق بأن سيناء منزوعة السلاح بوجب اتفاقية عام ١٩٧٩، وتنجـح بها السيادة المصرية على قرارتها السياسية، وبالنسبة لعدم إمكان طرد السفير الإسرائيلي، وأن من مقتضيات العزة الوطنية لدينا أن نتحمل أي رد فعل ينتـج عن طرد سفير لدولة هي عصابة من السفاحين.

**ممن نتلقى دروساً في هذا الامتحان  
الفلسطيني**

في منتصف السبعينيات، عندما كانت حرب فيتنام مشتعلة ضد الاحتلال الأمريكي عليها، أتذكر أن كان حضر إلى مصر «شو إن لاى» رئيس وزراء الصين وقتها، وسئل في حديث صحفي عن هذه الحرب وأثارها، فقال ما معناه: إن «اللحم الأمريكي» قد صار «قربياً من أفواهنا» وأنه آن لنا أن «نعرض عليه بأسناننا» وأن هذه فرصة شعوب شرق آسيا ليديقوا المعتمدي الوجيعة التي تصيبهم من عدوانه عليهم.

بمثل هذا المنطق يتبعون علينا أن ننظر إلى الانتفاضة الفلسطينية وإلى العدوان الإسرائيلي الصهيوني على العرب والفلسطينيين، ولكن يتبين لنا المعنى الكبير لما يحدث الآن، يمكن أن نتذكر أن حرب إسرائيل ضد مصر في عام ١٩٥٦ بدأت من الجانب الإسرائيلي على مصر مغرب شمس ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦، وأوقف القتال صبيحة ٧ نوفمبر عام ١٩٥٦، والمدة كلها لا تصل إلى تسعة أيام. كما أن حرب عام ١٩٦٧، بدأت في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ وانتهت على الجبهات الثلاث المصرية والأردنية والسويسرية في ٩ يونيو عام ١٩٦٧ بعدة لا تصل إلى تمام الأيام الستة.

والظاهرة الأخرى أن كانت هذه الحروب وما بعدها حرب عام ١٩٧٣، كانت إسرائيل تخوضها خارج أراضيها، فلم تكن تحتمل التضحيات فيها، لا أرضا ولا شعبا، إنما كانت تحملها للمحاربين معها. ولم يكن لها خسائر تذكر في الأفراد والمدنيين.

---

(٤٤) صحيفة الأسبوع. القاهرة. ٢٢ إبريل ٢٠٠٢.

أما هذه الحرب الجارية الآن، فهي تجري في عقر دار إسرائيل، وهي مشمولة بوسائل الطرف الإسرائيلي الصهيوني كلها، من جنود ومن مستوطنين ومن غيرهم من أئمّة حرب تقصد إبادة الفلسطينيين أو تهجيرهم، وهذا قد دخل لحم المعتدين في أفواه المعتدى عليهم، وأن لهؤلاء الآخرين أن يعوضوا عليه بالتوارد والأضراس. أفلًا ينبغي علينا أن نطلب العلم ونأخذ الحكم ولو في الصين؟

نحن بهذا لا نخوض معركة تاريخية وتحريرية فقط، ولكننا نعيش فرصة تاريخية، يكون من الإثم أن نضيعها.

\* \* \*

[٢]

أنا هنا لا أتكلّم عن فلسطين فقط، إنما أتحدث بوصفى مصر يا وأتكلّم عن دولنا المحيطة بفلسطين، وذلك استيعاباً لحكمة «شو إن لاي» الذي لم يكن يتكلّم عن فيتنام فقط، إنما كان يقصد الأمان الصيني، لأن الاحتلال الأمريكي لفيتنام كان يعني وجوداً عدوانياً يهدّد الصين.

وحاشانا أن نترك هذه الحكمة، وأن نبحث عن العبرة الباكستانية في سبتمبر عام ٢٠٠١، عندما ضحت باكستان بأمنها القومي وبالعمق الاستراتيجي لها في أفغانستان، واشتركت في غزو أفغانستان وساهمت في إنشاء نظام حكم على حدودها الغربية معاد لها، وصارت به بين شقي الرحمي الهندية والأفغانية، وكل ذلك مقابل أمان تكتيكي قصير المدى نالته برفع التهديد الأمريكي عنها لقاء مساعدة الأمريكيين في غزو الأفغان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والسؤال الذي يتعدد هو: ماذا تستطيع مصر أو الأردن ليقوم أي منهما بدوره في مساندة حركة التحرير الفلسطينية العربية ضد العدوان الإسرائيلي الصهيوني، وذلك في إطار ما توجبه الاتفاقية المبرمة بين كل من البلدين مع إسرائيل؟ وفي هذا الصدد تبدو ملاحظات ثلاثة أساسية.

الأولى - إن مصر ليست هي الأردن، من حيث الحجم، ومن حيث الدور الذي

يمكن أن تقوم به، ومن حيث الأثر الدولي والأصداء الدولية وقدرتها على التحرير، ومن حيث صدى فعلها ووضعها في الساحة العربية، ولذلك فإن من الظلم للأردن أن يتوقع منها ما يتضرر من مصر. وثمة اختلاف أيضاً يتعلق بحجم العداء الإسرائيلي لمصر، ونحن مازلنا نذكر ما قرأناه عن الأستاذ محمد حسين هيكل في قراءته للوثائق الإسرائيلية من أنهم يعتبرون مصر هي العدو الأهم والشاغل الأساسي.

والثانيةـ إننا في هذا المقال، وفي غيره لا نقترح سياسات بعينها ولا نرجح تصرفات محددة إلا ما كان ظاهراً واضحاً مما يعرفه الناس عموماً، من نحو وجوب المقاطعة السياسية ودعم الانتفاضة بترك الناس يساعدون بالمواد وبالعتاد الممكن والمشاركات، مع مدهم تلقائياً بما يمكن من تشديد خطوطهم من حيث الخبرات الفنية والمعلومات. أقول إنني لا أتكلّم في أمور محددة من هذا النوع، لكنني أشير فقط إلى أنه يتبع أن تتوافق الإرادة على الفعل وأن ينحسم أمر التوجّه الإرادي السياسي في هذا الشأن. ثم بعد ذلك فنحن نثق أن لدينا من الخبرات الفنية والمهنية والسياسية والتنظيمية ولدينا من القدرات والمعلومات مما يمكن من الكثير الممكن، إصابة الهدف وتفادي للمحاذير.

على وجه التحقيق فإن المصريين لديهم الامتنان الكافي بالنسبة لقدرات القائمين على التنفيذ ووطنيتهم وكفايتهم، إذا ما حسمت الإرادة السياسية قرارها وتوجهت إليهم ببذل الجهد.

والملاحظة الثالثة: إن الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ليست أشد وطأة على الإرادة الوطنية المصرية، من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية التي وقعت في عام 1993 وبها دخلت منظمة التحرير أرض فلسطين بناسها وجنودها، إن الاتفاقية الفلسطينية كانت شديدة الوطأة جداً على الإرادة الفلسطينية، وذلك بما لا يمكن مقارنته مع الحالة المصرية. والقوة الفلسطينية لا يمكن مقارنتها بالوضع المصري نفوذاً وقوتاً. ومع ذلك أمكن للجانب الفلسطيني أن يحول اتفاقيته إلى ما يخفف القيود عنه وإلى ما ينفع حركة كفاحه التحريري، بعكس ما نراه في مصر.

\* \* \*

أود أن أذكر القارئ بتجربة تاريخية مرت بها مصر في سنة ١٩٥٤ ، في هذه السنة وقعت حكومة ثورة ٢٣ يوليه مع الحكومة البريطانية ، اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر . وقعت اتفاقاً بالمبادئ الأساسية في شهر يوليه ، ثم تم الاتفاق النهائي في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ .

تضمنت الاتفاقية إتمام الجلاء عن مصر في عشرين شهراً من توقيع هذا الاتفاق ، وذلك وفقاً لبرنامج زمني حددها الاتفاقية ، ومن ذلك أن تخلو الدفعة الأولى من الجنود الإنجليز في موعد غايته أربعة أشهر من الاتفاق ونسبتها نحو ٢٢٪ من مجموع جنود الاحتلال ، وأن يجلو نحو ٤٩ ألف جندي خلال السنة الأولى من الاتفاق ، وأن يتم الجلاء كاملاً في يونيو عام ١٩٥٦ ، وتضمنت الاتفاقية أن تبقى القاعدة العسكرية البريطانية في مصر سبع سنوات صالحة للاستعمال ، ويدبرها مدنيون بريطانيون بعد الجلاء ، وأن يكون للإنجليز حق العودة إليها وإعدادها للحرب فضلاً عن استخدام الموانئ المصرية ، في حالة وقوع هجوم مسلح من الخارج على أي من بلاد جامعة الدول العربية الداخلة في الدفاع المشترك أو هجوم مسلح على تركيا عضو حلف الأطلسي .

لم تكن الاتفاقية بأحكامها هذه ما يرضي الطموح الوطني وقتها ، وعارضتها قوى سياسية كثيرة كانت لا تزال تشغل موقع في الساحة السياسية . وليس ذلك هو موضوع الحديث الآن ، إنما موضوعه هو تبيان كيف أن الإرادة السياسية للدولة المصرية وقتها أمكن لها أن تحول هذه الاتفاقية إلى كسب تحريرى لمصر ، فلا تكون قيداً على الحق الطبيعي لأى بلد ولأى دولة في أن تتخذ من السياسات ما يناسب مصالحها العليا واعتبارات أمنها القومي .

في هذه الفترة من نهايات عام ١٩٥٤ وبدايات عام ١٩٥٥ ، كانت القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس في مصر واحدة من أقوى وأهم القواعد العسكرية البريطانية في العالم ، وهي معدة لأوضاع حروب عالمية تشارك بها مع قواعد الأحلاف العسكرية الغربية ، ومعدة لحماية خطوط الملاحة الدولية عبر قناة

السويس، ومعدة لأن تcum أي حركات ترد شعبي في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا وشرق أفريقيا، أو ثورات لهذه الشعوب تتشعب ضد المصالح الاستعمارية الغربية.

وكان الجيش المصري في أضعف حالاته القتالية، كان جيشا لم يخض حربا بعد إعادة فتح السودان في عام ١٨٩٩ إلى حرب عام ١٩٤٨ التي هزم فيها على أرض فلسطين، ولم يتوافر له إعداد ولا تجهيز ولا إمداد بالسلاح المتطور، ولا تدريب حدث على مدى النصف الأول من القرن العشرين، سواء تحت القيادة البريطانية له إلى سنة ١٩٢٤ أو تحت القيادات المصرية التالية، ولم تلتفت حكومة أو حزب إلى وجوب أن تكون مصر سياسة تسليحية لجيشها إلا مع حرب فلسطين، ثم أتت مسألة السلاح الفاسد الذي قيل إنه اشتري للجيش المصري خلال هذه الحرب، ولم تكن ثورة ٢٣ يوليه حتى عام ١٩٥٥ قد تمكنت بعد من إخراج جيشها من هذه الحالة بشكل ملموس.

ورغم ذلك فلم تمض أربعة أشهر على توقيع الاتفاقية، لم تكن غادرت مصر خلالها الدفعة الأولى من الجنود البريطانيين، إلا وكانت مصر تخوض ضد بريطانيا ضد الدول الغربية بعامة، واحدة من أعنف معاركها السياسية، كانت معركة ضد الأحلاف العسكرية الغربية، الشكل الجديد وقتها من أشكال الاستعمار، ولم تقتصر السياسة المصرية على رفض دخول مصر في هذه الأحلاف، إنما كانت معركتها الأساسية تعبئة البلاد العربية كلها لرفض الارتباط بالأحلاف الغربية، ومحاصرة سياسة الحكومة العراقية وقتها التي أبرمت هي وتركيا وإيران وباكستان «حلف بغداد» مع بريطانيا.

ولم تمض على اتفاقية الجلاء مدة ستة أشهر حتى كانت مصر واحدة من زعامات البلاد المستقلة في آسيا وأفريقيا، يتألق نجومها في مؤتمر باندونج الشهير الذي قام بتكتيل الدول حديثة العهد بالاستقلال لتدعم استقلالها ولترفض سياسة الأحلاف العسكرية الغربية، ولتساند حول مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب، وتصفية الاستعمار والدفاع عن الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني.

ولم تمض عشرة أشهر على توقيع الاتفاقية إلا وكانت مصر تعقد صفقة السلاح التشيكوسلوفاكية مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي في سبتمبر عام ١٩٥٥، لتكسر احتكار الغرب لصفقات تسليح الجيوش للبلاد الآسيوية والأفريقية، ولتهز أركان الهيمنة الأمريكية الإنجليزية الفرنسية على الشعوب المستعمرة والشعوب حديثة العهد بالاستقلال، ولم يكن جلاء القوات الإنجليزية من مصر قد بلغ نصف عدد هذه القوات.

وما تنبغي ملاحظته أن مصر في كل ما اتخذته من إجراءات سابقة، لم تكن بعد على علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي ومجموعة البلاد الاشتراكية التي كانت مناوئة للغرب الاستعماري وقتها. وكانت في الأساس تعتمد على ذاتها وعلى دعم الشعوب العربية والآسيوية والأفريقية، وهو دعم معنوي في الأساس، قد تكون الكتلة العالمية الاشتراكية قد ساندتها مادياً من بعد، ولكن ذلك جرى بعد هذه الفترة التي تحددت بها سياستها الدولية المستقلة. وهذا درس نقدمه للسادة «الواقعيين» الذين يحترمون «الواقع» احتراماً شديداً وإن كان ضد مصالح بلادهم، ويدعمون استقراره وإن كان على حساب أنفسهم وأهليهم.

\* \* \*

#### [ ٤ ]

طبعاً لم يتم كل ذلك من جانب الحكومة المصرية بعيداً عن ردود الفعل الإسرائيلي والغربي. ونحن وإن لم نكن في معرض ذكر تاريخ مصر خلال هذه السنوات، فإننا يكفي أن نشير إلى بعض الأحداث إشارة سريعة.

فبعد رفض مصر لخليفة بغداد حدث هجوم صهيوني على الجيش المصري في غزة.

(وكانت غزة تحت الإدارة العسكرية المصرية بوجب اتفاق الهدنة من عام ١٩٤٩ حتى حرب عام ١٩٦٧)، وذلك في ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥. وبعد مؤتمر باندونج حدث هجوم عسكري صهيوني آخر على الجيش المصري في غزة، كذلك في ٣٠ مايو عام

عام ١٩٥٥، ثم هجوم ثالث على غزة أيضاً في ٢٨ أغسطس عام ١٩٥٥ في ٢٨ أغسطس عام ١٩٥٥، ومحاولة أخرى في سبتمبر عام ١٩٥٥، ثم تطور الهجوم الصهيوني فصار داخل الأراضي المصرية، وذلك بالهجوم الحادث في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٥٥ على نقطة حراسة في منطقة الكونتيلا جنوب سيناء بالقرب من الحدود واستشهد فيها بضعة عشر شهيداً وجرح مثليهم. وفي ٢ نوفمبر عام ١٩٥٥ شن الصهاينة هجوماً آخر داخل الأراضي المصرية في معركة الصبحنة شمالي الكونتيلا، واستشهد فيها نحو ثمانين ضابطاً وجندياً مصرية. ثم شنوا معركة في الأرض السورية على شاطئ بحيرة طبرية في ١١ ديسمبر عام ١٩٥٥ ليتحدوا اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا السابق عقده واستشهد فيها نحو خمسين ضابطاً وجندياً.

وكل ذلك فضلاً عن الضغوط السياسية والاقتصادية والحملات الهجومية الإعلامية.. مما تطور في عملية صراع حاد بين مصر ودول الطوق وبين إسرائيل، سواء سورياً أو لبنان أو فلسطيني الضفة الغربية التي كانت وقتها تحت الحكم الأردني. وتصاعد الصراع حتى أمت مصر قناة السويس وحدثت حرب السويس في أكتوبر عام ١٩٥٦، وبلغت مصر ذروة من ذرا سياستها المستقلة الوطنية العربية.

كل ذلك كان يعتمد فيما يعتمد على الإرادة السياسية المستقلة التي لا تكتفى بإدارة الأحداث وفقاً «لفن الممكن»، ولكنها توجد المكبات إيجاداً وتولدها توليداً. وقد تعلمنا من هذه الفترة درساً سياسياً هاماً، إننا كلما كان يجري الضغط على الإرادة المصرية ومحاصرتها، كان يجري كسر طوق الحصار بالقفز إلى الأمام في عملية تصاعد لم تكن تنتهي كل مرة إلا بنصر أو بكسب ما. ورحم الله جمال عبدالناصر الذي علمنا هذا الدرس في علم السياسة وفي تجارب الشعوب وفي فنون إدارة الصراع.

إن ما أردت أن أذكره هنا، أنه لو لا هذه السياسة الجسور لما كان الإنجلiz أنفذوا اتفاقية الجلاء المبرمة في عام ١٩٥٤، ولما تم جلاء جنودهم جلاءً تماماً في مواعيده المتتفق عليها، بل قبل حلول مواعيده المتتفق عليها. والإنجلiz أنفسهم لهم تجارب معنا في ذلك لا تقل عن الصهاينة في إخلاف الوعود ونقض العهود. فما أكثر ما وعدوا بالجلاء عن مصر منذ احتلالهم لها في عام ١٨٨٢ ومع ذلك بقوا أربعاً

وسبعين سنة، والإنجليز تعهدوا في معايدة عام ١٩٣٦ مع مصر أن يقتصر وجود قواتهم بمصر في منطقة قناة السويس، ولم ينفذوا هذا التعهد إلا بعد إحدى عشرة سنة في عام ١٩٤٧، مع أن المادة الكلية للالمعايدة كانت عشرين سنة، وما كانت المعايدة ستنتهي لو لا أن ألغتها مصر من طرف واحد في عهد حكومة الوفد في عام ١٩٥١ قبل خمس سنوات من أجلها. ولو لا أن كان في مصر ملك يستطيع أن يقيل ويطرد الحكومات الوطنية لما استطاع الإنجليز أن يفرضوا سياساتهم، وقد ألغيت هذه المعايدة ولم تعد، وعزل الملك وخرج الإنجليز، وكل ذلك بفعل الإرادة الوطنية. تستطيعها الحكومات، فإن لم تفعل فعلتها الشعب. لأن الأمن القومي والأمن الجماعي هو قبل الماء والخيز.

إن اتفاقية عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل مضى عليها ثلات وعشرون سنة، هي أطول مدة لاتفاقية أبرمتها مصر، ونحن نحترمها جداً وندور حولها كأنها وثن يعبد ونخشى غضبه.

ويبقى ثمة سؤال لأهل الدبلوماسية والقانون الدولي: هل هذه الاتفاقية في المحصلة النهائية جعلت سيناء منزوعة السلاح وجعلت مصر منزوعة الإرادة في مواجهة أنها القومى؟ فلو كان الجواب بنعم فيبقى سؤال لأهل السياسة، هل هذا يرضينا؟

والسؤال للأمة العربية جماء، في هذا الامتحان الذي تخوضه الآن: من نتلقى معارفنا ونتعلم دروسنا، من «شو إن لاي» بالصين، ومن عبدالناصر في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥، أم من «مشرف» رئيس حكومة باكستان الذي حول السلاح النووي الذي تملكه بلاده من عنصر قوة ومنعة تفرض به إرادتها وتصون به منها، حوله إلى نقطة ضعف تجبره على الاستقلال وطنه وتوهن إرادته وتتهده بالضرب، فيخضع ويتنازل عمما كانت بلاده تعتبره أملاكاً جماعياً لها، وهكذا بغير الإرادة السياسية المناسبة، تحول عناصر القوة والنصر - هي ذاتها إلى عناصر ضعف وهزيمة.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فلس طين ..  
الأمان في العمق

في السبعينيات، جنحت سفينة مصرية في شاطئ الإسكندرية، وتهشم جوانبها، أيامها قال لى صديق عزيز كان من ربابنة السفن الكبيرة: «إن ريان السفينة الجانحة أخطأ بالاقتراب من الشاطئ عندما اشتدت به الريح وعلا الموج، كان الأخرى به ألا يقترب من الشاطئ، وأن يدخل بسفينته في عرض البحر». سأله متعجبًا وكيف يكون عرض البحر الهائج آمن على السفينة من الشاطئ الأقل هياجاً، فأجابني بأنه عندما يشتد الريح ويعلو الموج، فامان السفينة في العمق، إنها إن اقتربت من الشاطئ ضربتها الأمواج على صخوره فتكسر، أما في العمق فهي كلها أمواج في أمواج، إن ضربها موج تلقاها موج آخر وحملها.. وعندما تعصف الريح ويثور الموج فالأمان في العمق.

وعندما يصف القرآن الكريم في سورة «هود» حادث الطوفان، نعرف أنه لما علا الماء وتفجرت به ينابيع الأرض وهطلت به أمطار السماء، وظل يعلو على الأرض ويعلو . هرب ابن نوح من الماء وظل يصعد ويصعد لثلا يصله الماء ، حتى بلغ قمة الجبل ، ولكن المياه علت وعلت حتى أدركته فكان من المغرقين ، أما نبي الله نوح عليه السلام ..، فادرك بالحكمة الربانية أن الأمان ليس في الهرب ولكن في المواجهة ، وأن الأمان لا على صخور الشواطئ ، ولكنه في عمق البحر الهائجة ، وأن الأمان من الموج في الموج نفسه ، فلما بلعت الأرض ماءها وأقلعت السماء وغضض الماء ، ساعتها فقط استوى نوح بسفينته على الجبل .

ونحن الآن ، على هذه الأرض ، منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأت الرعد الأمريكية ، ومن ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ بدأ ضرب أفغانستان ، ومن ٢٨ مارس عام

(\*) «وجهات نظر» القاهرة . يونيو ٢٠٠٢ .

٢٠٠٢ تصاعد الاجتياح الصهيوني الأمريكي لمدن فلسطين بالضفة الغربية.. فال العاصفة قوية والريح شديدة والموج هائج ، وكل ذلك يتتصاعد ويبلغ العراق حيث جبل الجودى الذى استوت عليه سفينة نوح ، ومع ذلك فليس من بين ربابة الدول العربية من أدرك حكمة نوح - عليه السلام -، وليس منهم من ابتعد عن صنيع ابن نوح ، وما منهم إلا من جنح بسفينته إلى صخور الشاطئ ، هارباً من الموج آوياً إلى ما تتكسر عليه الضلوع .

ونحن نعرف من فنون إدارة الصراع أنه فى مرحلة التصاعد المتبادل بين طرفى الصراع ، فإن من يقف أولًا يكون هو الهالك والمهزوم . إلا أن يكون «متحرقاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة» ، أى إلا أن يكون باقياً على عزم القتال موصول الأعمال به ولم يُلق سلاحه ، وما من مرة في «الصراع العربي / الصهيوني الأمريكي» بادرنا فيها بقبول إلقاء السلاح إلا ودارت علينا الدوائر .

ونحن يتبعنا علينا أن نستدعي الحكمة من شعر أبي الطيب المتنبي عندما يقول :

تفرست في الآفات حتى تركتها

تقول أمات الموت أم ذعر الذعر

[ ٤ ]

نحن هنا لا نتكلّم عن العنف الختامي ، لكننا نتكلّم عن وجوب المواجهة حتماً بالطريقة المناسبة ، وإن كان العنف هو الخيار المطروح والراجح الآن ، وأنه هو السبيل الذي لابد من ولو جه في الحالة الفلسطينية الراهنة والعيشة ، وإن السعي الصهيوني للضم القسري للأراضي المحتلة والإبادة المقصودة للشعب الفلسطيني والتهجير المزمع بالقوة ، كل ذلك لا يواجه إلا بالمقاومة العنيفة . وما كان يمكن لاتفاقية «أطفال الحجارة» في عام ١٩٨٧ إلا أن تتطور من طرفيها في اتفاقية القدس في عام ٢٠٠٠ ، فيصير الأطفال شباباً وتصير الحجارة رصاصاً ومتفجرات .

وإسرائيل مجتمع استيطاني لا يزال ينشأ ويتوسع ، والمجتمعات الاستيطانية لا تنشأ بالحق إنما تنشأ بالقوة ، والمعادلة التي تتبنّاها هي : القوة ، ثم الأمر الواقع ، ثم

ما يدعى بعد ذلك من حقوق، وهكذا قامت الولايات المتحدة ذاتها، ولا يقابل ذلك إلا بالمنعة المادية أولاً، والمقاومة العنيفة أولاً أيضاً، ولا يجرى إقناع المعتدين عن طريق الحقوق وإنما عن طريق الإفشال المادى للسعى العدواني العنيف، وإلا بأن القوة سترتد أضراراً مادية للمعتدين وإيجاعاً جسمانياً لهم، وأن المعتدى لن يحقق كسباً بعدوانه، بل إن خسارته المادية والبشرية تفوق ما يعوّل عليه من كسب.

ونحن لا نتنازع مع العدوان الإسرائيلي الأمريكي حول أرض غريبة عنا يطبع فيها كلانا، بمعنى أننا لسنا طرفاً في صراع بين متنازعين، ولكننا نحن موضوع الصراع ذاته، نحن موضوعه وأحد طرفيه في ذات الوقت، وهذا الوضع يعطينا مزية لا تكون لغيرنا فقط، وهي مزية لا ينفد معينها، وما من بلد غلبه المعتدون على أمره وانتهى جهاده ضدهم إلا بردّ الاعتداء. وقد تكسرت إمبراطوريات أمام هذا الصبر والتصميم. والصبر والمصايرة، وطول النفس يأتيان من أنه في صراع الوجود وفي مجال الدفاع عن الذات، يمكن للجماعة أن تُغلب مرة ومرات، ولكنها مجتمعة. أو أيّاً من قواها منفردة. لا تملك أن تتنازل عن الحق في الوجود الحاضر أو في البقاء المستقبل، والأجيال تتواتي ولا يؤثر في حقوقهم ما انضغطت به إرادة أسلافهم. ونلحظ الآن أن المعلقين يكتبون أن مسألة فلسطين هي أقدم مشكلة في عالم اليوم، وهذا صحيح لأنّه لا نهاية مثل هذه المسائل إلا باسترداد الوجود من أريد إفناؤهم أو إزاحتهم. وفلسطينيو الشتات وهم بضعة ملايين الآن، لا يزال حقوقهم في العودة إلى ديارهم قائماً لديهم ولدينا جميعاً.

أما المعتدون فهم ليس لديهم هذا النوع من الحقوق طويلاً المدى، أو هذا النوع من الحقوق العابر للأجيال، إنهم في الغالب يبحثون عن المنفعة وعن الربحية، والأمر يتعلق بحساب الربح والخسارة ومجالات القوة والهيمنة، بمعنى أن الأهداف هنا تتعلق بالكسب المادى واستغلال الثروات، أو تتعلق بالواقع الإستراتيجية والعسكرية لضمان الانتشار وتأمين طرق المواصلات الدولية، أو تتعلق بالوجود السياسي في موقع الهيمنة، وعلى أي من هذه الأهداف فإنه إذا فسدت إمكانات تحقق الهدف بسبب جدية المقاومة واستمرارها وتحديها للأهداف المطلوب تحقيقها، إذا حدث ذلك يكون فشل المشروع.. وهنا نجد أن نوع المنافع التي كانت مرجوة

هي منافع قصيرة المدى نسبياً وقابلة للتغيير والاستبدال، وأن عدم تحقّقها وظهور عدم إمكان ذلك يؤدي إلى استبدال غيرها بها وإلى تحجّتها، فيحمل المعتدي عصاً ويرحل.

وإذا كان يمكن القول بأنه لا مهرب من استخدام العنف عند مواجهة استعمار استيطاني قائم على كسب الأمر الواقع بالقوة، أو يتسلل لذلك بإبادة أصحاب الحق وأصحاب الأمر الواقع القائم، بالإزاحة أو بالقتل، إذا كان هذا هكذا، فإنه يتّبع القول بأن للمقاومة العنيفة ضوابط، فهي أولًا تمارس في الأرض المحتلة عادة وليس خارجها، وهي تمارس ضد الطرف المعتدي عسكريًا كان أو متخدًا سمتاً مدنيًا، وهي مع تنازع الصراع تتّنامى وتتّسع دائرةها الجغرافية. وتصاعد وتتمدد وسائل القوة حسب خطط العدو المعتدي وحسب ما يستخدمه من أدوات العنف، والتصعيد حتى لمن يبغى النصر بما يشمل ذلك من المصادرات والتّحريف للقتال والتقطّع الأنفاس، ولكن دون إلقاء السلاح ودون كسر إرادة الاسترداد، مع ملاحظة أنه لا عنف إلا في الأرض المعتدي عليها، ولا عنف إلا ضد المعتدين، وهذا مما يُستقرّ من حالات المقاومة الوطنية التي عرفناها في العالم عن التاريخ المعاصر.

واستقراء هذه الحالات أيضًا، يظهر أن للعنف درجات، من حيث مداه الإقليمي، ومن حيث وسائله، بدءًا من الحجارة كما حدث في انتفاضة عام ١٩٨٧، حتى كل أشكال حروب العصابات، ولا يفرق أسلوب عن أسلوب إلا بالملاءمة الواقعية والخبرة العملية وفنون المواجهات، وهذا ما أظن أن القارئ المتابع المهموم بهذه القضية يدركه جيدًا. إنما ما أقصد أن أشير إليه هنا أمران:

أولهما: إنه متى كان العنف بأى من أساليبه المناسبة لا محيسن عن استخدامه في مقاومة المعتدين، فإنه يصير هو الأسلوب الحاكم لغيره من الأساليب الأدنى، بسبب تكلفته وضخایاه، ولأن التكلفة البشرية له باهظة الثمن دائمًا، وأنه لم يلتجأ إليه إلا لثبت عدم إمكان نجاح المقاومة بغيره، ومن ثم فهو مفترض فيه أنه الأبلغ مقصداً.

وثانيهما: إن كل أساليب المقاومة السلمية المشروعة بعد ذلك، سياسية أو اقتصادية أو إعلامية، تكون ممكنة ومطلوبة في إطار خدمتها للأسلوب الأكثر

حسماً، وكلها مطلوبة وليس مستبعدة بطبيعة الحال، ما بقى التقدير السائد أنه لا مناص من استخدام العنف من أجل التحرير، وما بقى كل من هذه الوسائل محكوماً بالوسيلة الأحسن، تهيئة وتسهيل وإتاحة وتطويراً وكفالة استمرار.

إنه عند القول بلزوم استخدام العنف في حركات التحرير ومقاومة المع狄ين، فإن ذلك لم يكن أبداً اختياراً من بدائل متاحة.. تفضي كلها إلى ذات الغاية من مقاومة جادة وتحرير مرتفع، لأن اتباع سبل العنف، يعني بالنسبة لحركات التحرير والجهاد الاستعداد لتحمل خسائر باهظة في أعز ما تملك الجماعة المقاومة وهو النفوس البشرية والأرواح، وما من جماعة مستعدة لأن تقدم أرواح أبنائها إلا اضطراراً، وذلك مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿كُتبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُم﴾. لذلك فإن القول بأن السلام خيار إستراتيجي، يقال أمام مستعمر استيطانى يملك السلاح النووي، هو قول لا يفضي إلا إلى الاستسلام، لأنه لا سلام إلا من خلال استخدام أساليب عنف مناسبة في هذه الحالة.

[ ٣ ]

بدأت انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وهي مستمرة بإذن الله حتى التحرير، ومضى عليها إلى الآن عشرون شهراً، وخلال هذه المدة انعقدت مؤتمرات حكومية للدول العربية والإسلامية عدتها أربعة مؤتمرات، وانعقدت على مستوى القمم أي رؤساء الدول، كان أولها مؤتمر قمة الدول العربية الطارئ الذي انعقد مع بدايات الانتفاضة، ثم تلاه مؤتمر قمة الدول العربية الدوري الأول بالأردن في مارس عام ٢٠٠١، ثم مؤتمر قمة الدول العربية الدوري الثاني بيروت في مارس عام ٢٠٠٢، وخلال ذات الفترة انعقد مؤتمر قمة الدول الإسلامية في قطر.

وقد أظهر الأمر مفارقة كبيرة بين الاستجابات الشعبية القوية للانتفاضة ووقائعها وبين الاستجابات الرسمية الحكومية بترددتها وارتباشها ولعثمتها قولأً وفعلاً.

ومن الطبيعي أن يوجد دائماً قدر معتبر من التباين بين المواقف الحكومية وبين المواقف الشعبية، والحكومات أبطأ حركة وأقل انطلاقاً وأكثر قيوداً، في حين أنها

أفعل وأكثر تأثيراً بطبيعة الحال. لأنها تملك اتخاذ القرار وتنفيذه، بما يقتضى ذلك من تجميع للمعلومات وشبكات تنظيم وقدرة تحريك وإمكانية مالية ومادية متاحة في أيديها، ولكنها في الوقت ذاته حكومات مسؤولة عن إدارة الشئون العامة للجامعة من حيث المرافق العامة كلها، ومن حيث الخدمات العامة جلها، من أول الطرق والكباري والترع إلى المدارس وسياسات الاقتصاد، وهي من ناحية أخرى عضو في الجماعة الدولية وهي شخص من أشخاص القانون الدولي بما يفرضه عليها ذلك من علاقات وتبعات وبما يسره لها أيضاً من مصالح ومنافع.

وفي المقابل فإن الحركات الشعبية هي أخف حركة وأسرع استجابة وأقل قيوداً، وهي وإن كانت أقل خبرة وأضعف في إمكانيات التنفيذ مما لا يقارن، إلا أنها في النهاية لابد مؤثرة في الدولة وفي حركتها ونهجها، والدولة ما وجدت إلا لخدمة الجماعة، وما بقيت إلا لأن بقاءها على المدى الطويل يعيده انتظام حياة الجماعة واستقرار وضعها ورتابة حركتها المعيشية.

إن التباين بين الموقف الرسمي الحكومي والموقف الشعبي، وإن كان أمراً واقعاً ووضعياً مفهوماً، إلا أن اتساع هذا التباين عن درجة معينة، يهدد أمن الدولة واستمرارها بنظمها وسياساتها المتتبعة، ويلقى عليها عبء أن تعدل من هيئة السياسات المتتبعة ومن جذورها العميقة، وإن لم تفعل فإنها تتعرض في العاجل أو الآجل إلى أن تعدل هذه السياسات والهيكل السياسي على رغمها، من خارج النظام القائم ويساليب تراوح في الحدة واللين، وتتراوح في الفجائية والتدرج، وتتراوح أحياناً في العنف والسلم، وكل مشروط بوقته وموازينه وملابساته الداخلية والخارجية.

وما يستدعي التنبيه أن هذا التباين بين الحكومي والشعبي ليس فقط أكثر مما تتحتمله علاقات الاستقرار بين الجانبين، وليس فقط مما لا يمكن رأب الصدع بشأنه بالدعایات الإعلامية وذكر أنصاف الحقائق، ولا باللف والدوران ووسائل التدوين الفكري من محترف الصياغات الفكرية، ولكنه تباين يتعلق فيما أظن بأوثق المسائل التي تصل وترتبط بين الحكومات وشعوبها، وهي مسائل الأمن القومي.

وأقول للمرة الثالثة فيما كتبته أخيراً أن كفالة الأمن القومي هي أهم من كفالة الماء والخبز، وتهديده هو أفحى من تهديد الجماعة في مائتها وخبزها، بل على وجه الدقة فإن قضيائنا الماء والخبز هي بعض عناصر الأمان القومي، ويفوقها خطراً وجود دولة عنصرية توسعية تكتسح أهالينا اكتساحاً من أراضيهم وتبيدهم إبادة أو تزيحهم إزاحة، وشعبها المستوطن المجلوب من الخارج يؤيدوها وينتخب الأكثر قدرة من ساسته وحاكميه على الإبادة والفتاك والقتل والتدمير، ومتلك كل أسلحة التدمير والقتل بما في ذلك السلاح النووي، ولا تكف عن التطلع إلى كل الأرضي المحطة.

أن يصل الأمر إلى أن حكومات مهددة في نفسها وشعوبها تكرر القول دائمًا بأن السلام هو خيارها الإستراتيجي الذي لا محيد عنه، وتصير الوسيلة هدفًا، ويصير السلام عنصراً يطمئن المعتدى أنه لن يواجه ما يتهدده في عدوانه، وأن يصل الأمر إلى أنه حتى بالنسبة للـ«أسلحة السلمية» مثل سلاح المقاطعة أو التأثير في السياسة البترولية أو غير ذلك، تصدر تصريحات حكومية رسمية حازمة بأن أيّاً من ذلك لن يستعمل، وأنه إذا استعملته إحدى الدول العربية فستعوض الأخرى النقص الناجع عن ذلك، وأن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من الجانب الرسمي، وإلى نقشه من الجانب الشعبي، فيحصل سيل المظاهرات الشعبية أسبوع في البلاد العربية كلها، حتى في البلاد التي لم يعرف أهلها التظاهر من قبل قط، وفي بلاد لم يعتد أهلها على التظاهر السريع، وفي بلاد تواجه حكوماتها حركة التظاهر بما اعتادت مواجهتها به من قمع وتصفية، وأن تكون هذه المظاهرات واضحة التعاطف مع المقاومة المسلحة التي تستخدمها حركة تحرير الشعب الفلسطيني وتطالب بدعمه ومشاركته، أن يصل الأمر إلى هذا التناقض فإن الظاهرة خطيرة فعلاً في إمكانية تحقق الاستقرار من بعد، ما بقى التباين بهذا الحد وفي هذه المسألة الفارقة.

[٤]

إننا إذا حاولنا تلخيص تاريخنا السياسي عبر القرنين الماضيين، سواء في مصر أو في أي من بلاد العرب والمسلمين، فسنلاحظ أنه من الناحية الشعبية يتلخص في حركات التحرير الوطني ضد الاستعمار الغربي، وسنلاحظ أنه من الناحية الحكومية

يتلخص في موقف الحكومات الوطنية من قضايا الأمن القومي، وحيث يكون الحكم وطنياً يكون كل همه استكمال استقلالية الإرادة السياسية وكفالة استمرارها، وحيث لا يكون كذلك تتولى الحركات الشعبية نقد الحكومة ومقاومتها فيما تقاوم ومحاولة تصويب مسارها.

إننا على مدى هذين القرنين بدأنا أولًا نعاني من الضغوط الاقتصادية والسياسية والمحاصرة والتغلغل البشري الأوروبي من رجال الأعمال والمغامرين والامتيازات الأجنبية والتدخل باسم حماية الأقليات المسيحية (ذلك ما حدث في الدولة العثمانية)، ثم جاء الاحتلال العسكري الغربي بلادنا قطرًا قطرًا مع هيمنة الدول المحتلة وسقوط الإرادة الوطنية لهذه الدول، وذلك على مدى خمسين سنة من الربع الأخير للقرن التاسع عشر حتى الربع الأول للقرن العشرين، ثم بدأت حركات التحرر الوطني يشتدعوها لاجلاء الاحتلال العسكري الأجنبي وذلك على مدى الخمسين سنة التالية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

وفي هذه الفترة من ظهور حكومات التحرر الوطني، وجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا ظهرت أشكال جديدة للسيطرة الغربية على بلادنا، بدأت في الثلاثينيات من القرن العشرين في صيغة معاهدات الدفاع المشترك بين دول الاستعمار القديمة الكبرى وبين أقطارنا حديثة العهد بالاستقلال، ثم تطور ذلك بعد الحرب العالمية الثانية إلى اتفاقات الأحلاف العسكرية بين تلك الدول الاستعمارية الكبرى وبين أقطارنا، وهناك من خضع من بلادنا، وهناك من قاوم مجاهدًا من أجل استكمال إرادته السياسية.

وفي هذه الأثناء ظهر الشكل الجديد، وهو إنشاء دول تستفيد من ضمادات القانون الدولي من حيث عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية ومن حيث الحماية الدولية لها باسم حماية استقلالها، ولكنها دول لا تؤدي من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الاستعمارية الكبرى وأطماءها، سواء بالنسبة لاستنفاد الشروط الطبيعية المحلية لصالح هذه الدول الكبرى، أو بالنسبة لتكوينها قواعد عسكرية تمكن من الهيمنة السياسية على الشعوب المحاطة بها أو القرية منها، ويجرى ضمان أداء هذه الدول المصطنعة لهذه المهام دون غيرها عن طريق أنها تكون

دولًا بغير شعوب ثابتة ومستقرة وقديمة في أي من هذه الأقاليم، ويكون ذلك عن طريق التهجير إليها من الخارج، فيصير الأجانب بها أكثر من المواطنين، أو يصير حديث العهد فيها أضعاف السكان الأصليين، أو تصير موطنًا للمهجرين إليها بدلاً من سكانها الذين تجربوا إزاحتهم بالقوة المسلحة وبالإبادة أو الترحيل مثل ما يحدث في إسرائيل.

وال مهم في ذلك أن وجود قوة احتلال عسكري تتخذ هذا الشكل الدولي. لا يعتبر في يقيني أنها دولة مستقلة، ولا يعتبر في ظني أن من جاورها من دول وأقطار وأقاليم هي دول أو شعوب مستقلة بريئة من وصف الاحتلال العسكري الأجنبي لها، يكفي أن هذه الشعوب والدول المسماة بالمستقلة تقع تحت التهديد المباشر «للقاعدة العسكرية/ الدولة»، يكفي أن هذه الشعوب والدول المسماة بالمستقلة لا تملك القدرة على درء هذا التهديد عن نفسها، والاحتلال الإنجليزي لمصر عندما أجلى قواته المسلحة عن المدن المصرية وركزها كلها بالقاعدة العسكرية التي أنشأها في منطقة قناة السويس في عام ١٩٤٧ لم يشعر مصرى واحد أن ثمة استقلالاً تحقق، ونحن الآن بالمثل لا ينبغي أن نتوضّم أن استقلالاً لنا تحقق ما بقيت إسرائيل (القاعدة العسكرية/ الدولة) المهددة لحدودنا ومجتمعاتنا ودولنا، وهكذا الأمر بالنسبة لسوريا ولبنان والأردن، وهو كذلك بالنسبة للسعودية وما جاورها والعراق وغيرها.

والحادي أن إسرائيل حطمت المفاعل النووي العراقي في أواخر السبعينيات لأنه يهددها، وأنها تنظر بريب إلى المفاعل الباكستاني وإلى تسلح إيران، والحال من قبل أن بريطانيا أعلنت الحرب على ألمانيا النازية عام ١٩٣٩ عندما سيطرت ألمانيا على ميناء دانzig في بولندا، دون أن تقترب ألمانيا من الجزيرة البريطانية. وعرف العالم كله أن بريطانيا بإعلانها الحرب لم تكن تبدأ حرباً ولا كانت تعتدى على غيرها، بل الظن الغالب أنها تدفع عن نفسها خطراً وشيئاً ظاهر النية في عدوانه جهير العزم على التوسيع، وأن حالنا نحن العرب بالنسبة لإسرائيل أظهر من حال بريطانيا بالنسبة لألمانيا في عام ١٩٣٩. وسائل الأمن القومي لا تقف عند الحدود الجغرافية، إنما تهتم بحجم الضغوط على الإرادة السياسية وحجم التهديد للجماعة.

ونحن نعرف من تاريخنا الحديث في مصر، أن موضوع الاستقلال الوطني ومدى تحرر الإرادة السياسية الوطنية هو الموضوع الذي حكم كل ظلمنا السياسية واستقرار حكوماتنا. وفي دراسة سابقة لى عن معدل تغير الحكومات في مصر بين الأحزاب السياسية في ظل دستور ١٩٢٣ ، وعلى مدى ثلثين سنة تلت صدوره، تبين أنه ما من تغيير وزاري أساسي جرى في هذه الفترة إلا وكان بسبب يرجع إلى فشل مفاوضات مع الإنجلiz أو إفشال مفاوضات معهم، أى أنه ما من مسألة تتعلق بنظام الحكومة إلا وكانت متصلة اتصال سببية بالمسألة الوطنية . وهذا ما أدى بي إلى اعتناق مبدأ عن التقويم التاريخي للأحداث المصرية يتعلق بأن الديمقراطية كانت دائمًا منظوراً إليها في إطار خدمتها للمسألة الوطنية ، وأن الصلة بين المسؤولين صلة لا تنفص ، وهي لم تنفص .

وأتصل هذان الأمران بصورة أعمق وألزم لما ظهرت المسألة الفلسطينية ، فتغير نظام الدولة كله في مصر بعد هزيمة عام ١٩٤٨ في فلسطين ، وتغير النظام السياسي والاجتماعي كله في مصر كذلك بعد حرب عام ١٩٦٧ . وإذا ذهبنا إلى التاريخ بعيد في بداية القرن التاسع عشر ، وجدنا أن تهديد الأمن القومي للدولة العثمانية الذي ظهر في هزيمتها أمام روسيا واضطرارها لإبرام معاهدة كشك فينارجي في عام ١٧٧٤ هي ما به بدأت مشكلة الأمن الجماعي لهذه الدولة ، ومن يومها خلع سلاطين وقتل سلاطين وجرت ثورات ، وأبيد جيش الانكشارية وقامت جمعيات سياسية سرية وعلنية ، جرى كل ذلك بحثاً عن توفير عناصر الأمن الجماعي للدولة والمجتمع .

وبالمثل فإن حملة عسكرية فاشلة على مصر جرت من الفرنسيين في عام ١٧٩٨ ولم تستطع أن تستمر أكثر من ثلاث سنوات ، هذه الحملة قضت تماماً على نخبة سياسية ظلت تحكم مصر منفردة مائتين وخمسين سنة ، وشارك في حكم مصر مع العثمانيين مائتين وثمانين سنة تالية ، وهي نخبة المماليك ، قضى عليها ظهور فشلها في حماية مصر وأمنها من غارة الفرنسيين عليها . وسقطت إلى غير رجعة لها في التاريخ كله .

وقد قصدت أن أذكر هذه الأحداث في غير ترتيبها الزمني لكي تظهر دلالتها

السياسية بأقوى مما تظهر دلالتها التاريخية المستقة من تالي أحداث التاريخ، كما قصدت أن أركز الأحداث المشار إليها في رؤوس موضوعات حتى لا تصرفنا التفاصيل عن التنبه للدلائل العامة.

[٥]

أظهرت الأحداث الفلسطينية الجارية الآن، أن بلادنا ليست في تمام السيطرة على قرارها السياسي . وإن نقص السيطرة هنا عندما يتعلق بمسائل الأمن القومي إنما يعتبر نقصاً في السيادة. لأنه يفيد عدم توافر القدرة على تحريك الإرادة السياسية إلى ما يوفر الحماية لأمن الجماعة تجاه مخاطر الخارج ، وهذا قيد على الاستقلال السياسي .

أخشى أن أصل إلى فكرة أن الأحداث الأخيرة تكاد تشير إلى أنه لم يعد للكثير من الدول العربية سياسة خارجية، أقصد سياسة تصدر في الأساس- وقبل كل شيء وبعد كل شيء- عن صوالح الشعوب والجماعات العاجلة والأجلة ، وإدراك بالالتزام بما يحقق هذه الصوالح ، على مستويات الإعداد الداخلي والتوجه الاقتصادي والخيارات المتاحة من حيث العلاقات مع الدول الأخرى ووجوه تبادل المنافع معها .

إن فلسطين محتلة، وسوريا فيها أرض محتلة من خمس وثلاثين سنة ، ومصر عادت لها سيناء متزوعة السلاح لا تستطيع مصر أن تحميها بقواتها المسلحة إلا من غرب قناة السويس ، ومن يذهب من المصريين إلى سيناء لعمل أو لترف لا يتمتع- في عمله ولا في ترفة - بحماية القوات المسلحة المصرية ، ولا يطمئن على نفسه من عدوان إسرائيلي عسكري يأتيه وهو في طابا أو دهب أو نوبيع أو شرم الشيخ ، من على بعد خطوات من المياه الإقليمية المصرية في خليج العقبة .

ويمكن للإسرائييليين اختطاف أو اغتيال أي أحد منا في سواحل خليج العقبة بأسهل مما حدث منهم في لبنان وتونس من نحو عقدين من السنين ، وجيشه إسرائيل على بعد بضعة عشر كيلومتراً ، وجيشه مصر على بعد مائة كيلو متر وبضع

عشرات من الكيلو مترات . والجزيرة العربية ومنطقة الخليج بها دولنا العربية التي تعتمد في كل دخلها على ناتج البترول ، ووسط آبارها وحوافها . وفي المياه القرية قواعد عسكرية أمريكية بحرية وبحرية .

وفي مصر ، نحن ننتاج نصف القمح الكافي لكي يأكل المصريون الخبز ، وذلك طبقاً للأرقام التي يدللي بها الرسميون في صحف مصر السيارة ، ومناطق إنتاج القمح في العالم هي في الأساس الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ، وراسمو السياسة الإنتاجية في مصر يعرفون ذلك من عشرات السنين ، ولهم خطط وسياسات ، والأرقام معروفة سلفاً ومتوقعة من حيث مستقبل الزيادة السكانية ومستقبل استهلاك القمح ومستقبل إنتاج القمح ، كل ذلك معروفة حساباته من السبعينيات والستينيات ، فليس مما يتذرع به أحد الآن أن يقول إنه فوجئ بنقص أو أنه فوجئ بهذا القيد على سياساته الخارجية .

وبالمقابل فإن وزارة الثقافة في مصر - حسبما ذكرت صحيفة الأسبوع في أول أعداد شهر مايو - أعدت حفلاً لفرقة فنون شعبية بالقلعة ، ثم فوجئوا بأن السفير الإسرائيلي يبلغهم بعزمهم على حضور الحفل للترفيه عن نفسه ، ورفض ما ذكر له من أن وجوده يثير خواطر المصريين بما قد يهدد سلامته ، فألغت الوزارة الحفل كله ، لأن مصر لا تستطيع أن تقول للسفير الإسرائيلي «لا» ولا تستطيع أن تفرض عليه ما تراه من مسؤولية عليها في حفظ أمنها ، وهكذا تسقط الإرادة الوزارية ما بين «الخبز» وما بين «المسرح» ، ناهيك عن أن يكون ثمة شيء آخر .

ونحن في الفكر السياسي الدائع الآن ، صارت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هما العالم ، منذ السبعينيات ، وصارت أقوال الساسة الأمريكيين وكتابات المفكرين السياسيين الأمريكيين هي العلم ، ونکاد - إلا من عصم ربك - نكرر ما يقولون ، على مدى خمس عشرة سنة ، فإذا قيل «نظام عالمي جديد» ، قلنا «نظاماً عالمياً جديداً» ، وإذا قيل «العالمة» قلنا «العالمة» ، وإذا قيل «صراع الحضارات» قلنا «صراع الحضارات» ثم قدمنا على استحياء تediلاً بأنه «تواصل الحضارات» لأنه لا طاقة لنا اليوم بلفظ الصراع ، وإذا قيل «الإرهاب» قلنا «الإرهاب» ، والصفحات تملأ ، والأخبار تهرق ، والندوات تعقد ، وموجات الأثير تزدحم ، ثم يأتي شارون

ورجاله فنقول «لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده» (الآية الكريمة من سورة البقرة).

وأن موضوع استكمال الإرادة الوطنية يكاد أن يكون مغيباً، ولا أحد يشير الآن أن لنا شوقاً إلى استكمال الإرادة الوطنية واستكمال ما يتquin أن نرنو إليه من توفير كفالات أمننا القومي من النواحي السياسية. والعجيب أن إسرائيل تبدي المزيد من القلق وادعاء الحق في لا يوجد سلاح ذو دمار شامل في إيران مثلاً، وفي باكستان أيضاً على بعد آلاف الأميال منها، ونحن في «مصر المحروسة» لا نكاد نشعر بخطر وجود سلاح نووي على بعد لا يكاد يذكر من حدودنا الشرقية، وعلى بعد أقل من مائة كيلو متر من القاهرة، وهو في يد دولة توسعية دخلت معنا في أربع حروب من قبل ويحكمها استيطانيون متهدوسون، ويحترفون القتل الجماعي للشعب العربي في فلسطين. ونواجه ذلك بأننا ضد أن يستخدم الفلسطينيون المطرودون من ديارهم أو المهدون بالطرد والمضروبون أبداً من مستعمرיהם، نحن ضد أن يستخدم هؤلاء العنف مع جلاديهم.

محسوم لدى فيما أظن أن الحرب النظامية لا مجال لها في هذا الصراع القائم بين العرب وإسرائيل، ومحسوم فيما يظن أنه متى استبعينا الحروب النظامية بحسبانها وسيلة في هذا الصراع، فيتعين أيضاً أن نستبعد وأن نتفادى ما يفضي إلى حروب نظامية من سياسات وأوضاع.

ولكن من المحسوم أيضاً أن بفلسطين أرضًا محتلة من إسرائيل وأن الاحتلال الإسرائيلي غير مشروع في كل منطق ونظام دولي قائم، ومحسوم أيضاً أن إسرائيل تهدد الأمن الجماعي العربي وأن وجودها يجهض أبداً إمكانيات النهوض والتنمية في بلادنا.

ومع تعارض «المحسومين الأولين» مع «المحسومين الآخرين» فلا بد أن يوجد طريق ثالث، وهذا الطريق الثالث هو طريق المقاومة الشعبية بكل صورها وأشكالها، شريطة أن يشارك فيها الشعب العربي في جميع الأقطار، فالصراع دام ونحن العرب جميعاً طرف فيه.

والطريق الثالث أيًا كانت مسالكه، له مخاطره بالنسبة للشعوب في المقام الأول وبالنسبة للدول في نطاق ما، ولكن لكل سياسة وكل قرار يتخذه فرد أو جماعة أو هيئة أو دولة، له دائمًا وجوه مخاطر، كما أن للسكوت والجمود وللمواقف السلبية مخاطرها أيضًا، وقد تكون مخاطرها أشد. ومن يرد أن يتتجنب المخاطر تمامًا فعليه ألا يأكل وألا يشرب لقيام احتمال حقيقي بأن ثمة «فيروس» في الطعام، ويكتفينا دائمًا أن نفكّر في احتمالات المخاطر المقدرة وأن نقلل من هذه الاحتمالات، وأن نفكّر في أساليب تدارك ما نستطيع من آثارها ونخفّف من المضار المتوقعة، مع وجود الاستعداد لتحمل ما لا يمكن تفاديه مما يسعه البذل والغداة.

ومن نحو عشرين سنة، وفي محاضرة كان يلقاها المؤرخ العسكري الوطني الغيور اللواء المرحوم حسن البدرى، عن الصراع العربى الإسرائىلى، سئل عن حجم الخسائر المحتملة، فتكلم وأسهب فى الشرح، ثم قال إننا دائمًا سنجد أن الهزيمة في الصراع أبهظ تكلفة وأفحى نفقات وأعظم خسائر وأشد خرابًا.

## [٦]

في عام ١٩٥١ عندما ألغت حكومة الوفد في مصر معايدة الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا، صارت القاعدة العسكرية البريطانية في مصر والقوات المسلحة الإنجليزية في وضع غير مشروع، وصارت مكافحة هذا الوجود العسكري الأجنبي ولو بالسلاح مكافحة مشروعة، وحدث ذلك كله في موجة من الحماس الوطني العارم، وتكونت فرق الفدائين للكفاح المسلح، حتى أنه أنشئ معسكر للتدريب على العمليات الفدائية داخل حرم جامعة القاهرة، كان يقبل المتطوعين فيه من طلبة الجامعة وكان يرعاه الدكتور عبدالوهاب مورو باشا رئيس الجامعة وقتها وأحد أعظم الأطباء الجراحين في مصر. وفي تلك الأيام كانت المظاهرات تملأ مدينة القاهرة والإسكندرية والأقاليم يومياً، واحدة منها بالقاهرة، قدر حجم المشاركيـن فيها بليون متظاهر، وكانت الصحافة الوطنية مليئة بأخبار الحوادث المتتابعة للأعمال الفدائية وبالتحميس لها.

في هذه الأجواء ظهر ثمة شعار سياسي كتبت عنه الصحافة ورددته هتافات المتظاهرين، يطالب الحكومة أن تصدر قانوناً يلغى القانون الذي يمنع حمل السلاح بغير ترخيص والذى يعاقب على مخالفته ذلك بالحبس نحو ستة أشهر. وكانت أتعجب من هذا المطلب، وأتساءل: هل هذا الفدائي الذى أعد نفسه للشهادة، ولأعمال يغلب على ممارسها أن يبذل حياته، هل يخشى من عقوبة يحتمل أن تطبق عليه تؤدى إن ثبت فعله إلى أن يحكم عليه بالحبس ستة أشهر؟ أم أنه يطلب الإقرار بشرعية فعله، ولكن شرعية فعله لم تكن وقتها تحتاج إلى تشريع يعترف له بها، لأن مصر كلها كانت على حماس بالغ بهذا الصنيع، والشرعية هي ابنة الإقرار والتقبل الجماعي.

الحقيقة أننى لم أعرف بعد ذلك وعلى مدى السنين أى جدوى لمثل هذا المطلب، إلا أنه صادر عن مجرد حماس وعن روح خطابية يمكن أن تؤدى أكثر مما تفيد، لأن استجابة الدولة لهذا المطلب من شأنها أن تضعها في حالة حرب مع القوات البريطانية، بما يتربى على ذلك من نتائج مواجهات عسكرية نظامية غير متكافئة أبداً.

أتذكر ذلك جيداً عندما أسمع اليوم أصواتاً كثيرة تدعو دولها العربية إلى ما أسمته هذه الأصوات «فتح الحدود» مع إسرائيل لوصول الفدائيين العرب إلى الانضمام إلى زملائهم في فلسطين، كما لو أن الحدود عليها أسوار مبنية وأبواب مغلقة تفتح بقرار سياسي أو بقرار إداري، وكذلك الدعوة التي تذيع أحياناً تطالب الحكومات بأن تعلن «الجهاد» على إسرائيل، وكان الجهاد يحتاج إلى إذن من الدولة لكي يبدأ ولكي يكون مشروعاً.

والحاصل أن أيّاً من هذين المطلبيْن، لو أن دولة من دولنا استجابت إليه بالطريقة المطلوبة، لكان ذلك بمثابة اشتباك في حرب نظامية مع إسرائيل، وهو أمر لا أظنه وارداً في تفكير من يطالبون بأى من هذين المطلبيْن، إنما قد يكون الدافع إليه هو حث الحكومات لكي تتخذ موقفاً أكثر وضوحاً وصلابة في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وهذا الدافع مع مشروعيته إلا أن التعبير عنه بإعلان «فتح الحدود» أو إعلان «الجهاد» هو تعبير يجاوز حدود المعقول والمطلوب، كما أنه غير مفيد، لأنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما هو معروف من أن ما يضبط من عمليات التهريب عبر

الحدود لا يمثل أكثر من نسبة قليلة مما يجري تهريه فعلاً، وهذا يحدث بالنسبة لأقوى الدول العربية من حيث الانضباط الأمني، ناهيك عن الدول الأقل قدرة، فمن يريد أن يمارس لا يحتاج إلى سبق إجازة بفتح الحدود.

ومن جهة أخرى، فإن من يطلب الجهاد وينضم للمقاومة بروح الفداء، لن يخشى أن تعاقله شرطة بلده، كما أنه لا يخشى يقيناً أن يتربص به المتربيصون عند الطرف الآخر. والدول والحكومات لا تسمح مسبقاً بأى تحرك شعبي واسع ومطرد، إنما هو يحدث بموجب الأمر الواقع الذى يستطرق بالمارسة، فيمنع من يمارسه حيناً، ويفلت الكثرون من يغفل عنهم الحراس، وقد تضطر الحكومات إلى السكوت عنه في إطار الملامات السياسية التي تقدرها. وكل ذلك فيه من الدفع والجذب ما فيه، وأن التحركات السياسية تبدأ بالممارسة، وتستمر بالإصرار وبالدأب ويقبل حجم ما من المخاطر وحجم ما من التضحيات. وأن مخاطر مواجهة تحرك شعبي لحكومة في القضايا الوطنية، هي مخاطر أهون كثيراً من مخاطر مواجهة هذا التحرك الشعبي لقوى الاحتلال العسكرية، التي تبغي حركات المقاومة الشعبية الوصول إليها ومواجهتها في النهاية.

وفي النهاية فإن موضوع المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي، وإن اختلفت الأوضاع بشأنه بين مواقف الحكومات ومواقف الشعوب، وإن ظهرت سياسات حكومية لا تتحقق الوضع الأمثل لهذه المواجهة، وإن بدا في مسلكها ما يعوق ويعرقل تحريك وجوه المقاومة الشعبية على قدر الطاقة التي يستطيعها شعبها، إن بدا كل ذلك مما يستلزم النقد والمواجهة بأساليب الحوار والمواجهات المشروعة السلمية، إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن الذهن أمران :-

أولهما: إن مسائل الأمن القومي وعلى رأسها بالنسبة لنا هذا الصراع العربي الإسرائيلي، هذه المسائل الأصل فيها ألا تتبادر مصلحة الجماعة عن مصلحة الدولة، فإذا نظر إلى الأمر في أبعاده السياسية العامة، وبالنظر المستقبلي البعيد. وإذا بدا أحياناً استغراق من أجهزة الدولة في حماية ما يسمى بأمن النظام والخوف من شعبها، وإذا بدا نوع من الوهن وخفوت الإرادة السياسية خوفاً من الخارج أو ارتباطاً بقوه الأجنبية، فلا بد في النهاية أن تتعذر الموازين لصالح حماية الأمن القومي، والوطنيون يضعون بعضًا من رهانهم على هذا التحول والتعديل.

ثانيهما: أجهزة الحكومة كلها في بلاد مثل مصر تكون من مهنيين هم مواطنون ووطنيون في الغالب الأعم من تكوينهم الاجتماعي والثقافي السياسي . وهم بأصولهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية وتشكلهم الثقافي يعكسون الطابع الغالب الذي يتشكل منه التيار السياسي الثقافي الأساسي في بلادهم . وهم بحركتهم التقائية في نشاطهم ، وفي حدود الانضباط المعتبر للخضوع الرئاسي وللهرمية الإدارية ، يغلبون بقدر ما يستطيعون ما فيه الصالح الوطني العام ، وخاصة في القضايا ذات الإجماع الشعبي المتعلق بأمن الجماعة وصوالحها القومية العامة ، وأن جزءاً من رهاننا يتعلق بتقدير هذا العنصر وحساب آثاره الإيجابية في أي تحرك شعبي يبغى في النهاية الصالح الوطني العام تجاه مخاطر الخارج .

وأن المشكلة غالباً في مثل هذه الأمور تكون مع القرار السياسي ومع مبعث الإرادة السياسية ، والوطنيون يضعون بعضًا من رهانهم هنا على تقديرهم لوطنية هؤلاء المهنيين الذين تتكون منهم أجهزة الحكم والإدارة والأمن الجماعي . ونحن في النهاية شعب وأجهزة دولة ، وفي مسائل الأمن الجماعي للأمة وفي المسألة الوطنية ، يصيب الضارب منا ما يصيب المضروب ، وإن أي رشاش ينجرح به الضارب بقدر ما يُصاب به المضروب .

## [٧]

وفي النهاية فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أسقطت مفهوم الشرعية الدولية ، وهي لا تترك أية فرصة لصديق لها ولا لعميل أن يقنع ساذجاً منا بأنها ليست خصمًا لنا ، ولا أنها دون إسرائيل في خصومتها للعرب ، في فلسطين وفي غيرها من القضايا المشارفة . وهي وإسرائيل لا تتركان فرصة لصديق لهما أن يقنع ساذجاً وطنياً بأنهما تغييان أي نوع من السلام معنا ولا بأن تعترفا بأدミة هذا الذي نسميه «نحن العرب» . وليس أمامنا إلا الاغتراب الكامل عن المنطق الأمريكي الإسرائيلي .

والولايات المتحدة الأمريكية ، بسلوكها الدولي في العقد الأخير ، وبخاصة في

السنة الأخيرة، لم تعد تهتم بضرورة وجود أية صياغة فكرية لأى نمط للشرعية يستر تصرفاتها وأفعالها، ولم يعد يهمها أن يقوم ثمة نوع من التقبل العام لمنطقها أو لنمط شرعيتها، كما كانت تسعى قديماً أيام حربها الباردة مع المعسكر الاشتراكي ودوله بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وهذا النمط من التجبر البوح ومن السفور العنصري ومن استخدام القوة بغير ساتر شرعى ولا شبه شرعى لها، ومن الزهو والخيلاء، كل هذا يخفف عنا جهوداً فكرية كثيرة، كانت يمكن أن تصرف لكشف مستور أو تبيين عورات خفية، أو توضيح أضاليل أو تكذيب أكاذيب، وصارت القوة المادية المعتدية تواجه بقوة الصدور العارية وبروح الشهادة، وصارت الدنيا تواجه بالأخرة.

والسؤال الأخير: ألم نلحظ من وقائع التاريخ بدوله وأنظمته المتتابعة، أن هذا التجبر والقهر والشراسة كانت في الغالب من ملامح نهاية العصور ومن مظاهر الانحدار والأفول بالنسبة للدول العدوانية.

نَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ الْعَزَّةُ وَالْمُنْتَعَةُ وَاجْتِمَاعُ الْكَلْمَةِ . . . وَالْقَدْرَةُ عَلَى الصَّمْدَدِ . . .  
ثُمَّ النَّصْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

## **المحتويات**

٥	..... تهيد :
١٣	..... قراءة على هامش الحدث الأفغاني
٣٧	..... العنف: من نيويورك إلى كابول.. ضوابط العنف السياسي وآثار الحدث التاريخية
٥٣	..... من أيام العرب: ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠
٧٧	..... أحداث فلسطين بين الحكومات العربية وحركات الشعوب
٩١	..... من نتلقى دروسا في هذا الامتحان الفلسطيني
١٠١	..... فلسطين الأمان في العمق

رقم الاليداع ٢٠٠٢/١١٨٧٢  
الترقيم الدولي X - I.S.B.N. 977-09-0838

### مطبع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيريه المصري - ت: ٤٠٢٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧  
(٠٢)  
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥  
(٠١)

# المرأة في مواجهة العدوان

رغم كل التوترات السياسية والفكرية التي عانينا منها خلال العقود السابقة، ورغم صراعات السياسة، ورغم الإدارة السيئة لوجوه الحوار الفكري والثقافي التي عانينا منها خلال هذه العقود القريبة، وهي إدارة للحوار تمثل سوءها في تعمد إثارة وجوه التفريق بين التيارات السياسية والثقافية وإشاعة جو من الخوف المتبادل بين بعضها البعض.

إنني في هذا الموضوع الذي أعرضه بين يدي القارئ، أصدر عن فكرة تبدو مسلمة عندي، هي أن الواجب الأساسي الذي ما قامت الدول أصلا إلا من أجل توفيره، هو حفظ الأمن العام للجماعة تجاه المخاطر التي يمكن أن تأتيها من الخارج أو تجاه ما يمكن أن يتهدى قوى التماسك الداخلي، باختلال موازين القوى بين الجماعات والتكتويينات التي تشكل الجماعة السياسية، اختلالا يهدى بانهيار قوى التماسك بينها.



دار الشروق

القاهرة ٨ شارع سلوبيه المصري - رابطة العدوانية - مدينة نصر  
من بـ ٣٣ البالهوما - تليفون ٤٢٣٣٩٩١ - فاكس ٠٢٠٢٧٥٧٦  
e-mail:dar@shorouk.com

**To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)**